

الفصل الثانى

العلاقات التجارية المصرية - الأمريكية ١٩٤٦ - ١٩٥٧

- * تلاقى الرغبات المصرية والأمريكية لتنمية التجارة بينهما بعد الحرب فى ظل مناخ مهياً لذلك واستثمار كل من مصر وأمريكا لهذا المناخ لدعم حركة التبادل التجارى بينهما .
- * الإطار القانونى المنظم للعلاقات التجارية بين مصر وأمريكا سواء كان فى شكل اتفاقات أو معاهدات .
- * العوامل التى أثرت على حركة التبادل التجارى بين البلدين .
- * حجم المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات وميزان تجارى .

شكلت العلاقات التجارية إحدى المظاهر الهامة في العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية نظرا لأن حركة التبادل التجاري بين أية دولتين تعكس الوضع الاقتصادي القائم في كليهما ، وقد تأثرت التجارة بين مصر وأمريكا في فترة الدراسة بعدة عوامل من أهمها السياسة الخاصة التي انتهكتها كلتا الدولتين نحو مختلف القطاعات الاقتصادية بها من زراعة وصناعة واستثمارات ، علاوة على ما ترتب على التجارة المصرية الأمريكية من آثار نتيجة للارتباط المالي بين مصر وبريطانيا . كذلك كانت للقوانين والقرارات التي أصدرتها كل من مصر وأمريكا والخاصة بالرسوم أو الاتفاقات التجارية أثر في تشكيل الإطار العام الذي حكم التبادل التجاري بينهما ، كما كانت لسياسة الدولتين الخارجية صدى على العلاقات التجارية بينهما .

ويعالج هذا الفصل حركة التبادل التجاري بين البلدين من صادرات وواردات من حيث حجمها ونوعيتها والعوامل التي تأثرت بها وأثرت فيها في السنوات من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٧^(*) . وتعَدُّ هذه الفترة ذات طبيعة خاصة لأنها تضمنت السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وتعطش السوق المصرية للعديد من السلع التي حرمتها ظروف الحرب من الحصول عليها ومحاولة مصر تصريف أهم سلعها ألا وهو القطن الذي أصبح لديها مخزون كبير منه مع نهاية الحرب ، وسعى أمريكا لفتح أسواق الشرق الأوسط أمام تجارتها وبخاصة مصر بعد ان بدأت توطد أقدامها في السوق المصرية إلى حد ما في فترة الحرب نتيجة لاشتراكها الفعلي في مركز ترمين الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٢ . كما شهدت تلك الفترة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والسنوات الأولى من حكمها ، والمحاولات التي بذلتها حكومة الثورة لادخال اصلاحات على الاوضاع الاقتصادية القائمة بمصر وما أصدرته من قوانين وقرارات متعددة كثيرا ما تعرضت للتغيير والتبديل السريع نتيجة للممارسات التي أثبتت عدم جدواها في بعض الاحيان وأثر ذلك على حركة تجارة مصر الخارجية بصفة عامة وبالتالي على علاقاتها التجارية مع أمريكا .

كانت هناك رغبة لدى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في توسيع أسواق تجارتها الخارجية لزيادة تصريف منتجاتها والبحث عن مصادر أكثر اتساعا للحصول على احتياجاتها ، وذلك كمحاولة منها للتخلص من الاحتكار البريطاني لتجارة مصر الخارجية بعد نمو شعور العداء القومي لدى الشعب المصري ضد الانجليز ، والعمل على التخلص من السيطرة البريطانية على مصر - التي

(*) حيث أن فترة الحرب العالمية الثانية تعد فترة استثنائية بكل المقاييس ، فلا يمكن التعويل على الأرقام الخاصة بالسلع المصدره والمستوردة في تلك الفترة إذ أنها لا تمثل حركة التجارة العادية بين البلدين ، لذا فُضِّل بدء دراسة حركة التجارة بين مصر وأمريكا اعتبارا من عام ١٩٤٦ .

رسختها بنود معاهدة التحالف عام ١٩٣٦ - كنتيجة للمعانة التي تكيدها المصريون فى سنوات الحرب العالمية الثانية من جراء التحالف مع بريطانيا وأثر ذلك على معظم أوجه أنشطة الدولة وخاصة النشاط الاقتصادى ، إذ عمل مركز نموين الشرق الأوسط الذى أسسته بريطانيا على التحكم فى كافة مجالات الاقتصاد المصرى من زراعة وصناعة وتجارة ، كذا تواجد قوات بريطانية وقوات متحالفة بأعداد كبيرة على الأراضى المصرية وما استنزفته تلك القوات من موارد جاءت على حساب الاستهلاك المدنى للشعب المصرى إلى حد كبير كما كان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وعضوية مصر فى الكتلة الاسترلينية أثار سيئة على الاقتصاد المصرى ؛ إذ تجمعت لمصر أرصدة استرلينية كبيرة لدى بريطانيا مع نهاية الحرب ، وحرمانها من الاستفادة من معظم حصيلتها من العملات الصعبة وخاصة الدولار الأمريكى التى احرزتها فى فترة الحرب واستولت عليها بريطانيا كنتيجة لذلك الارتباط هذا فضلا عن ضغط بريطانيا على مصر لقطع علاقاتها مع الدول المعادية لها فى الحرب - مع أن مصر لم تكن طرفا فيها ولم تعلنها منذ بدايتها - كألمانيا وإيطاليا واليابان الذين كانوا من أهم عملاء مصر تجاريا بعد بريطانيا ، هذا فى الوقت الذى كانت تسعى فيه أمريكا لكسب أسواق فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر التى تعد مفتاح تلك المنطقة لزرحة النفوذ البريطانى تدريجيا بتلك الاسواق^(١) . مع استمرار أمريكا فى تبنى مبدأ تكافؤ الفرص للدول الأخرى فى تلك الأسواق لادراكها بما سيعود عليها من فوائد ، إلا أن نقص الدولارات لدى دول المنطقة شكل عقبة ما أمام تدفق المنتجات الأمريكية إلى تلك الأسواق^(٢) . هكذا تلاقت الرغبات المصرية والأمريكية لتنمية العلاقات التجارية بينهما بعد الحرب ، ومع أن بريطانيا ظلت عميلة مصر الأولى تجاريا لعدة سنوات بعد الحرب ، إلا أن هذا لم يقلل من فرص أمريكا لزيادة تجارتها مع مصر وخاصة فى ظل مناخ عام كان مهيا لذلك .

ومن ثم راحت كل من مصر وأمريكا تبذل الجهود لاستثمار تلك الظروف المواتية لدعم حركة التبادل التجارى بينهما ، ففىما يتعلق بأبرز الجهود المصرية فى هذا الصدد ما قامت به الحكومة المصرية من رصد مبالغ للدعاية للسلع المصرية بالصحف الأمريكية فقد وافقت وزارة المالية فى أكتوبر عام ١٩٤٩ على تخصيص مبلغ ٤٠ ألف دولار للإلتفاق على الدعاية المطلوبة ، ومن ثم اتفقت السفارة المصرية بواشنطن مع إحدى الصحف الاقتصادية الأمريكية لإفراد عدد كامل من أعدادها :

USNA, D.O.S., 883. 6463/3 : From the Foreign Service of the U.S.A. to S.O.S., washington D.C., (١) dated 19/3/1946. p.3.

FRUS, Diplomatic papers, 1947, vol. v. Memo. prepared in the Department of state, 1947, p. 520. (٢)

لنشر بيانات خاصة عن الأوضاع الاقتصادية بمصر وخاصة في المجال التجاري لتعريف الأمريكيين بالسلع المصرية وإمكانات زيادة التبادل التجاري بين البلدين^(١) . ومع إزدياد اهتمام رجال المال والأعمال بأمريكا بتنمية علاقاتهم مع مصر تقدموا باقتراح للسفارة المصرية بواشنطن عام ١٩٤٨ لتكوين جمعية مصرية أمريكية لشئون الاقتصاد والثقافة بين البلدين على أن تتضمن شعبتين إحداهما تهتم بالشئون الاقتصادية والأخرى بالشئون الثقافية ، وبعد دراسة متأنية لهذا الاقتراح أعلنت السفارة المصرية في مايو ١٩٥١ تأليف الجمعية المصرية - الأمريكية لتنمية العلاقات المالية والتجارية بين البلدين ، وتعمل على نشر المعلومات عن تاريخ مصر وحضارتها بين الأمريكيين لزيادة الحركة السياحية^(٢) . ولم يستمر نشاط تلك الجمعية طويلا حيث توقفت لعدة سنوات ، مما دعا المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن مناشدة السفير المصري استئناف نشاطها مرة أخرى لما سيعود من ذلك من فوائد على تجارة مصر وأمريكا ، واقترح أن يقوم السفير بدعوة أعضاء الجمعية للاجتماع كذا العمل على ضم أعضاء جدد من رجال الأعمال سواء مصريين أو أمريكيين لتدعيم نشاطها ، مع وضع جدول لأعمالها واختيار رئيس وسكرتير لها لتابعة تلك الاعمال ، ومن المرجح أنه لم تستأنف تلك الجمعية نشاطها بل ظل متوقفا حتى نهاية فترة الدراسة^(٣) .

كما قدم المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن عدة اقتراحات أخرى من شأنها العمل على تنشيط التجارة المصرية مع أمريكا ضمنها تقرير أعده في هذا الشأن . ومن أمثلتها قيام السفير المصري باتصالات مع الأوساط الأمريكية للتعرف على كبار رجال الأعمال بأمريكا وتبادل الزيارات معهم لتوضيح سياسة مصر الاقتصادية لهم ، محاولة منه للتصدي للدعاية الصهيونية المنتشرة في أمريكا والمسيطرة - إلى حد ما - على وسائل الاعلام الأمريكية من صحافة وإذاعة وتليفزيون ، كذلك التوصية بإنشاء غرفة تجارية مصرية أمريكية بتدعيم من كبرى الشركات الأمريكية ورجال الأعمال لدعم التجارة بين البلدين^(٤) . إلا أن فترة الدراسة لم تشهد إنشاء مثل هذه الغرفة ، فضلا عن المساعي التي قامت بها مصر لتبادل الزيارات بين مسئولى البلدين في النواحي الاقتصادية ، كالزيارة التي قام بها وزير المالية المصري - الدكتور عبد المنعم القيسوني - لأمريكا في عام ١٩٥٥

(١) الأهرام : العدد ٢٣٠٢٥ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٤٩ .

(٢) نفس المصدر : العدد ٢٢٨٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢ ، العدد ٢٣٥٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ، ملف ١/٨٢/٧٣ (سري جدا) ، تقرير من المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ .

(٤) نفس المصدر : نفس المحفظة ، نفس المصدر ، بكافة بياناته .

لمحضور اجتماع إحدى الهيئات التجارية الدولية المعقود بواشنطن آنذاك « مجلس التجارة الخارجية » واغتنامه تلك الفرصة للتشاور مع المسؤولين الأمريكيين حول سبل تحرير التجارة الخارجية بين البلدين وتخفيف القيود المفروضة عليها ، كنظام حسابات حق الاستيراد - سيأتي تفصيله فيما بعد - والموازج الجمركية كالحصص ودعو تهم لزيارة مصر لاستكمال المزيد من المشاورات المقررة لوجهات النظر بين الحكومتين^(١) .

وفيما يتعلق بالمجهودات الأمريكية فلقد كانت وزارة التجارة الأمريكية - وهي الجهة المعنية بصفة رئيسية - تختص بكل مظاهر العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وعلى ذلك فهي تقوم بتجميع كافة المعلومات عن الأوضاع الصناعية والتجارية الدولية وتحليلها للوقوف على مدى تأثيرها على المصالح الأمريكية ، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط موضع إهتمام خاص من الحكومة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب خصصت وزارة التجارة الأمريكية بعض أقسامها - كمكتب التجارة الخارجية والمحلية ، ومكتب الاحصاء وبعض الوكالات شبه المستقلة - للقيام بدراسة كل ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية لتلك المنطقة^(٢) . وقد تمثلت تلك الجهود فى عدة نواحي من أهمها استغلال أمريكا الظروف الدولية فى فترة ما بعد الحرب وتزعمها لقيادة المعسكر الغربى فى الوقت الذى تراجعت فيه بريطانيا عن مكانتها السابقة ومحاولتها استعادة بناء اقتصادها لفترة السلم واحتياجها للدعم الاقتصادى الأمريكى ، وهذا شجع أمريكا على معاودة إثارة موضوع رفع التمثيل الدبلوماسى مع مصر من مفوضية إلى درجة سفارة - وهو ما سبق أن أثير فى عام ١٩٤٤ - بعد أن أعلنت بريطانيا تخليها عن مرفقها السابق باحتفاظ سفيرها فى مصر بأسبقية التمثيل على أن توافق مصر على ذلك ، وبعد مشاورات دارت بين المسؤولين المصريين والأمريكيين أُعلن فى سبتمبر عام ١٩٤٦ رفع درجة التمثيل بين البلدين ليصبح على مستوى السفارة ، وعين مستر تك Tuck أول سفير أمريكى بمصر ومحمود حسن أول سفير لمصر فى أمريكا ، وذلك إيماناً منها بأن تمثيلها فى مصر على مستوى السفارة يتيح لها فرصة أوفر لتنمية علاقاتها مع مصر وخدمة مصالحها الاقتصادية بها وخاصة فى المجال التجارى^(٣) . كما كان للمكاسب التى أحرزتها أمريكا فى مصر فى فترة الحرب ورغبتها فى الحفاظ عليها ، صلة بمحاولتها ربط مصر بخط ملاحى جوى مباشر معها لما سيعود به من فائدة على

(١) الجمهورية : العدد ٦٦٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٥ .

Mattison, F.C. : A survey of American Interests in the M.E., Published by the Middle East Institute, (٢) Washington D.C., The intelligence Printing Co Lancaster, Pennsylvania, 1953, p.38.

FRUS, Diplomatic Papers, 1946, vol. vii : Elevation of the American Legation in Egypt to the states (٣)

عبد الرزق أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٨٤-٨٥ . 78-80. p.p. 27/8/1946. of the Embassy dated

توثيق العلاقات بين البلدين وتسهيل الاتصال بين الشركات ورجال الأعمال ، مما ستعكس آثاره على تيسير حركة التجارة بينهما ، فتقدمت أمريكا بمشروع لعقد اتفاق نقل جوى مباشر بين البلدين فى عام ١٩٤٥ ، وبعد دراسات قام بها المسئولون المصريون حول هذا المشروع تم توقيع الاتفاق فى ١٥ يونيه ١٩٤٦^(١) . وفى ١٦ يوليو ١٩٤٧ صدر بمصر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق المذكور وبدء العمل بينوده بعد أن قام البرلمان المصرى بمجلسه بالتصديق عليه^(٢) .

علاوة على الزيارات التى قام بها بعض المسئولين الأمريكين عن الشئون التجارية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة لدراسة المزيد عن أسواقها ، فعلى سبيل المثال قام المستشار التجارى بوزارة الخارجية الأمريكية بزيارة المنطقة فى عام ١٩٤٨ وقد حرص على أن يبدأ بمصر ثم يطوف بعدة بلدان بالمنطقة ، منها جدة وبغداد وطهران ثم عاود زيارة مصر مرة أخرى ، وقد التقى أثناء تواجده بمصر بالمسئولين عن الشئون الاقتصادية بوزارتى الخارجية والمالية وتباحث معهم حول إمكانية زيادة السلع المصرية المصدرة إلى أمريكا وخاصة من الأرز والبصل ومشغولات خان الخليلى ، كما ناقش معهم أيضا محاولة زيادة صادرات مصر من الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا لحاجة المفازل الأمريكية لتلك النوعيات - والتى سبق التشاور بشأن استيراد أمريكا لحصص إضافية منها فى ذات العام ولكنها توقفت بسبب أحداث القضية الفلسطينية - كما ناقشوا إمكانية زيادة توريد أمريكا لبعض سلعها لمصر وعلى الأخص السيارات ومدى استيعاب السوق المصرية لها^(٣) . كذلك الزيارة التى قام بها بعض أعضاء لجنة التجارة الخارجية الأمريكية التابعة لمجلس النواب الأمريكى لمصر فى نوفمبر عام ١٩٥٤ لدراسة وسائل دعم التجارة الخارجية الأمريكية معها وذلك عن طريق التشاور مع بعض الجهات الأمريكية المعنية فى مصر كالسفارة الأمريكية وأعضاء إدارة النقطة الرابعة الموجودين بها ، باعتبارهم أكثر معرفة واحتكاكا بالأوساط التجارية المصرية وبأوضاع السوق المصرية^(٤) .

وقد تضافرت الجهود غير الحكومية الأمريكية إلى جانب الجهود الحكومية لتنمية تجارة أمريكا الخارجية - مما سيحقق نتائج إيجابية بالنسبة لتجارتها مع مصر - والتى تضمنتها التوجيهات التى وردت بالبيان الختامى لمؤتمر التجارة الخارجية الوطنى الأمريكى الذى انعقد فى فبراير ١٩٥٣ - والذى يرسم الخطوط الإرشادية لسياسة أمريكا الاقتصادية الخارجية - حيث اقترح ليف من رجال

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٥٩ - ٦٠ ، الاهرام : العدد ٢١٩٨٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤٦ .

(٢) الوقائع المصرية : عدد ٦٨ بتاريخ ٧/٧/١٩٤٧ .

(٣) الاهرام : عدد ٢٢٦١٩ بتاريخ ٧/٧/١٩٤٨ ، عدد ٢٢٦٢١ بتاريخ ٩/٧/١٩٤٨ .

(٤) الجمهورية : العدد ٣٣٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٤

الأعمال والبنوك وخبراء فى الشئون التجارية فى توصياتهم مطالبه الحكومة بتخفيف بعض القيود التى تعوق حركة التبادل التجارى بين أمريكا والعالم الخارجى . حاء من أهم تلك التوصيات العمل على قابلية تحويل الدولار إلى الذهب حتى يصبح عملة مقبولة فى التداول لدى جميع الدول . حيث أن العديد من الدول التى تتعامل مع أمريكا تعاني من نقص حاد فى الدولارات . كذا استمرار تجديد قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة الذى يسمح للحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية مع الدول التى يتم الاتفاق معها بمقتضاء وأيضاً إلغاء قانون الشراء الأمريكى الذى يلزم الحكومة بتفضيل المنتجات الأمريكية فى المشتريات المتعلقة ببرنامج تشكيل الاحتياطى الوطنى . هذا مع العمل على تخفيض بعض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى كضرائب الاستيراد التى تستهدف الحد من الواردات إلى أمريكا وتجنب فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة فى ذلك الوقت^(١) .

وقد توجت أمريكا مجهوداتها لتنشيط تجارتها مع مصر بإرسال بعثة تجارية إليها فى عام ١٩٥٤ عرفت باسم « البعثة التجارية الزراعية الأمريكية » . وجاءت زيارتها لمصر ضمن جولة لها زارت خلالها دول جنوب أوربا وبعض بلدان البحر المتوسط فى منطقة الشرق الأوسط ، تكونت البعثة من العديد من الخبراء فى الشئون التجارية والصناعية والزراعية . وكان رئيسها يعمل مديراً للمعرض التجارى الدولى فى إحدى الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن الخبراء أعضاء البعثة كان غالبيتهم مديرين فى أكبر الشركات والمصانع الأمريكية ، وتركزت مهمة البعثة فى محاولة فتح مصانع فى مصر وتوسيع الأسواق للمنتجات الأمريكية بها ولم تهدف إلى عقد صفقات بقدر ما تقوم بدراسة تنمية التجارة فى المحاصيل الزراعية وغيرها والعمل على تحسين أساليب التسويق ومشاكل النقد التى تؤثر على التجارة بين البلدين . كذلك البحث مع الدول التى تزورها وضع المنتجات الأمريكية التى قد يرغب المستهلك المحلى فى الحصول عليها ومدى إقباله على استهلاك تلك السلع والسعى فى ذات الوقت إلى معرفة أى المنتجات المحلية يمكن تصديرها إلى أمريكا . ومدى ما يمكن أن تلاقيه من إقبال فى السوق الداخلية الأمريكية^(٢) .

وقبل قدوم البعثة إلى مصر فى مايو ١٩٥٤ حرص رئيسها على الاتصال ببعض المسئولين المصريين كوزير التجارة والصناعة ومدير عام مصلحة التجارة للتنسيق معهم حول الموضوعات التى ستتم دراستها معهم . كما شكلت مصر لجنة من بعض المسئولين فى الوزارات المختلفة - مثل وزارات

(١) مجلة غرفة القاهرة : السنة الثامنة عشرة - العدد الثانى . فبراير ١٩٥٣ . ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) الجمهورية : العدد ١٣٩ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٤ . عدد ١٤٩ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٤ . الأهرام : بدون عدد . بتاريخ

الزراعة والمالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والتموين والمجلس الدائم للانتاج القومى - للتباحث مع أعضاء البعثة عند مجئها وقد أعدت هذه اللجنة بيانات وافية عن حركة التبادل التجارى مع أمريكا فى بعض السنوات السابقة . كذا أعدت احصاءات عن وضع الصناعات القائمة فى مصر للتشاور مع أعضاء البعثة فى ضونها ، كما رتبت اللجنة برنامج لزيارات البعثة للمؤسسات الصناعية والتجارية المصرية والاجتماع مع رجال المال والتجارة لتبادل وجهات النظر فى حركة التبادل التجارى بين البلدين ، وأثناء تواجد البعثة فى مصر حرص أعضائها على الاتصال بالسفارة الأمريكية بالقاهرة - قبل التشاور مع السلطات المصرية - التى زودتهم بمذكرة تحوى على بيانات وإحصاءات عن تجارة مصر مع أمريكا وعن فئات الرسوم الجمركية المصرية على المحاصيل والمنتجات الزراعية وعن نظام تراخيص الاستيراد المصرى وعن القيود المفروضة بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٦ على استيراد الفواكة الطازجة واللحوم ، كذا اتجاهات الانتاج الزراعى فى مصر ، وعن حالة أرصدة مصر من النقد الأجنبى ، واهتمت البعثة بالالتقاء بالمسئولين الرسميين فى الوزارات المعنية ، كذا بالتجار المهتمين بتجارة الوارد للتعرف على الصورة كاملة سواء الحكومية أو الخاصة^(١) .

ومن أهم الموضوعات التى دار البحث بشأنها بين أعضاء البعثة وبين المصريين كيفية استفادة مصر من قانون فائض المحاصيل الزراعية الأمريكى من قمح وأذرة ومنتجات ألبان وخصوصا وأن مصر لم توقع أى إتفاق تجارى مع أمريكا حتى ذلك الوقت إلا إتفاق عام ١٩٣٠ المتعلق بحق معاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للرسوم الجمركية كذا دراسة وضع الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان فى مصر ، وقد أوضح الجانب المصرى أن محدودية الأرض الزراعية المصرية هى التى أثرت على سياسة الانتاج الحيوانى ، وأن مصر تعتمد على الحيوانات التى تدر الألبان كمصدر للحوم ولذا فهى فى حاجة إلى استيراد اللحوم - التى تزودها بها بعض دول أمريكا اللاتينية فى ذلك الوقت - فأفاد أعضاء البعثة بأن أمريكا تستطيع سد جزء من احتياجات مصر من اللحوم ، ومن الموضوعات الأخرى التى نوقشت موضوع نقص الدولارات الأمريكية لدى مصر وأثره على امكانية استيرادها من أمريكا ، كذا مطالبة أمريكا بزيادة الحصة المقررة للأقطان المصرية طويلة التيلة التى تعد من أهم المصادر لحصيلة مصر الدولارىة ، وأوضح الجانب المصرى لأعضاء البعثة أن هناك دولا أوربية تقوم باستيراد القطن المصرى ثم تعيد تصديره إلى أمريكا فى الوقت الذى يتعين على أمريكا وضع قيود لذلك وتقوم باستيراد الأقطان من مصر مباشرة لما فى ذلك من نفع يعود على البلدين ، إذ أن توافر دولارات أكثر لدى مصر سيؤدى إلى زيادة استيرادها من أمريكا ، وفى ختام زيارة البعثة لمصر صرح رئيسها بأن

(١) الأهرام : بدون اعداد ، بتاريخ ٢٠/٤/٢٥٠ ، ٤/٢٥٠ ، ٩/٥/١٩٥٤ .

البعثة ستقوم بإعداد تقرير عن كل ما قامت به من دراسات ووجهات نظر كلا الجانبين المصري والأمريكي وسترفعه إلى الحكومة الأمريكية لدراسته ، وأنه يأمل أن تعود دراسات تلك البعثة بالنتائج المرجوة لصالح التجارة بين البلدين^(١) .

ومن تتبع كل هذه الجهود التي قام بها الجانبان المصري والأمريكي يتبين أنها قد أنصبت في غالبيتها على مجرد اقتراحات ودراسات وتوصيات دون اتخاذ خطوات ايجابية نحو تذليل العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل نمو حركة التبادل التجاري بينهما .

ولما كانت العلاقات التجارية بين الدول ينظمها إطار قانوني يحكم حركة التبادل التجاري فيما بينها سواء في شكل اتفاقات أو معاهدات ، فقد سارت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا وفقا لهذا الإطار ، فمنذ بدأت مصر اتباع سياسة جمركية من عام ١٩٣٠ ، وقع اتفاق تجاري مؤقت بينها وبين أمريكا في ذات العام - يتعلق بحق الدولة الأولى بالرعاية - وظل هذا الإتفاق ساريا ويُجدد حتى أُجريت محاولات غير ناجحة في النصف الثاني من الثلاثينات لعقد اتفاق تجاري دائم بين البلدين ، لذا استمر العمل باتفاق عام ١٩٣٠ مُنظما لحركة التبادل التجاري بين البلدين .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ورغبة الحكومة الأمريكية في توثيق علاقاتها مع مصر وزيادة مصالحها الاقتصادية بها في فترة ما بعد الحرب في ضوء استراتيجية أمريكية عامة لزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط ، واستنادا لما جاء بالمادة الثانية من الإعلان المرفق باتفاقية مونتريو من استعداد مصر لعقد معاهدات ثنائية مع الدول تتعلق بالإقامة والصدقة ، فكرت أمريكا في عقد معاهدة شاملة مع مصر عُرفتُ باسم معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة Treaty of Friendship, commerce and Navigation تتضمن عدة مجالات للتعاون بين البلدين وينصب جوهرها على المجال التجاري بينهما ، وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية مسودة لمشروع المعاهدة إلى مفاوضاتها بالقاهرة كنموذج لما يمكن تقديمه للحكومة المصرية يُتخذ كأساس لعقد المعاهدة^(٢) . وفي سبتمبر ١٩٤٦ قدمت الحكومة الأمريكية صورة من مشروع المعاهدة المقترحة إلى الحكومة المصرية ولكنها لم تتلق استجابة من الحكومة المصرية حتى عام ١٩٤٩ لما تضمنه مشروع المعاهدة من بنود ولم تتم أية مفاوضات بين الدولتين بشأنها وكل ما قيل من الجانب المصري أن تلك المعاهدة في حاجة

(١) نفس المصدر : بدون اعداد ، بتاريخ ٥/٤ . ٥/٧ . /٥/١١ . ١٩٥٤/٥/١١ . الجمهورية : العدد ١٥٥ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٤ .
العدد ١٥٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٤ .

USNA. D.O.S., 883. 5034/5-1445 : From Department of State Washington to the American Embassy. (٢)

إلى دراسة مستفيضة لأنها تشمل مجالات متعددة وقد تصلح كل منها لعقد معاهدة خاصة بها . ومن الملاحظ أن مصر قد أصرت على عدم النظر فى تلك المعاهدة حتى تقوم من جانبها بعرض اتفاقية خاصة بالإقامة عام ١٩٤٩ - نهاية الفترة الانتقالية التى حُدِثَتْ بانتهى عشر عاما، عقب إلغاء الامتيازات طبقا لاتفاقية مونتريو عام ١٩٣٧ - وتوافق عليها الدول الموقعة فى مؤتمر مونتريو^(١) . ولما كانت سياسة أمريكا التجارية فى فترة ما بعد الحرب تعمل على تشجيع إقامة منظمة دولية للتجارة ، وهذا ما تم الاتفاق عليه بين الدول فى مؤتمر جنيف عام ١٩٤٧ ، إلا أن هذا لم يتعارض مع الخط الثابت فى سياستها التجارية لعقد اتفاقات أو معاهدات ثنائية مع الدول وخاصة المتعلقة بالصدقة والتجارة والملاحة^(٢) . لذا فقد رأت أن عقد مثل هذا النوع من المعاهدات مع مصر يعد الأسلوب الأمثل للتعاون بين البلدين مما دعاها لتقديم مشروع جديد لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة إلى مصر فى ديسمبر عام ١٩٤٩ - بعد أن أُرِجِحَ النظر فى المشروع الذى سبق تقديمه لمصر عام ١٩٤٦ - لمدة عشر سنوات يتضمن ٢٩ مادة تتعلق بكافة الأنشطة بين البلدين كحق رعايا الدولتين فى الإقامة والسفر وممارسة أنشطة تجارية أو صناعية والملكية فى البلد الآخر ومواد أخرى خاصة بالرسوم الجمركية والصادرات والواردات والاستثمارات والعلاقات الثقافية . كإنشاء مدارس ومعاهد وجامعات وممارسة النشاط الدينى الخيرى ، وفى حالة الموافقة على مشروع المعاهدة وتوقيعها ، تحل محل الاتفاق التجارى المؤقت المعقود من عام ١٩٣٠^(٣) .

وقد مرت المحادثات بين مصر وأمريكا حول مشروع المعاهدة المقترحة بعدة مراحل استمرت منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٤ ، تم الاتفاق خلالها على بعض النقاط والاختلاف فى وجهات النظر على البعض الآخر وتعديل بعضها ، ففى أوائل عام ١٩٥٠ أحالت مصر مشروع المعاهدة الأمريكية على الوزارات المعنية للدراسة كل فيما يخصه ، وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالإقامة فأنها قد أعدت من جانبها مشروعا فى أغسطس ١٩٤٩ بخصوص وضع الرعايا الأجانب فى مصر دون التمييز بين الجنسيات على أن يطبق بنوده فى أية اتفاقية أو معاهدة تعقدها مصر مع أى دولة أجنبية^(٤) . وحتى مارس من ذات العام لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى إتفاق حول مشروع المعاهدة ، ويرجع ذلك

Ibid, 00/5 : dated 12/9/1949, p.p.5-6. (١)

U.S. Dept. of State bulletin, vol. 19 : Commercial Foreign Policy of the United States, dated 12/9/1948, p.p. 326-327. (٢)

(٣) الاهرام : العدد ٢٣٠٥٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٩ .

(٤) نفس المصدر : العدد ٢٣١١٥ بتاريخ ٢/٦/١٩٥٠ .

لتباين وجهات النظر بينهما . ففي حين رأت مصر عقد معاهدة خاصة بالإقامة منفردة تم مناقشة العلاقات الأخرى كالتجارة والاستثمارات في إتفاقات منفصلة . إذ بالجانب الأمريكي يفضل عقد معاهدة شاملة . وقد عبر السفير الأمريكي بالقاهرة عن وجهة النظر هذه لوزير الخارجية المصري في لقاء تم بينهما مذكراً إياه بأن المشروع الذي سبق أن قدمته أمريكا في ديسمبر ١٩٤٩ يتضمن جزءاً خاصاً بالإقامة وحقوق وواجبات رعايا كل دولة في الدولة التي يقيمون فيها . إلى جانب الأجزاء الخاصة بالتجارة والأنشطة الثقافية وتدفق رؤوس الأموال للاستثمار وتبادل العون الفني^(١) .

وحتى منتصف عام ١٩٥٠ لم تحرز المحادثات بشأن المعاهدة تقدماً يُذكر نظراً لاعتراض مصر على العديد من بنودها وخاصة المواد من ١٣ إلى ٢٠ المتعلقة بالتجارة . وهذا ما أوضحته مذكرته أعدها قنصل أمريكا للشئون الاقتصادية بالسفارة بالقاهرة كنتيجة لمحادثات غير رسمية دارت بينه وبين د. القيسوني - وكيل وزارة الاقتصاد القومي آنذاك - إذ ذكر أن مصر تهدف إلى الحد من نظام الحصص الأمريكي على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة أو إزالتها حتى تتمكن من الحصول على رصيد دولارى لاستيراد ما تحتاجه من سلع أمريكية . على الرغم من إقرار د. القيسوني بأن مصر لديها بعض المدخرات الدولارية التي تستخدمها في شراء ذهب أو سندات دولارية تحتفظ بها لدعم غطاء العملة المصرية . لكي تتخلص نهائياً من الارتباط بالجنيه الاسترليني . وأن مصر لن توافق على التوقيع على المعاهدة ما لم يتم شيء بخصوص نظام الحصص الأمريكي . كذلك تصر مصر على أن تنقل المنتجات المصرية إلى أمريكا على سفن مصرية تدعيماً لأسطولها التجارى البحري^(٢) . وإزاء عدم رغبة مصر في مناقشة بنود المعاهدة ككل . مع السعى للوصول إلى اتفاق الإقامة بمفردها . أشار سفير أمريكا بالقاهرة على وزارة خارجيته بضرورة التمشي مع مصر في هذا الاتجاه ثم مناقشة باقى بنود المعاهدة بالطرق السياسية^(٣) . ومن ثم تم الإتفاق فى نهاية عام ١٩٥٠ بين الجانبين المصرى والأمريكى على استئناف المفاوضات حول الأجزاء المتعلقة بالاقتصاد والتجارة فى المعاهدة فى يناير ١٩٥١ . وذلك بعد أن أقر مجلس الدولة المصرى التعديلات التى أجرتها وزارة التجارة والصناعة على بعض المواد الخاصة بالاستثمارات فى قانون الشركات ومنها المادة المتعلقة بملكية رأس المال

USNA. D.O.S. 611-744/3-960 : From Acting Asst. Secretary for Economic Affairs to American (١) Ambassador Cairo and Ambassador's Note to F.O., dated 9/3/1950, pp. 1-3.

Ibid, 749 / 6-2650 : Memo. prepared by Counselor of Am. Embassy, for Economic Affairs, dated (٢) 20/6/1950, p. 1.

Ibid : From Am. Emb., Cairo to D.O.S., dated 28/6/1950, pp. 2-3.

الاجنبى فى الشركات - كما سيأتى تفصيله فى فصل الاستثمارات - للتقريب بين وجهات النظر^(١) .
وفى مستهل عام ١٩٥١ وصل طرفا المفاوضات المصرى والأمريكى إلى اتفاق مبدئى من
الناحية الفنية حول معظم ما جاء بصورة مسودة المعاهدة الخاصة بالصدقة والتجارة والملاحة المقترحة
بين البلدين ، فيما عدا بعض المواد المتعلقة بالرقابة على العملة ووضع المؤسسات التعليمية الأجنبية
فى مصر ، وقد أُنقِ على إجراء مفاوضات بشأن المواد المعلقة بينهما فيما بعد^(٢) ، واستمرت
المشاورات بين الجانبين طوال عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ حول النقاط التى لم يتم الاتفاق عليها ،
مما دعا وزير الخارجية المصرى إلى ارسال مذكرة للملحق القانونى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لإعداد
ملخص بالموضوعات المعلقة بين البلدين والاقتراحات الخاصة بشأنها إلا أن الاضطرابات السياسية
والتغييرات الوزارية المتلاحقة التى شهدتها مصر من أوائل عام ١٩٥٢ وحتى عشية قيام الثورة
المصرية ، خلقت لدى الأمريكين شعورا بعدم التفاؤل فى إمكانية إتمام عقد المعاهدة فى ذلك الوقت
لعدم وجود استقرار للسلطة التنفيذية فى مصر ، إلى جانب العقبات الأخرى التى لم تسو بعد بين
طرفى المفاوضات^(٣) .

وعقب قيام الثورة أُجريت مباحثات بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة الأمريكية بالقاهرة
بشأن المشروع المقترح لعقد المعاهدة بين البلدين بعد أن ادخلت مصر بعض التعديلات على المشروع
تتعلق بتيسير وسائل الدفع لتنشيط حركة التجارة بين البلدين والسماح لرجال الأعمال الأمريكين
العاملين فى مصر بتحويل جزء من أرباحهم إلى أمريكا ، على أن تقوم بإرسال التعديلات إلى
الحكومة الأمريكية لأخذ موافقتها عليها حتى يصل البلدان لاتمام عقد المعاهدة ، وفى نوفمبر من نفس
العام تقابل القنصل الاقتصادى الأمريكى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة مع وزير المالية المصرى
للتشاور معه حول مشروع المعاهدة المقترحة بعد التعديلات التى أُجريت^(٤) . ورغم تلك التعديلات ،
مضت المشاورات حول المعاهدة دون ظهور بادرة أمل فى إتمامها . وفى منتصف ١٩٥٣ توقفت
المحادثات بين الجانبين بعد أن خيم عليها الركود ، وظلت متوقفة منذ ذلك التاريخ حتى استؤنفت فى
نوفمبر ١٩٥٤ ، حيث بدأت محادثات بين القنصل الاقتصادى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ووزير
المالية المصرى د. القيسونى ، سلمه الأول خلالها عدة صور لمسودة المعاهدة بعد إجراء التعديلات على

(١) الاهرام : العدد ٢٤٣٠ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٠ .

(٢) USNA, D.O.S., 611-749/1-1351 : From Am. Embassy.. Cairo to D.O.S., dated, 13/1/1952, p.1

(٣) Ibid, 744/3-1352 dated 13/3/1953, p.1 , 744/7-2252, dated 22/7/1952, p.1

(٤) الاهرام : العدد ٢٤٠٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٢ ، العدد ٢٤١٣٢ بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٢ .

النص الأصلي المقترح والتي تمت نتيجة للمحادثات التي دارت بين الجانبين المصرى والأمريكى على مدار السنوات السابقة ، وفى ديسمبر من ذات العام تم عقد لقاء آخر بينهما حيث أخبر د . القيسونى القنصل الأمريكى أنه قد أرسل إلى الوزارات المصرية المعنية صور من مسودة المعاهدة مطالبا إياهم بموافاته بتعليقاتهم عليها ، ولكن نظراً لانشغال أجهزة الحكومة آنذاك وكذلك مجلس الوزراء المصرى - الذى يتخذ القرارات - بالعديد من الموضوعات المتعلقة بمشروعات التنمية المصرية التى تحتاج لدراسة متأنية من النواحي الفنية ، فإنه لا يستطيع إبداء رأى متعجل بشأن موضوع المعاهدة فأشار عليه القنصل أنه إذا كان فى الإمكان توقيع إتفاق خاص بالاستثمارات يغطى مسألة تحويل الأرباح فقط ، فإن هذا الأمر سيكون معاوناً للإسراع فى توقيع المعاهدة ككل^(١) . وبعد هذا موقفاً جديداً من جانب أمريكا التى ظلت ترفض طوال فترة المناقشات التى استمرت بين الجانبين عدة سنوات عقد إتفاقات منفصلة فى أى مجال من مجالات المعاهدة ، بل كانت تصر على ضرورة عقد المعاهدة شامله دون تجزئة ، وقد يرجع هذا التحول إلى رغبة أمريكا فى الاستفادة من التعديلات التى أدخلتها حكومة الثورة على بعض القوانين المنظمة للاستثمارات فى مصر إلى أن يتم الإتفاق على توقيع المعاهدة ككل .

وفى ضوء المعلومات التى أمكن رصدها فى الوثائق المصرية والأمريكية المتاحة فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ ، تبين أن مشروع المعاهدة - التى استغرقت مناقشاته الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى نهاية عام ١٩٥٤ - لم تُحسم بشكل يودى إلى صياغة إتفاقية بشأنها ، ولكن من المرجح أنه حتى نهاية فترة الدراسة ظلت المعاهدة مجرد مشروع لم يرق لحيز التنفيذ ؛ حيث أننى لم أتوصل فى المصادر أو المراجع لنتائج تنفيذ اتمام توقيع المعاهدة وتظهر اثاراً على حركة التبادل التجارى بين البلدين ومن المؤشرات التى قد تدل على عدم توقيع المعاهدة ، عدم إدخال أمريكا أية تعديلات على نظام الحصص على الأقطان طويلة التيلة التى ترد إليها حتى نهاية فترة الدراسة. كما سيتضح عند الحديث عن صادرات مصر من الأقطان إلى أمريكا وهذا ما كانت مصر تسعى إلى تحقيقه فى حالة توقيع المعاهدة ، فى حين أنها قامت من جانبها بالعديد من الإجراءات ؛ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية التى كانت ستستفيد منها أمريكا أيضاً ، ومعنى هذا أن إتفاق عام ١٩٣٠ ظل قائماً ينظم النواحي التجارية بين البلدين حتى نهاية الفترة موضوع البحث إذ أنه لم يستبدل بأية إتفاقات أو معاهدات أخرى .

كذلك كان قانون الإتفاقات التجارية المتبادلة الصادر منذ عام ١٩٣٤ - بعد الإطار القانونى الذى يحكم سياسة أمريكا التجارية الخارجية - عند عقد أية اتفاقيات أو مناقشات تتعلق بالرسوم الجمركية بينها وبين الدول الأخرى ، وقد ظل هذا القانون ساريا ويُجدد طوال فترة الدراسة وإن اختلفت فترات تجديده ؛ إذ تراوحت بين سنة وثلاث سنوات . وفى عام ١٩٤٨ عندما نال الحزب الجمهورى الأغلبية بالكونجرس - الذى تبنى سياسة الحواجز الجمركية عكس الحزب الديمقراطى الذى شجع حرية التجارة وإزال العقبات وساعد على تمرير الكونجرس للقانون فى عام ١٩٣٤ - أدخلت على القانون عام ١٩٤٨ مادة عرفت باسم نقطة الخطر Peril Point التى تعنى ألا يتجاوز التخفيض فى الرسوم الجمركية الذى يمنحه الرئيس الأمريكى الحد الذى تتهدد معه الصناعات المحلية حتى ولو كان ذلك فى إطار ال ٥٠٪ الذى يسمح بها القانون الأمريكى له اثناء عقد الاتفاقات ؛ وإن هذا ليعد تقييدا لحرية الرئيس إذ يتعين عليه تقديم بيان للجنة التعريف الجمركية بالسلع التى سيتم التخفيض عليها مقابل تخفيض مماثل من الدول الأخرى على السلع الأمريكية وتقوم اللجنة بتحديد نقطة الخطر لكل سلعة حتى لا يتعداها الرئيس عند عقد الاتفاقات^(١) .

ظل العمل بنقطة الخطر إلى أن ازداد الاتجاه فى أمريكا نحو تحرير التجارة فى عام ١٩٥١ ، ١٩٥٢ إذ أصبح يتفاوض عنها ، مما دعا الرئيس ايزنهاور فى عام ١٩٥٣ تشكيل لجنة من بعض الخبراء الاقتصاديين لدراسة قانون الاتفاقات التجارية ككل بما فيه نقطة الخطر ، وعرفت هذه اللجنة « لجنة راندال Randall Commission » وقد وضعت اللجنة توصيات ، كان من بينها تحفيز إزالة العقبات التى تعترض حرية تجارة أمريكا الخارجية مع الدول ، وأهمية استمرار العمل بقانون الاتفاقات التجارية المتبادلة مع الإصرار على الاحتفاظ بنقطة الخطر التى يعتبرونها صمام أمان للصناعات الأمريكية ؛ ولما كانت السلطة التنفيذية تحبذ تحرير التجارة لما ستحققه من فوائد على المصالح الأمريكية وعلى الدول المتعاملة معها ؛ إذ تمكنها من الحصول على قدر أكبر من الدولارات وبالتالي يقل الطلب على العون الأمريكى ، فى الوقت الذى رفض الكونجرس ربط تحرير التجارة بالعون واعتبرهما موضوعين منفصلين ، إلا أن الكونجرس قد وافق على التصديق على تجديد قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة فى عام ١٩٥٥ لمدة ثلاثة سنوات بأغلبية ضئيلة^(٢) .

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٨٠٧ ملف ١٠٧/٧/٢٠٣ ج٣ (سرى للغاية) ، تقرير اعده السكرتير الثانى بالسفارة الملكية المصرية بواشنطن بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٢ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٢/٧/٢٠٣ ج٣ (سرى) ، تقارير سفارة واشنطن الاقتصادية ، مذكره معده بمعرفة الملحق التجارى بالسفارة بشأن الاتفاقات التجارية المتبادلة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٣ ، Baldwin David A : Economic development and American Foreign policy 1943-1952. The University of Chicago, Chicago, printed in the U.S.A. dated 1966. pp. 105-106. 152-153.

وعلى الرغم من أن مصر لم تعقد إتفاقا مع أمريكا بمقتضى هذا القانون طوال فترة الدراسة إلا أن تمتعها بحق الدولة الأولى بالرعاية - الذى كفله لها إتفاق عام ١٩٣١ الموزت - جعلها تستفيد من القانون بطريق غير مباشر : إذ أن أى تخفيض منحه أمريكا لأية دولة عقدت معها إتفاقا بمقتضى هذا القانون كان يطبق تلقائيا على مصر ، وما يؤكد ذلك أنه عندما وقعت أمريكا إتفاقا مع بيرو فى عام ١٩٤٢ خفضت أمريكا بموجبه الرسم الجمركى الأمريكى على أقطان بيرو طويلة التيلة التى ترد إليها من سبعة سنتات لكل رطل إلى ٣.٥ سنت للرطل ، سرى هذا التخفيض فى نفس العام على الأقطان المصرية طويلة التيلة المصدره إلى أمريكا كما سبق ذكره .

ولقد تأثرت حركة التبادل التجارى بين البلدين بعدة عوامل من أهمها : ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى منذ عام ١٩١٦ وعضويتها للكتلة الاسترلينية منذ عام ١٩٣١ ، مما نتج عنه تجميع أرصده استرلينية كبيرة لمصر مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعندما تم عقد أول إتفاق بشأنها بين مصر وبريطانيا فى ٣٠ يونيه ١٩٤٧ اتفق بمقتضاء تجسيد تلك الأرصدة على أن يتم الإفراج عنها على مراحل وفقا لاتفاقات تُعقد بين البلدين ، كما أُتفقَ على خروج مصر من الكتلة الاسترلينية ، ولما كان الجنيه الاسترلينى قابل للتحويل للدولار الأمريكى كانت مصر تأمل الاستفادة من ذلك باستخدام جزء كبير من الأرصدة المفرج عنها فى زيادة تجارتها مع أمريكا وشراء ما تحتاجه منها لتدعيم اقتصادها القومى ومحاولة التخلص من الاعتماد على بريطانيا كمصدر رئيسى لسد احتياجاتها ولكن لم تمض إلا فترة وجيزة حتى صدر قرار فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ بوقف تحويل الجنيه الاسترلينى للدولار ، وقد جاء هذا القرار مخيبا لآمال مصر إذ أصبح يتعين عليها منذ ذلك التاريخ أن تعتمد على نفسها فى تحصيل دولارات أمريكية تمكنها من سد احتياجاتها من أمريكا^(١) . ولكن مصادر حصولها على الدولارات سواء كان عن طريق التجارة المباشرة أو من مصادر أخرى لم يمكنها من الوفاء بكل ما تحتاجه أو تتطلع إلى الحصول عليه من أمريكا ، ومن ثم ظل نقص الدولارات لدى مصر يشكل عقبة أمام تنمية تجارتها مع أمريكا إلى حد كبير.

كذلك كان للجوء مصر ، فى أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات ، لاستخدام جزء من حصيلتها الدولارية فى شراء سندات خزانه أمريكية لدعم غطاء الجنيه المصرى ، إلى جانب كميات من الذهب وسندات مصرية ، مما أثر على التجارة بين البلدين إذ كان من الممكن استخدام تلك الدولارات فى زيادة الاستيراد من أمريكا لسلع تساهم فى زيادة الانتاج^(٢) . أى أن محاولة مصر فصل الجنيه

F.O. 371/63219 : Egypt Annual Economic Report for 1947 dated 1949 . p.1

(١)

(٢) الأهرام : العدد ٢٣١٢٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

المصرى عن الجنيه الاسترلينى بتدعيم جزء من غطاء العملة بسندات خزانه أمريكية بدلا من سندات الخزانه البريطانية - التى كانت تمثل معظم غطاء الجنيه المصرى - أثر ولو بشكل غير مباشر فى الحد من زيادة تجارة مصر مع أمريكا .

وكنتيجة لنقص العملات الأجنبية لدى مصر وخاصة الدولار الأمريكى ، استحدثت مصر نظام جديد لتشجيع الصادرات وتنويعها منذ فبراير عام ١٩٥٣ . عرف بنظام حق الاستيراد Import Entitlement ، سمحت الحكومة بتمتقضاء للمصدرين المصريين الاستفادة بكامل حصيلتهم من العملات الصعبة والاسترلينى الناتجة عن صادراتهم لدول تلك العملات - بعد إيداعها بأحد البنوك المعتمدة فى مصر - فى استيراد سلع من تلك الدول إذا كانوا من مصدرى الغزل والمنسوجات القطنية والخضر خاصة البصل والفواكة ومنتجات خان الخليلى . كذا الاستفادة بـ ٧٥٪ من تلك الحصيلة من العملات لمصدرى السلع الأخرى أو السماح لهم ببيع تلك العملات عن طريق البنوك المعتمدة أيضا لمستوردين بمصر مقابل منحهم علاوة متغيرة يحددها قانون العرض والطلب فى السوق المصرية^(١) . وبممارسة هذا النظام عمليا تبين أنه كان له آثار سلبية على تجارة مصر الخارجية ، إذ ترتب عليه انخفاض حاد فى أسعار العديد من السلع المصرية فى الخارج ، فبينما هدف النظام إلى خفض أسعار الصادرات المصرية فى الخارج إلى الحد الذى تتمكن معه مصر المنافسة فى الأسواق الخارجية مقابل تعويض المصدرين عن طريق العلاوة التى يتقاضونها عند بيع حصيلتهم للمستوردين فى مصر ، إذا بالمصدرين يتمادون فى عدم الاكتراث بانخفاض الأسعار استنادا لتعويضهم برفع قيمة العلاوة التى يتقاضونها مما تسبب فى قلة حصيلة العملات الأجنبية الواردة إلى مصر ، كذلك أدى هذا النظام إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخاصة السلع الأمريكية بالسوق المصرية نتيجة للعلاوة المرتفعة التى يدفعها المستوردون إلى جانب الرسوم التى تفرضها الحكومة المصرية على الواردات وإضافة قيمتها لأسعار السلع المستوردة . ونظرا لازدياد شكوى العديد من التجار والمستهلكين بالداخل ، رأت الحكومة عدم جدوى الاستمرار فى اتباع هذا النظام ، فقامت بإلغائه فى سبتمبر ١٩٥٥ وحتى تعوض المصدرين عما كانوا يحصلون عليه من علاوة قررت خفض قيمة رسم الصادر على الأقطان لأنها تمثل غالبية الصادرات المصرية فى ذلك الوقت^(٢) .

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٨ بتاريخ مايو ١٩٥٥ ، ص ٣١ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ٩ ، ٢٥٧ . الجمهورية : العدد

٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣٠ .

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على التجارة بين مصر وأمريكا قيام الأخيرة بتجميد أرصدة مصر لديها - عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس سواء الأرصدة الخاصة بقناة السويس أو بالحكومة المصرية في ٣١ يوليو ١٩٥٦ ، حتى يسرى موضوع ملكية تلك الأرصدة وحل مشكلة القناة . أما ما تحصل عليه مصر من دولارات بعد ذلك التاريخ تترك حره لها لكي تتمكن من سداد معاملاتها الجارية، وأوكلت الحكومة الأمريكية الرقابة على تلك الأرصدة المجمدة إلى وزارة الخزانة بالتنسيق مع قسم التمويل الدولي بوزارة الخارجية ، وكان البنك الفيدرالي المركزي بنيويورك الوكيل الوحيد عن وزارة الخزانة في إجراء العمليات المالية الخاضعة للرقابة ، ولقد أثارَت مشكلة تجميد الأرصدة صعوبات بين المستوردين المصريين والمصدرين الأمريكيين ، إذ أصرت مصر على عدم سداد مستحقات هؤلاء المصدرين وطالبتهم باستيفاء تلك المستحقات من أرصدة مصر المجمدة في أمريكا ، في حين رفضت أمريكا سداد المستحقات من تلك الأرصدة المجمدة ، وعلى سبيل المثال ، بينما أعطت مصر تراخيص استيراد خاصة باستيراد قطع غيار معدات للصناعات البترولية على أن تخضع مستحقات الشركات الأمريكية من أرصدها المجمدة لدى أمريكا ، رفضت الأخيرة الإفراج عن أي جزء من تلك الأرصدة وطالبت تلك الشركات اللجوء لمصدر آخر للسداد وقد نصح قسم التمويل الدولي بوزارة الخارجية الأمريكية بسداد قيمة الشحنات أو الخدمات التي أُدِّيت بمصر من قبل المصدرين الأمريكيين ، بشرط أن تكون قد تمت قبل ٣١ يوليو ١٩٥٦ . أما العمليات التي تمت بعد تاريخ التجميد فعلى مصر قبول سدادها من الأموال الحرة حتى لا تتأثر الصادرات الأمريكية إلى مصر ، وعلى الرغم من ذلك استمرت وزارة الخزانة الأمريكية في عدم الإفراج عن أي جزء من الأموال المجمدة لمصر لديها^(١) . ونظرا لتأثر التجارة بين مصر وأمريكا من جراء تلك الصعوبات لجأت مصر في النصف الثاني من عام ١٩٥٦ لاستيراد العديد من السلع من روسيا ودول الكتلة الشيوعية بعد أن كانت أمريكا هي المورد الرئيسي لمعظم الواردات المصرية وخاصة القمح لسد احتياجاتها منه لصناعة الخبز، وبذا ازدادت الروابط التجارية بين مصر والكتلة الشيوعية مع نهاية عام ١٩٥٦^(٢) . وكان تجميد أمريكا لأرصدة مصر قد أتاح الفرصة لدول تلك الكتلة لتزيد علاقاتها التجارية مع مصر .

وإزاء استمرار أمريكا لتجميد الأرصدة المصرية لديها ، دارت مناقشات بين د. القيسوني وزير المالية المصري وسفير أمريكا بالقاهرة في نهاية عام ١٩٥٦ ، أعرب له فيها الوزير المصري عن

USNA, D.O.S., 611-74231/10, dated 31/10/1956, p.p. 1-2 . / 2, dated 5/3/1957, p.1 (١)

Ibid, 874, 00/10-2456 : From Am - Embassy, Cairo to D.O.S., dated, 24/10/1956, pp. 3.5 (٢)

استياء حكومته من تجميد أمريكا للأرصدة المصرية بينما أنه لم يكن لأمريكا نصيب كبير في أسهم شركة قناة السويس يلجئها لتجميد الأرصدة الخاصة بالقناة حتى يحافظ عليها ، كذلك لا ترى مصر مبررا من تجميد أرصدة الحكومة المصرية لدى أمريكا ، وأوضح للسفير أن مصر أودعت أرصدة لدى أمريكا من منطلق الثقة التي كانت قائمة بينهما ، ولكنها قد اهتزت نتيجة الإجراء الأمريكي ، كما أوضح له أن تجميد أمريكا للأرصدة إلى جانب تجميد كل من بريطانيا وفرنسا لأرصدة مصر لديهما ، فضلا عن منافسة الأقطان الأمريكية للأقطان المصرية - سلعة التصدير المصرية الرئيسية - في أسواق أوروبا الغربية ، ألجأ مصر للانجاء صوب الكتلة الشرقية لتصرف أقطانها وزيادة علاقاتها التجارية معها ، مما ستعكس آثاره على العلاقات التجارية المصرية - الأمريكية ، وقد وعد السفير الأمريكي برفع وجهة النظر المصرية إلى حكومته ، إلا أنه كان لا يتوقع ردا إيجابيا من حكومته في هذا الخصوص ، حيث أن مشكلة القناة لم تسر بعد^(١) .

ولقد ووجهت سياسة التجميد الأمريكية للأرصدة المصرية بانتقادات من بعض المصدرين الأمريكيين الذين طالبوا الحكومة الإفراج عنها مبينين أن من مصلحة أمريكا أن يقوم المصدرون - على سبيل المثال - بتصدير كميات من القمح لمصر وتوافق الحكومة الأمريكية على سداد أمانها خصما من أرصدة مصر المجمدة لديها وبذا تزول قبمتها لصالح الخزانة الأمريكية بدلا من بقائها مجمدة وتظل لصالح المصريين . ولكن الحكومة الأمريكية أوضحت أن التجميد قد تم للحفاظ على مصالح المساهمين الأمريكيين في شركة قناة السويس على أن يظل ساريا حتى تسوى تلك المشكلة . ومع هذا استمر المصدرون في انتقاد تلك السياسة الأمريكية مبينين أن مصر قد عرضت الكثير من الحلول التي رُفِضَتْ ويجب على أمريكا إعادة النظر في تلك السياسة التي أثرت على مصالحهم ، كما أقرت بعض الآراء الأمريكية بأن الصادرات المصرية إلى أمريكا قد انخفضت على الرغم من أنها لم تكن نتيجة مباشرة للتجميد ، إذ أنه لم يؤثر على حصيلة مصر الدولارية من معاملاتها الجارية التي تلت تاريخ التجميد ، إلا أن التأثير النفسي الذي خلفه تجميد الأرصدة والعلاقات المضطربة مع الغرب بصفة عامة كان له أثر على تلك الصادرات فضلا عن تأثير التجارة بين مصر وأمريكا - إلى حد ما - نتيجة لإغلاق القناة إثر أحداث حرب السويس^(٢) .

ومع استمرار أمريكا في تجميد الأرصدة المصرية لديها ، قررت وزارة الخزانة الأمريكية منح

Ibid. 611-74231/12-30561 : From Am. Ambassador in Cairo (Hare) to S.O.S., dated 30/12/1956. pp. (١) 1-3.

Ibid. /9-1357 : Memo. regards Blocked Egn, Assets in the U.S.A. dated 13/9/1957, p. 46 , /8-1457 : (٢) Memo. regards proposal for sale of wheat to Egypt, dated 14/8/1957, pp. 1-2.

تراخيص بالنسبة للعقود أو الخدمات التي تمت أو أُدبِتْ لمصر قبل تاريخ التجميد خصما من أرصدة مصر المجمدة لديها كاستحقاقات بنك التصدير والاستيراد الأمريكي سدادا للقروض الممنوحة لمصر طبقا لاتفاقات عامي ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ - سيأتي الحديث عنهما في فصل- المساعدات - والتي مازالت سارية حتى عام ١٩٥٧ والعمليات الشبيهة بذلك . وقد نصحت وزارة الخارجية الأمريكية وزارة الخزانة بمراجعة المصالح الأمريكية عند منح مثل هذه التراخيص^(١) . وقد يكون لهذا القرار الأمريكي صدى على تحسن العلاقات التجارية بينها وبين مصر إزاء العمل بموجبه .

حجم المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات وميزان تجارى :

نمت حركة التبادل التجارى بين مصر وأمريكا فى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ نموا كبيرا عما كانت عليه فى فترة الحرب العالمية الثانية والفترة السابقة لها ، وجاءت الزيادة فى التبادل التجارى بينهما فى الخمسينيات عنها فى الأربعينيات ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على القطن المصرى فى أمريكا لظروف الحرب الكورية - التى كانت أمريكا طرفا رئيسيا فيها - كذلك زيادة اعتماد مصر على أمريكا كعمول رئيسى لمعظم احتياجاتها بعد تراجع مكانة بريطانيا التى كانت عميلة مصر الأولى فى الخمسينيات . وإن تتبع أرقام إجمالى حركة التجارة بين البلدين فى تلك الفترة لخير دليل على ذلك ، والمجدول التالى يوضح حصة أمريكا ونسبتها إلى إجمالى الصادرات والواردات المصرية ومركزها فى قائمة وجهة تجارة مصر الخارجية .

Ibid. /10-1857 : From Rountree - NEA. to Dallan - Treasury. regards Egn Blocked Assets. dated (١) 4/11/1957. p.3.

جدول رقم (٨)

إجمالي حركة التجارة بين مصر وأمريكا في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٧ (بلايين الجنيهات المصرية)

السنة	قيمة الصادرات المصرية	إجمالي الصادرات المصرية	نسبة حصة أمريكا إلى الإجمالي	مركز أمريكا بقائمة الصادرات المصرية	قيمة واردات الولايات المتحدة	إجمالي واردات الولايات المتحدة	نسبة حصة أمريكا إلى الإجمالي	مركز أمريكا بقائمة واردات الولايات المتحدة
١٩٤٦	٦٣.٧	٥.٦	٪٨.٧	٤	٨٣.٢	٩.١	٪١٠.٩	٢٥
١٩٤٧	٨٥.٧	٥.٨	٦.٧	٥	١٠٣.٥	١١.٧	١١.٤	٢
١٩٤٨	١٤٠.٧	٤.٥	٣.٢	٧	١٧٢.٩	١٣.٤	٧.٢	٣
١٩٤٩	١٣٧.٧	٣.٧	٢.٧	٧	١٧٨.٢	١٤.٨	٨.٣	٣
١٩٥٠	١٧٣.٠	١٥.٤	٨.٩	٣	٢١٣.٣	١٢.٦	٥.٩	٥
١٩٥١	٢٠٠.٦	١٩.٥	٩.٧	٤	٢٧٩.٨	٢٧.٣	٩.٨	٢
١٩٥٢	١٤٢.٩	١٦.٨	١١.٧	٢	٢٥٥.٨	٣٦.٠	٤.١	١
١٩٥٣	١٣٥.٩	٥.٧	٤.٢	٧	١٧٧.٠	٢٨.٤	١٦.٠	١
١٩٥٤	١٣٦.٧	٦.٤	٤.٧	٧	١٦١.٤	١٧.٨	١١.٠	٢
١٩٥٥	١٣٧.٠	٩.٦	٧.٠	٣	١٨٢.٩	٢١.٨	١١.٩	٢
١٩٥٦	١٤٠.٩	٤.٧	٣.٣	١١	١٨٦.١	٢٥.٠	١٣.٤	١
١٩٥٧	١٧٠.٣	٧.٧	٤.٥	٥	١٨٢.٦	١٦.٤	٩.٠	٣

المصدر : وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء . : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٨ - ١٩٥١ ، ص.ص. ٤٣ ، ٢٥ ، ١٦٨ - ١٦٩ ، ١٩٥٢ - ١٩٥٧ ، ص.ص. ٢٥ ، ٤٣ ، ١١٩ ، ١٢٨ - ١٣١ ، البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية عام ١٩٤٨ ، ١٩٤٨ ، المجلد الأول ، ص ٤٣ ، عام ١٩٤٩ ، المجلد الثاني ، ١٩ ، عام ١٩٥٠ ، المجلد الثالث ، ص ٣١ ، عام ١٩٥١ ، المجلد الرابع ، ص.ص ٤٣ - ٤٤ ، عام ١٩٥٢ ، المجلد الخامس ، ص ٥٤ ، عام ١٩٥٣ ، المجلد السادس ، ص.ص ٤١ - ٤٢ ، عام ١٩٥٤ ، المجلد السابع ، ص ٣٩ ، عام ١٩٥٥ ، المجلد الثامن ، ص.ص ٤٨ ، عام ١٩٥٦ ، المجلد التاسع ، ص ٤٥ ، عام ١٩٥٧ ، المجلد العاشر ، ص ١٦١ ، عام ١٩٥٨ ، المجلد الحادي عشر ، ص.ص ١٥٢ - ١٥٣ .

باستعراض الجدول رقم (٨) يتبين أنه فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى أمريكا كان متوسط قيمة تلك الصادرات في النصف الثاني من الأربعينيات (١٩٤٦ - ١٩٤٩) يبلغ ٤.٩ مليون جنيه . وقد سجلت خلال تلك الفترة أقل قيمة لها في عام ١٩٤٩ ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار القطن في ذلك العام والذي يمثل غالبية الصادرات المصرية إلى أمريكا - سيأتي تفصيله فيما بعد عند الحديث عن صادرات القطن - إذا بهذا المتوسط يرتفع ارتفاعا حادا في أوائل الخمسينيات (١٩٥٠ - ١٩٥٢) ليبلغ قيمته ١٧.٢ مليون جنيه - وسجلت أعلى قيمة للصادرات عام ١٩٥١ - أي بارتفاع قدرة ١٢.٣ مليون جنيه بنسبة ٢٥١ / ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الهائلة التي طرأت على كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا في تلك السنوات نتيجة لازدياد الطلب الأمريكي عليه أثناء الحرب الكورية ، ولكن لم تستمر هذه الزيادة إذ تراجع متوسط صادرات مصر إلى أمريكا في الفترة التالية (١٩٥٣-١٩٥٧) تراجعاً كبيراً عن أوائل الخمسينات ليبلغ ٦.٨ مليون جنيه ، وإن ظل بقيمة أعلى مما كان عليه في النصف الثاني من الأربعينيات بـ ١.٩ مليون جنيه بنسبة ٣٨.٨٪ ، وذلك لعودة صادرات الأقطان المصرية إلى سابق عهدها في الأربعينيات ، وقد جاء عام ١٩٥٦ ليسجل أقل قيمة لتلك الصادرات في الفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) لانخفاض صادرات القطن المصري بدرجة ملحوظة بسبب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين في ذلك العام كنتيجة لسحب أمريكا لعرض تمويل السد العالي وتجميدها لارصده مصر عقب تأميم شركة قناة السويس .

كما يتبين من الجدول أيضاً أن نسبة حصة أمريكا إلى إجمالي الصادرات المصرية بلغت أقصاها في عام ١٩٥٢ مع أنها لا تمثل أعلى قيمة لها في تلك الفترة ، إذ أن أعلى قيمة جاءت في عام ١٩٥١ ، ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات المصرية في عام ١٩٥٢ عن عام ١٩٥١ ، وبهذا استطاعت أمريكا في عام ١٩٥٢ - لأول مرة - شغل المركز الثاني في قائمة وجهة الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٧) وبينما سجلت أقل نسبة لها في عام ١٩٤٩ ومع هذا لم تشغل أقل مركز لها في قائمة وجهة الصادرات المصرية في ذلك العام ، في الوقت الذي جاء أقل مركز احتلته في الفترة موضوع البحث عام ١٩٥٦ لتشغل المركز الحادي عشر ، مع أن هذا العام لا يمثل أقل نسبة لحصة الصادرات المصرية إلى أمريكا ، وقد يفسر هذا بزيادة عدد الدول التي صدرت إليها مصر في عام ١٩٥٦ مع قلة حصة كل دولة إذا ما قورن بعدد الدول التي صدر إليها في عام ١٩٤٩ ونصيب كل منها^(١) .

(١) البنك الاهلي المصري . النشرة الاقتصادية عام ١٩٥٠ . المجلد الثالث ، ص ٣٤ . عام ١٩٥٧ . المجلد العاشر ، ص

أما فيما يتعلق بالواردات فيتبين من نفس الجدول رقم (٨) أن متوسط قيمة واردات مصر من أمريكا خلال الخمس سنوات الأولى (١٩٤٦-١٩٥٠) بلغ ١٢.١ مليون جنيه ، إذا به يرتفع ارتفاعا كبيرا في الثلاث سنوات التالية (١٩٥١-١٩٥٣) ليسجل ما قيمته ٣٠.٥ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ١٨.٤ مليون جنيه بنسبة ١٥٢.١٪ وحتى جاء عام ١٩٥٢ ليسجل أعلى قيمة لتلك الواردات وتعزى الزيادة الكبيرة فى قيمة واردات مصر من أمريكا فى تلك السنوات (١٩٥١-١٩٥٣) بصفة عامة إلى الزيادة الهائلة التى طرأت على واردات مصر من القمح من أمريكا بعد أن كانت تعتمد على كندا وأستراليا كموردين رئيسيين لتلك السلعة ، كذلك زيادة استيراد سيارات نقل أمريكية عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، كما سيتبين عند الحديث عن واردات السلع المصرية من أمريكا تفصيلا فيما بعد .

ومن الملاحظ أن قيمة واردات مصر من أمريكا عام ١٩٥٤ قد هبطت هبوطا كبيرا عما كانت عليه فى الثلاث سنوات السابقة وإن ظلت تمثل أعلى قيمة سجلتها فى الخمس سنوات الأولى (١٩٤٦ - ١٩٥٠) . . ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة التى انتهجتها حكومة الثورة نحو الحد من استيراد السلع الغذائية ، كالقمح ودقيقه وتشجيع زيادة الناتج المحلى منه ؛ محاولة منها فى تنوع الانتاج الزراعى من احتكار القطن الذى كان يشغل معظم المساحات المزروعة ، وقد ارتفعت قيمة الواردات المصرية من أمريكا فى العامين التاليين (١٩٥٥ - ١٩٥٦) عما كانت عليه فى عام ١٩٥٤ بقيم بلغت ٧.٢٠٤ مليون جنيه ونسب جاءت ٢٢.٥٪ ، ٤٠.٤٪ على التوالى كنتيجة لزيادة استيراد بعض السلع التى تساهم فى زيادة الانتاج كالكالات وذلك تمشيا مع سياسة الحكومة فى تشجيع الصناعات المحلية^(١) . فى حين عاودت قيمة واردات مصر من أمريكا هبوطها عام ١٩٥٧ عن عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بقيم بلغت ٥.٤٠٨ مليون جنيه بنسب ٢٤.٨٪ ، ٣٤.٤٪ على التوالى ، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى استمرار تجميد أمريكا لارصدة مصر لديها منذ أواخر يوليو ١٩٥٦ وحتى نهاية عام ١٩٥٧ ، كذا لتأثر حركة التجارة من جراء إغلاق القناة لعدة أشهر فى ذات العام عقب العدوان الثلاثى .

كذلك يتبين أيضا أن نسبة حصة أمريكا لإجمالى الواردات المصرية حققت أعلى نسبة لها عام ١٩٥٣ بالرغم من أنها لا تمثل أعلى قيمة لتلك الحصة فى فترة الدراسة (١٩٤٦-١٩٥٧) والتى بلغت عام ١٩٥٢ . ويرجع هذا إلى انخفاض إجمالى الواردات المصرية فى عام ١٩٥٣ عن عام

(١) نفس المصدر : عام ١٩٥٥ ، المجلد الثامن ، ص ٤٥ - ٤٦ ، عام ١٩٥٦ ، المجلد التاسع ، ص ١٤٥ .

١٩٥٢ في حين أنها سجلت أقل نسبة لها في عام ١٩٥٠ مع أنها لا تعد أقل قيمة لحصه أمريكا إذ أن أقل قيمة لها بلغت عام ١٩٤٦ . ويعرَى هذا إلى أن ارتفاع إجمالي الواردات المصرية عام ١٩٥٠ عن عام ١٩٤٦ حاد أكبر من ارتفاع حصة أمريكا في ذات السنتين . لذا سجلت الحصة نسبة أقل سنة ١٩٥٠ عن سنة ١٩٤٦ . وعلى ذلك استطاعت أمريكا شغل مركز متميز في قائمة وجهة الواردات المصرية طوال الفترة موضوع البحث . إذ احتلت حصتها المراكز من الأول إلى الثالث فيما عدا عام واحد تراجعت فيه للمركز الخامس . وان هذا للدليل على زيادة التواجد الأمريكي بالسوق المصرية في تلك الفترة بعد أن اعتمدت عليها مصر في استيراد العديد من السلع التي أصبحت تجد رواجاً في السوق المصرية - إلى حد ما - على حساب السلع البريطانية بذات السوق . ويُلاحظ على حركة التجارة بين مصر وأمريكا بصفة عامة أن واردات مصر منها ازدادت عن صادراتها إليها وهذا ما يمكن رصد من تتبع أرقام الميزان التجاري بين البلدين . والمجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (٩)

الميزان التجاري بين مصر وأمريكا من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ (+) لصالح مصر ، (-) لصالح أمريكا

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٤٦	- ٣٥ مليون جنيه	١٩٥٢	- ١٩٢ مليون جنيه
١٩٤٧	- ٥٩ مليون جنيه	١٩٥٣	- ٢٢٧ مليون جنيه
١٩٤٨	- ٧٩ مليون جنيه	١٩٥٤	- ١١٤ مليون جنيه
١٩٤٩	- ١١ مليون جنيه	١٩٥٥	- ١٢٢ مليون جنيه
١٩٥٠	+ ٢٧ مليون جنيه	١٩٥٦	- ٢٠٣ مليون جنيه
١٩٥١	- ٧٨ مليون جنيه	١٩٥٧	- ١ مليون جنيه

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بناءً على أرقام الصادرات والواردات المبينة بالجدول رقم (٨)

من الجدول رقم (٩) يتبين أن الميزان التجاري طوال الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ قد أسفر عن عجز في غير صالح مصر فيما عدا عام ١٩٥٠ . لزيادة صادرات القطن المصري إلى أمريكا في هذا العام زيادة كبيرة مما انعكست نتائجه على زيادة إجمالي الصادرات المصرية إليها في نفس العام كما سبق ذكره . بينما حقق فائض لصالح أمريكا خلال ذات الفترة تفاوت في قيمته من عام لآخر . إذ تراوح ما بين ٣٥ ، ٢٢٧ مليون جنيه

وإذا كان الميزان التجارى قد جاء لصالح أمريكا بصفة عامة ، إلا أن مصر قد عوضت العجز فى ميزانها التجارى مع أمريكا بما حققته من فائض فى ميزان مدفوعاتها كنتيجة لما تحققت لها من حصيلة دولارية توفرت لديها من عائدات قناة السويس وما أنفقته إدارة النقطة الرابعة العاملة بمصر . والاتفاقات مع شركات البترول الأمريكية فى عمليات التنقيب والاستغلال بمصر ، إلى جانب عائد الاستثمارات الأمريكية الأخرى فى مصر ، فضلا عما أنفقه السياح الأمريكيون ، مما مكنها - إلى حد ما - من تعويض نقص صادراتها إلى أمريكا وزيادة الاستيراد منها^(١) .

أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا:

القطن:

ظلت الأقطان طويلة التيلة - الذى يتفاوت طول تيلتها بين $\frac{11}{8}$ بوصة إلى أكثر من ١.٥ بوصة والمعروفة بطويلة التيلة الممتازة (Extra Long staple Cotton) تعد من أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة . ويرجع هذا لاستمرار مصر كأولى الدول إنتاجا لتلك النوعيات وإن كان متوسط إنتاجها قد قل عن الفترة السابقة للحرب ، بعد أن كان متوسط إنتاجها من الأقطان طويلة التيلة الممتازة يقدر بـ ٧١٪ من متوسط الإنتاج العالمى فى الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، إذا به يهبط ليصل إلى ٥١٪ فى منتصف الخمسينيات ، أى أنه انخفض بمعدل ٢٠٪ ؛ وذلك لانخفاض متوسط غلة الغدان بمصر من ٥.٢١ قنطاراً فى السنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ إلى ٤.٩٠ قنطاراً فى السنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٤) أى بمعدل ٦٪ بينما زاد متوسط غلة الغدان من القطن من نفس النوعيات فى كثير من الدول الأخرى المنتجة له فى ذات الفترة كالسودان التى زادت غلة الغدان بها بمعدل ٧.٥٪ ومع هذا فإن مصر كانت تعد من أولى الدول تصديراً للأقطان طويلة التيلة فى العالم^(٢) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتحول صناعة المنسوجات الأمريكية من إنتاج زمن الحرب إلى الإنتاج السلمى إشتد طلب أصحاب المغازل الأمريكية على الأقطان طويلة التيلة لصناعة المنسوجات الرفيعة المشطمة المعروفة باسم (Combed goods) والتى تعتمد على الأقطان طويلة التيلة المستوردة من الخارج وخاصة المصرية منها ، لما تحققت من أرباح تفوق تلك المنسوجات المعروفة باسم (Carded goods) التى تعتمد على الأقطان طويلة التيلة الأمريكية الأقل جودة ؛ لذلك كانت

(١) الأهرام الاقتصادية : عدد ٣٧ بتاريخ يونيه ١٩٥٤ ، ص ١٦

(٢) نفس المصدر : عدد ٤٩ ، بتاريخ يونيه ١٩٥٥ ، ص ١٥

هناك حاجة ملحة للحصول على الأقطان المصرية في السوق الأمريكية . ومن هنا لعب القطن المصرى دوراً بارزاً في التجارة بين مصر وأمريكا في تلك الفترة^(١)

ولقد تفاوتت صادرات مصر من الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا في فترة الدراسة من عام لآخر لمخضوعها لعدة عوامل جاء من أهمها فرض أمريكا لنظام الحصص على مايرد إليها من أقطان طويلة التيلة والذي بدأت العمل به اعتباراً من سبتمبر ١٩٣٩ - كما سبق ذكره - ريثما تتحسن ظروف الحرب ولكن هذا النظام استمر معمولاً به بعد انتهاء الحرب وطوال فترة الدراسة . وقد حددت أمريكا بمقتضاء حداً أقصى لكميات الأقطان التي ترد إليها من الخارج بـ ٤٥٦٥٦٤ قنطاراً ولكنها قد زادت في بعض السنوات في فترة البحث تحت ضغط ظروف متعددة اضطرت أمريكا أثناءها السماح باستيراد حصة إضافية من تلك الأقطان^(٢) . لذلك تباينت كميات وقيم صادرات مصر من الأقطان إلى أمريكا ، إذ تراوحت كمياتها في السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ ما بين ١٨٤٠٠٠ إلى ٨٢٨٠٠٠ قنطاراً ، وقيم تراوحت هي الأخرى ما بين ٢٨٣٨٠٠٠ إلى ١٧٩٣٣٠٠٠ جنيه ، مما ترتب عليه اختلاف في أهمية القطن بالنسبة لصادرات مصر إلى أمريكا ككل عنها بالنسبة لإجمالي صادرات مصر من القطن .

والمجدول التالي يوضح كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا ونسبتها إلى إجمالي الصادرات المصرية إليها ، كذا نسبتها إلى إجمالي صادرات مصر من القطن :

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٧٤ ملف ١٠٠٧/٢٠٣ ط . تقرير السفارة المصرية بواشنطن معد بمعرفة السكرتير التجاري بالسفارة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١ .

(٢) ولمزيد من التفاصيل حول مقادير الحصص الإضافية من الأقطان طويلة التيلة التي سمحت أمريكا بدخولها في سنوات متعددة علي اختلاف أطوال تيلها ، التي تراوحت بين $\frac{1}{8}$ بوصة إلي $\frac{1}{4}$. من $\frac{1}{8}$ بوصة إلي $\frac{1}{4}$ بوصة .. من $\frac{1}{4}$ بوصة فأكثر - يمكن الرجوع الي : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ٧٣٢ / ١/٨١ (سرى جدا) . مذكرة المستشار التجاري للسفارة بواشنطن عن القطن المصرى في السوق الامريكية بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥

جدول رقم (١٠)
القطن

السنة	إجمالي صادرات مصر من القطن	القيمة بالطن	القيمة بالطن	مصر أمريكا من صادرات مصر من القطن		نسبة القيمة / إجمالي قيمة صادرات مصر من القطن	نسبة القيمة / مصر إنديا
				نسبة القيمة / مصر إنديا	نسبة القيمة / مصر أمريكا		
١٩٤٦	٥٧١.٦٦.	٤٦٦٢٨٢١٨	٥٨٢٨.٨	٥٢٦٦٧٩٦	١	٢	١١.٤
١٩٤٧	٧٤٦٩٤٣٦	٦٨٣٢٤٨٩٩	٥٥٨٦.١	٥٤٦٦٠٤١	٧.٥	٧.٥	٨.٠
١٩٤٨	٧٦٦٨٥٢٦	١١٣٢٦٦٦٦.	٢٤٨٢٤٤	٤.٤٣٨٢٨	٣.٢	٣.٢	٣.٦
١٩٤٩	٧٩٧٨٨٣٦	١٠.٦.٨٨٦٣٣	٢١٧٥٣١	٢٨٢٧٩٢٢	٢.٧	٢.٧	٢.٧
١٩٥٠	٨.١٧١٢	١٤٩٧٥٦.١١	٨٢٨.٦٣	١٤٥٨٢٤٥٦	١	٣	٩.٧
١٩٥١	٥٦٤.٥١	١٦٤١	٤٧٢٨٧٧	١٧٨٢٣١٩٣	٨.٣	٨.٣	١٠.٩
١٩٥٢	٦.١٨٢٣٢	١٣٦٤١٤١١٧	٥٠١٨٥	١٥٦٧٥٨٢٢	٨.٤	٨.٤	١٢.٤
١٩٥٣	٧٧١١٣٩٦	١١٦٢٤٧٦٥.	٢٨٦١٤١	٤٥٧١٤٥٦	٣.٧	٣.٧	٣.٩
١٩٥٤	٦٤.٦٤.٨	١١٣٦٢.٣٨٧	٢٩٥٦٤٢	٥٤١١٨٧٢	٤.٦	٤.٦	٤.٨
١٩٥٥	٦١٧٣٧٩١	١٧٤٣٧٣٥	٤١٥٨٢٥	٧٩١١٤١٥	٦.٧	٦.٧	٧.٣
١٩٥٦	٥٢٧١٢٢	٩٨٩.٦.٦	١٨٢٨٤٤	٣٧٤٢٥٥٦	٣.٥	٣.٥	٣.٨
١٩٥٧	٥٨٧٨٧٢١	١٢٤١٥٦٣٦٤	٢٤.١٢٨	٦٩٩٤٧٥٠	٥.٨	٥.٨	٥.٦

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التصار الخارجية عامي ١٩٤٦ . ١٩٤٧ . ١٩٤٧ . ٧٦٥ . عامي ١٩٤٨ . ١٩٤٩ . ١٩٤٧ . ص ٨١٧ .
عامي ١٩٥٠ . ١٩٥١ . ١٩٥١ . ص ٨٠٣-٨٠٤ . عام ١٩٥٢ . ص ٦٥٥ . عام ١٩٥٣ . ص ٥٨٥ . عام ١٩٥٤ . ص ١٠١-١٠٢ . عام ١٩٥٥ . ص ١١٠-١١١ .
ص ١٠٩-١١٠ . عام ١٩٥٦ . ص ٩٤٤ . عام ١٩٥٧ . ص ٥٤٧ . وزارة المالية - مصلحة الجمارك بتقرير عن تجارة مصر الخارجية . اعام من
١٩٤٦ حتى ١٩٥٧ . صفحات منفردة

من الجدول رقم (١٠) يتبين أن صادرات القطن المصرى إلى أمريكا قد زادت فى العامين التاليين للحرب العالمية الثانية مباشرة - ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ - عن الحد الأقصى الذى سبق أن أقرته أمريكا لحصص الأقطان طويلة النيلة الواردة إليها . ويرجع هذا إلى اشتداد طلب المغازل الأمريكية على تلك النوعيات من الأقطان بعد انتهاء الحرب وتحسن ظروف الملاحة وعودة التجارة الى سابق عهدها تدريجيا . مما ألجأ الرئيس الأمريكى ترومان لإصدار قرار بالسماح بدخول حصص إضافية من الأقطان طويلة النيلة فى هذين العامين بصفة مؤقتة لسد تلك الاحتياجات وقد استطاعت مصر بموجب هذا القرار زيادة الكميات المصدرة من الأقطان إلى أمريكا . وتواكبت هذه الحصص الإضافية مع وقف تحويل الجنيه الاسترلى للدولار وخروج مصر من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ وحاجتها للمزيد من الدولارات ، ومن ثم استفادت مصر من تلك الحصص الإضافية . وتشجيعا منها لزيادة صادرات الأقطان صدر قرار وزير المالية المصرى فى سبتمبر ١٩٤٧ بالسماح لمصدري الأقطان إلى منطقة الدولار الاستفادة بـ ٢٠٪ من حصيلتهم الدولارى لشراء سلع من أمريكا^(١) ؛ وإن كانت كميات الأقطان المصدرة فى عام ١٩٤٧ قد نقصت قليلا عن عام ١٩٤٦ بمقدار ٢٥٠٠٠ قنطاراً بنسبة ٤.٣٪ إلا أن قيمتها قد زادت عن عام ١٩٤٦ بما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه بنسبة ٣.٨٪ ، وهذا يعنى أن أسعار القطن فى عام ١٩٤٧ كانت أعلى بقليل عما كانت عليه عام ١٩٤٦ .

وقد انخفضت كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة لأمريكا فى العامين التاليين (١٩٤٨ - ١٩٤٩) لأكثر من نصف ما كانت عليه فى العامين السابقين (١٩٤٦ - ١٩٤٧) ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها : عدم حصول مصر على حصة إضافية ، فبعد أن أُشيع فى السوق الأمريكية إلغاء جميع قيود حصص استيراد القطن المصرى الذى يزيد طول تيلته عن $1 \frac{3}{8}$ بوصة فما فوق من نوع الكرنك والمنوفى لشدة حاجة المغازل الأمريكية لهذين النوعين وكاد يصدق الرئيس الأمريكى على المواقفة على حصة إضافية لمصر ، إلا أن المشكلة الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ حالت دون ذلك^(٢) . ويتبين من الجدول أن الكميات المصدرة فى عام ١٩٤٩ قد انخفضت عن عام ١٩٤٨ بمقدار ٣٠٠٠٠ قنطاراً بنسبة ١٢.١٪ بينما جاء الانخفاض فى القيمة أكثر من ضعفين ونصف عن

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ حـ بتاريخ ١٩٥٠ . مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الحادية

عشرة . العدد ١٣٤ . سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ٣٥ .

(٢) الأهرام العدد ٢٢٩٢٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٨ .

الانخفاض في الكمية إذ انخفضت عام ١٩٤٩ عن عام ١٩٤٨ بما قيمته ١٢.٦٠٠ جنية بنسبة ٢٩.٨٪ ، وترجع أسباب هبوط الكميات والقيم في عام ١٩٤٩ لمزاحمة الاقطن السودانية والبرازيلية للأقطن المصرية في السوق الأمريكية لرخص أثمانها وتوافر بعض مزايا القطن المصري فيها ، ومن ثم احلالهما محل القطن المصري في بعض صناعات الغزل والنسيج بأمريكا كذلك كان لدخول الحكومة الأمريكية في سوقها المحلية مشتريه واعتمادها مبالغ كبيرة لشراء المحصول الأمريكي تنفيذاً لمشروع مارشال ، آثارا علي هبوط أسعار القطن المصري في ذات السوق . كما كان لإصابة مساحة كبيره مزروعة قطناً بمصر تقدر بـ ٢٠٠.٨٠٠ فدان بدودة ورق القطن عام ١٩٤٩ أثرا علي حوالي مليون ونصف المليون قنطاراً من ناتج هذا العام ، وظل هذا الهبوط في كميات وأسعار الاقطن حتى أوائل سبتمبر ١٩٤٩ حين تقرر في التاسع من ذلك الشهر تخفيض قيمة الجنيه المصري بـ ٣٠٪ وفقاً لتخفيض الجنيه الاسترليني ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار القطن المصري تدريجياً في الأسواق الخارجية ، فارتفع سعر القطن الكرنك - أطول وأجود أنواع القطن تيله وأكثرها إقبالاً عليه في السوق الأمريكية - في نفس الشهر ليصل إلى ٦٨ ريال بعد أن كان ٥٩ ريال ، ثم توالي إرتفاعه ليصل إلى ٧٨ ريال في نهاية العام^(١) .

أما عن عام ١٩٥٠ فتعد سنة استثنائية إذ ارتفعت كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا إرتفاعاً كبيراً لتسجل أعلى كمية لها طوال فترة الدراسة ، وهي في نفس الوقت أعلي من مستوي صادرات مصر إلى أمريكا في الثلاثينيات بصفة عامة وأن ظلت أقل من أقل كمية صدرتها مصر إلى أمريكا في العشرينيات كما هو مبين بالجدول رقم (٤) . ويمكن تفسير ذلك بأسباب عدة منها سماح الحكومة الأمريكية باستيراد حصتين إضافيتين في هذا العام عن الحصص المقررة بالنسبة للأقطان طويلة التيلة وقد اتخذت هذا الإجراء لازدياد الطلب المحلي عليه من جانب شركات الغزل والنسيج الأمريكية ، كذا للظروف الطارئة الخاصة بالحرب الكورية وخشية اندلاع حرب عالمية ، كذلك تقرير الحكومة الأمريكية إضافة الأقطان طويلة التيلة لقائمة السلع التي تعمل إدارة التموين الفدرالية (Federal Supply service) علي تخزينها طبقاً لنظام التخزين المعمول به في ظروف الحرب - مخزون الاحتياطي للطوارئ (stockpiling) - لمواجهة المفاجآت الحربية مستقبلاً ، وأيضاً كان لقرار لجنة التعريفات الجمركية الأمريكية والرئيس الأمريكي بتغيير موعد دخول حصص الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا من ٢٠ سبتمبر إلى أول فبراير ، اعتباراً من عام ١٩٥٠ الأثر في منح فترة أطول لتوريد

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٩ ، ص ٩٨ ، الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٢

الحصص ، مما مكن مصر من الاستفادة بزيادة المقادير التي تصدرها إلى أمريكا من إجمالي الحصص المقررة^(١١) .

لم تستمر الكميات المصدرة من الأقطان في العامين التاليين (١٩٥١ ، ١٩٥٢) كما كانت عليه في عام ١٩٥٠ إذ هضمت بمقدار ٣٥٥٠٠٠ قنطاراً ، ٣٢٣٠٠٠ قنطاراً بنسبة ٤٢.٩٪ / ٣٩.٠٪ علي التوالي ، وإن تقاربت مع مستوي الكميات المصدرة في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ويرجع هذا إلى خضوع الحصة الإضافية التي قررتها أمريكا - عن الحصة المقررة لهذين العامين - لقبود مشددة نظراً لإصرار وزارة الزراعة الأمريكية علي اشتراط دخول تلك الأقطان الإضافية بموجب رخص استيراد في حدود ما تتطلبه المصانع الأمريكية من هذه النوعية من الأقطان التي لا يمكن للقطن الأمريكي أن يحل محلها ، ومع هذا جاءت قيمة تلك الصادرات في هذين العامين أعلي مما كانت عليه في عام ١٩٥٠ بـ ٣.٣ و ١.١ مليون جنيه بنسبة ٢٢.٦٪ / ٧.٥٪ علي التوالي ، وقد سجل عام ١٩٥١ أعلى قيمة للأقطان المصدرة طوال فترة الدراسة وهذا كنتيجة لارتفاع أسعار الأقطان المصرية في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بصفة خاصة نتيجة لما قامت به الحكومة المصرية من إجراءات لرفع أسعار الأقطان كإغلاق بورصة العقود بالاسكندرية وتدخلها في السوق مشتريه عن طريق لجنة القطن المصرية وربطها بأسعار القطن المصري بأسعار القطن الأمريكي ، فحددت سعراً قدره ٦٧.٤ ريال للكرنك ، ٦٠ ريال للأشموني مع منح علاوة تعويضية قدرها ٣٠٪ للكرنك ، ١٠٪ للأشموني^(١٢) .

وواصلت كميات الأقطان المصدرة إلى أمريكا هبوطها في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ عما كانت عليه في أوائل الخمسينات وإن تقاربت مع مستوي كميات عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ويعزى ذلك إلى عدم تخصيص الحكومة الأمريكية لحصص إضافية من الأقطان طويلة التيلة الواردة إليها كما يرجع إلى تحديد الحكومة المصرية للمساحات المزروعة قطناً بـ ٣٥٪ من إجمالي مساحات الأرض المزروعة من عام ١٩٥٢ . هذا في الوقت الذي سجلت فيه تلك الكميات المصدرة انخفاضا كبيراً في قيمتها عن أوائل الخمسينات لانخفاض أسعار الأقطان المصرية في السوق الأمريكية في هذين العامين بتأثير تطبيق نظام حق الاستيراد من فبراير ١٩٥٣ ، كما سبق ذكره .

(١١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥ ج٢ (سري) بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٠ . محفظة رقم ٢٤٣

ملف ٧٣٢ / ٨١ / ١ (سري جداً) بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٨ ، p.p. 9-10 . Op. cit. : Shabana Zaki M.

(٢) الأهرام : العدد ٢٣٦٠٩ بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٥ . وزارة المالية ، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام

وقد شهدت صادرات القطن عام ١٩٥٥ زيادة ملحوظة عن عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، سواء في الكميات أو القيم ، إذ ارتفعت بمقدار ١٢٠١٨٣ ، ١٢٩٦٨٤ قنطاراً بنسب ٤٥.٣٪ و ٤٠.٧٪ علي التوالي ، كما زادت بما قيمته ٣٣٣٩٩٥٩ ، ٢٤٩٩٥٤٣ جينها بنسب ٧٢.٩٪ ، ٤٦.٢٪ علي التوالي ، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لسياسة الحكومة المصرية في هذا العام والتي عملت علي تحسين أوضاع القطن المصري كما وقيمه في الأسواق الخارجية ، فقامت بإعادة فتح بورصة عقود القطن بالاسكندرية اعتباراً من ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بعد إجراء بعض التعديلات في لوائحها ضماناً لحمايتها من التلاعب في الأسعار وتدعيم الثقة في المعاملات ، هذا فضلاً عن تمصيرها ورفع مستوي المشتغلين بها ، كما ألغت الحكومة في ذات التاريخ العمل بنظام حق الاستيراد ، وقررت تخفيض رسم الصادر علي القطن تشجيعاً لتصديره بأسعار مزاحمة في الأسواق الخارجية . كما كان للمجهودات التي بذلتها وزارة الزراعة لتنقية وتحسين القطن الأشموني - الذي يلي الكرنك في الأهمية في السوق الأمريكية - الأثر في القضاء علي شكوي الغزالين الأمريكيين لمثل هذا النوع^(١) .

ومع أن صادرات الأقطان المصرية قد زادت إلى معظم دول العالم المستوردة للأقطان في عام ١٩٥٦ ، نتيجة للمجهودات التي اتخذتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ . إلا أن وضع صادرات القطن المصري إلى أمريكا اختلف اختلافاً بيناً في ذات العام ، إذ انخفضت انحفاضاً كبيراً عن عام ١٩٥٥ بمقدار ٢٣١٩٨١ قنطاراً بنسبة ٥٥.٨٪ وقيمة بلغت ٤١٦٨٨٥٩ جينها بنسبة ٥٢.٧٪ لتصل لأقل كمية قطن صدرتها مصر إلى أمريكا طوال فترة الدراسة . ويرجع هذا لظروف خاصة بالسوق الأمريكية لأنه بدءاً من هذا العام - ١٩٥٦ - توسعت الحكومة الأمريكية في طرح كميات كبيرة من الأقطان طويلة التيلة المخزونة لديها منذ الحرب الكورية في السوق الأمريكية ، لذلك قلت الحاجة إلى استيراد مثل هذه الأنواع من الخارج . كذلك ما كان مزمعا اتخاذها من تغيير بشأن تخفيض الحد الأقصى للحصص من الأقطان طويلة التيلة والذي سبق أن حددته الحكومة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وذلك بضغط من الكونجرس الأمريكي ، ولكن حرص الحكومة الأمريكية علي المحافظة علي علاقاتها التجارية مع الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة ومن بينها مصر ، جعلها ترفض الموافقة علي مشروع قانون يتضمن النص علي التخفيض ، كل هذا إلى جانب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأمريكا - إلى حد ما - عام ١٩٥٦ لظروف متعددة^(٢) .

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن مجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٦٦ .

(٢) الجمهورية : الاعداد ٨٣٥ بتاريخ ٣٠ مارس ، ٨٤٠ بتاريخ ٤ ابريل ، ٨٨١ بتاريخ ١٨ مايو عام ١٩٥٦ .

وقد طرأت زيادة هائلة علي كل من كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا في عام ١٩٥٧ عن عام ١٩٥٦ ، إذ زادت الكمية بمقدار ١٥٦٢٨٤ قنطاراً بنسبة ٨٥٪ ، كما زادت القيمة بمبلغ ٣٢٥٢١٩٤ جنيه بنسبة ٨٦.٩٪ وإن كانت لم تصل للكميات والقيم المصدرة إلى ذات السوق في عام ١٩٥٥ ، ويرجع هذا التحسن الطارئ إلى زيادة إقبال أمريكا علي شراء القطن المصري للاستفادة من نسبة الخصم في الأسعار التي قررتتها الحكومة المصرية علي أقطانها في ذلك العام ، كذا الاستفادة من تخفيض رسم الصادر^(١) .

كما يتبين من الجدول رقم (١٠) أيضاً أنه رغم تذبذب كميات وقيم ما صدرته مصر من قطن لأمريكا من عام لآخر ، إلا أنه ظل يشكل معظم ما تصدره مصر إليها ، إذ تراوحت نسبة قيمة حصة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى قيمة إجمالي صادرات مصر إليها ما بين ٧٦٪ ، ٩٥٪ في سنوات الدراسة ، ومع هذا لم يمثل إلا نسبة قليلة من إجمالي ما صدرته مصر من الأقطان سواء في الكمية أو في القيمة ، حيث تراوحت نسبة مقدار حصة أمريكا إلى إجمالي صادرات مصر من القطن ما بين ٢.٧٪ ، ٣.٠٪ في تلك الفترة ، وسجلت نسبة قيمة حصتها إلى إجمالي ما صدرته مصر من القطن نسبة ضئيلة أيضاً. وهذا لشاهد علي أن نظام الحصص قد حدّ من إمكانات زيادة صادرات مصر من القطن إلى السوق الأمريكية للحصول علي مزيد من الدولارات .

وكان لاستمرار اتباع أمريكا لنظام الحصص طوال فترة الدراسة أثارا ضارة علي المعاملات التجارية بينها وبين الدول الأخرى ومنها مصر ، إذ أنه وضع حدودا معينة لا يمكن تجاوزها إلا إذا ما قرر تخصيص حصصا إضافية ، بعكس نظام الرسوم الجمركية الأكثر مرونة ، والتي يمكن أن تزيد معها الواردات إن كانت هناك حاجة أيضا . كما أن هذا النظام يتعارض - إلى حد ما - مع مصالح التجار الخصوصيين وهذا ما عبر عنه رأي مساعد وزير الخارجية الأمريكية نفسه ، أي أنه كان هناك إ تجاه في أمريكا يقر بمضار نظام الحصص^(٢) . كذلك بعد أن بدأت المنتجات الأمريكية تأخذ وضعا مميّزا في السوق المصرية مع نهاية الأربعينيات ، فإن إصرار أمريكا علي نظام الحصص كان أحد عوامل انخفاض القوة الشرائية لدى غالبية الشعب المصري لمحدودية تصريف القطن - محصول مصر الرئيسي - وبالتالي نقص الحصيدلة الدولارية لدى المستوردين المصريين ، وهو ما أتاح الفرصة لسلع الدول الأخرى لمنافسة السلع الأمريكية في السوق المصرية^(٣) . كما أعاق نظام الحصص رغبة مصر

(١) نفس المصدر : العدد ١٣٥٥ بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢ .

(٢) U.S., D.O.S., Bulletin vol. 16 : Essay prepared by Asst. Secretary " Thorp" dated 27/4/1947, p. 761.

(٣) الامرام : العدد ٢٢٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٦

بعد الحرب في التخلص من السيطرة والروابط الاقتصادية البريطانية ؛ ولهذا نظرت بريطانيا بعين الارتياح نحو هذا النظام ، لأنه يُتيح لها فرصة الاستمرار كأكبر سوق لاستيعاب القطن^(٥) مما يعطيها ميزة سياسية في حين أن أمريكا تقيد صادرات القطن بالحصص والرسوم تحت ضغط منتجي الأقطان بها^(٦) .

وإزاء هذه السياسة الأمريكية المقيدة وعدم توافر حصيلة دولارية كافية لدى مصر مع شدة احتياجها لاستيراد كميات كبيرة من القمح لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، لجأت مصر في مارس ١٩٤٨ لعقد صفقة مقابضة قصيرة الأجل مع روسيا باستبدال كميات من القطن المصري مقابل قمح روسي ، وإن كانت تلك الصفقة لم تحقق فوائد كبيرة لمصر بل علي العكس كان لها عدة سلبيات إذ أن كميات القمح التي وردتها روسيا لم تكن من النوعيات الجيدة . كما قامت روسيا ببيع جزء كبير من القطن المصري في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة مما أغرق تلك الأسواق وأدي إلى انخفاض أسعار القطن المصري بالخارج . وقد اعترضت أمريكا علي تلك الاتفاقية وقدمت احتجاجات للحكومة المصرية بإدعائها أن هذه الإتفاقية تخالف القواعد الاقتصادية التي تحكم حركة التجارة الدولية^(٧) . ومن هذا يتبين أن نظام الحصص الأمريكي قد أسهم ولو بشكل غير مباشر في زيادة الروابط التجارية بين مصر وبعض الدول الأخرى كروسيا ، وعمل علي توطيد تلك الروابط مع بريطانيا .

إلي جانب مضار الحصص على صادرات القطن المصري إلى أمريكا وبالتالي علي العلاقات التجارية بينهما بصفة عامة ، كان لسياسة أمريكا الزراعية نحو التوسع في زراعة أقطان طويلة التيلة - يمكن أن تماثل الأقطان المصرية وقد تنافسها في السوق الأمريكية - أثر علي تلك الصادرات إلي أمريكا ، فقد دأبت الحكومة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علي تشجيع زراعة الأقطان طويلة التيلة في أراضيها حتى لا تنجم نفسها ، في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية ، غير قادره علي سد احتياجاتها العادية والطارئة من هذه الأقطان ، فقامت وزارة الزراعة الأمريكية بإجراء العديد من التجارب العلمية الدقيقة لمحاولة النجاح في التوسع في زراعة الأقطان طويلة التيلة

(٥) ولو أن وضع بريطانيا كأكبر سوق لاستيعاب الاقطان المصرية لم يستمر طوال فترة الدراسة ، إذ تغير مع منتصف الخمسينيات حيث أصبحت دول الكتلة الشرقية من أهم اسواق القطن المصري ، إذ حصلت علي ٥١٪ من اجمالي الاقطان المصرية المصدر ، كما احتلت الهند مركزا متقدما بين الدول المستوردة للقطن المصري . يمكن الرجوع الي : (وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٦٧) .

F.O. 141/1222 W. 1124/4/47 : Report regards the present situation in Egypt, dated 4/4/1947. (١)

Goodfried Nathan : An American Development policy for the third world, p. 341 . Nahn . Peter : (٢)

Op. Cit., p.p. 56-58.

التي تماثل الأصناف المصرية في مقاطعتي نيومكسيكو ولوزيانا ، كما طالبت الكونغرس الأمريكي بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذه التجارب ، وقد نجحت أمريكا في استنباط أقطان طويلة التيلة من بذور مصرية عرفت باسم « الأقطان الأمريكية المصرية » فزرعت صنف الأبلاند طويل التيلة الذي يماثل القطن الأشموني المصري وينافسه في السوق الأمريكية ، بعد أن زادت المساحات المزروعة منه ، إلا أن للأشموني صفات وميزات ينفرد بها دون هذا الصنف من القطن مما يجعله مفضلا لدى الغزاليين الأمريكيين^(١) .

وقد كللت جهود زراع القطن الأمريكي بالنجاح في أوائل الخمسينات في استنباط نوع جديد من القطن عرف باسم قطن بيما س ١ (Pima S1) ، وهو يماثل إلى حد كبير قطن الكرنك المصري - أكثر الأقطان طويلة التيلة المصرية استهلاكاً في أمريكا - واعتبر من أفضل الأقطان طويلة التيلة التي تمكنت من إنتاجها . وتعد ولاية أيريزونا أولى الولايات الأمريكية التي انتجت هذا الصنف ، تلتها تكساس فكليفورنيا ثم نيومكسيكو ، وإن كان هذا النوع من القطن مازال في طور التجارب حتى نهاية فترة الدراسة ، لم تنتشر زراعته على نطاق واسع لارتفاع تكلفته إنتاجه ، حيث أن زراعته تحتاج إلى عناية خاصة ؛ لأن جنيته يتم بالطرق اليدوية دون استخدام الآلات الميكانيكية التي تؤثر على صفاته الغزلية ، إلا أن المؤشرات أوضحت أن أمريكا ماضية في التوسع في زراعته وإجراء المزيد من التجارب لتخفيض تكلفته إنتاجه لتصبح اقتصادية . كما كَوْن المهتمون بأمر هذا الصنف الجديد جمعية اطلقوا عليها جمعية « السويما » هدفت إلى زيادة المستهلك منه داخل الولايات المتحدة عن طريق الدعاية الواسعة القائمة على البحث العلمي السليم بالتضامن مع المجلس الأهلى الأمريكى للقطن ، فقاموا بعمل اختبارات متعددة لصفاته والاتصال بالمصانع المحلية لإغرائها على عمل المزيد من هذه الاختبارات وإقناعها بتفضيل البيما س ١ على غيره من الأقطان المستوردة ، وكنتيجة لزيادة أسعار قطن الكرنك بدأت بالفعل بعض مصانع الغزل الأمريكية في استخدام هذا القطن الجديد ، وقد يشكل هذا خطورة كبيرة على فرص تصريف قطن الكرنك في السوق الأمريكية مستقبلا ، فضلا عن محاولة زراع الأقطان طويلة التيلة الأمريكية المصرية الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكى لتخفيض حصة الأقطان طويلة التيلة المستوردة عند نظر القانون الزراعى الأمريكى كما حدث عام ١٩٥٦ - كما سبق ذكره - وإن كان الرئيس الأمريكى قد رفض التوقيع على أى قانون يدخل

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٨١٠ ملف ١٠٠٧/٢٠٣ (سرى) بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤ . محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سرى جدا) بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ . الأهرام الاقتصادية : العدد ٦٩ ، مارس ١٩٥٧ ،

تعديلات على الحصة المقررة فى ذلك العام ، إلا أنه ليس من المستبعد أن تحدث مثل هذه التعديلات فى السنوات التالية^(١) .

لم تغف الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى أمام بداية منافسة الأقطان الأمريكية طويلة التيلة الأمريكية - المصرية للأقطان المصرية طويلة التيلة عماد صادراتها إلى أمريكا ، إذ نجحت وزارة الزراعة المصرية فى استنباط نوع جديد من الأقطان طويلة التيلة عرف باسم « جيزد ٥٩ » ، وهو يفوق الكرنك فى المائة الغزلية ومائة الشعرة وبالتالي يفوق البيما س ١ ، وسعت جاهدة للإكثار من زراعة هذا الصنف فى إطار المساحات المخصصة لزراعة القطن بصفة عامة والترويج له فى الأسواق الخارجية وخاصة الأمريكية ، ويعتبر عامل السعر الأساس فى ترويج الأقطان المصرية فى السوق الأمريكية ، فكلما عملت مصر على تخفيض تكلفة الإنتاج ، مما ينعكس على تخفيض أسعارها بحيث تقل عن أسعار الأقطان الأمريكية ، زاد إقبال المغازل الأمريكية على طلبها وخاصة الجيزة ٥٩ الذى لا يلقى منافسة من الأقطان الأمريكية حتى ذلك الوقت ، وبذا تمكن من الحد من منافسة الأقطان الأمريكية وخاصة البيما س^(٢) .

كذلك كان للبرنامج الأمريكى المعنى بالتخلص من فائض المحاصيل الزراعية ، ومنها القطن ، أثر على تسويق مصر لأقطانها فى أسواقها التقليدية ، إذ بمقتضى هذا البرنامج أغرقت أمريكا تلك الأسواق بأقطانها بأسعار تقل عن أسعارها المحلية فى أمريكا وبالتالي قللت من فرص تصريف الأقطان المصرية فى الخارج إلى جانب فرض أمريكا لنظام الحصص على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة مما دعا مصر إلى تخفيض المساحة المزروعة قطناً فى بعض السنوات كموسمى ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٧/٥٦ للحصول على ناتج أقل من القطن ، يمكن تصريفه وكتبيجة لممارسة أمريكا الضغوط على مصر لتصريف أقطانها ، توجهت الأخيرة لدول الكتلة الشيوعية لتصريف أقطانها بها سواء أكان فى روسيا ذاتها أو فى تشيكوسلوفاكيا أو الصين الشعبية وما يؤكد ذلك زيادة نصيب تلك الدول فى تجارة مصر الخارجية عاما بعد آخر ، ويعكس تبادل زيارات العديد من البعثات الاقتصادية نمو العلاقات التجارية بينهم ، كذلك وجود ممثل تجارى رسمى دائم فى كل من الصين الشعبية ومصر وقد يؤثر هذا على العلاقات الأمريكية مع مصر ليس على المستوى الاقتصادى فحسب بل على

(١) نفس المصدرين السابقين : محافظة رقم ١٣٤٩ ملف ١٠٣/٧/١٣١ ج١ (سرى جدا) ، خطاب من السكرتير التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن الي وكيل وزارة التجارة والصناعة بخصوص سوق القطن المصري فى أمريكا بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣ ، نفس عدد الأهرام الاقتصادى ، نفس السنة ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الأهرام الاقتصادى : نفس العدد السابق ، نفس السنة ، ص ٢٨ .

المستوى السياسى أيضا إذ أن مصر بعد راندة العالم العربى وتحنل مكانة استراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وحتى تتمكن أمريكا من التخفيف من زيادة الروابط بين مصر ودول الكتلة الشيوعية وإحتمال ارتباطها بنمط الاقتصاد الروسى ، أوصى بعض المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية حكومتهم بضرورة إيجاد حل لمشكلة تصريف مصر لأقطانها ، حتى لا تعطى فرصة لانتشار الشيوعية وكسب نفوذ لها فى مصر ، وبالتالي التوغل فى منطقة الشرق الأوسط ، مما يؤثر على المصالح القومية الأمريكية فى المنطقة ، وناشدوا حكومتهم بالتعاون مع مصر بالاستجابة لاقتراحات وزير ماليتها بإقامة مؤتمر يضم ممثلى الدول المصدرة للأقطان حتى يتم التنسيق بينها^(١) . إلا أنه حتى نهاية فترة الدراسة لم تتخذ أية خطوات نحو التخفيف من القيود الأمريكية تجاه الأقطان المصرية رغم مساعى مصر المتعددة لزيادة صادرات القطن إلى أمريكا .

وقد تجلت أهم تلك المساعى فى الجهود التى قامت بها السفارة المصرية فى واشنطن ، حيث دأبت السفارة منذ اتباع الحكومة الأمريكية نظام الحصص عام ١٩٣٩ على واردات الأقطان طويلة التيلة ، على تقديم المذكرات للحكومة الأمريكية معارضة هذا النظام الذى حد من نشاط مصر التجارى فى السوق الأمريكية كما حرصت السفارة على الاتصال بالجهات التجارية المختصة فى أمريكا - سواء من المسئولين الرسميين أو غير الرسميين - للعمل على إلغاء نظام الحصص أو التخفيف منه ، وقد كشفت جهودها فى عام ١٩٤٩ نظرا لانخفاض صادرات الأقطان المصرية إلى أمريكا فى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، كما سبق توضيحه ، فقام السفير المصرى بإجراء محادثات مع كل من وزير التجارة الأمريكى وأعضاء مجلس التجارة الخارجية الأهلية بنيويورك ، موضعا لهم ضرورة زيادة الحصص المقررة أو على الأقل إلغائها بالنسبة للأقطان طويلة التيلة الممتازة التى يبلغ طول تيلتها $1 \frac{3}{8}$ بوصة فما فوق ، إذ أن هذه النوعيات لاتمثل خطرا على الأقطان الأمريكية التى لا يتجاوز أقصى طول معظمها $1 \frac{1}{4}$ بوصة ، كما أن الصناعات الأمريكية فى حاجة لمزيد من الأقطان المصرية عما هو مقرر فى الحصص ، وما يؤكد ذلك توصية لجنة التعريف الجمركية الأمريكية بحصتين إضافيتين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ . وقد بين السفير المصرى أنه على الرغم من أن نظام الحصص يحد من حرية تصدير الأقطان إلى أمريكا إلا أنها مازالت تنادى بضرورة العمل على تيسير

U.S.N.A., D.O.S., 611.74/10-1955, dated 13/10/1955, p.6 . 874. 2614/12-155, dated 28/12/1955. (١)
p. 3.

وثائق وزارة الخارجية : محفوظة تم ١٣٤٩ - ملف رقم ١٠٣/٧/١٣١ ج١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥ .

التبادل التجارى وتهيئة الظروف الدولية بضمان حرية التجارة ، وقد بعد هذا مناقضا لسياسة أمريكا التجارية^(١) . كذلك ما قام به السفير المصرى بواشنطن عام ١٩٥٤ من مجهودات إثر تواتر الأخبار حول تفكير أمريكا فى تخفيض الحصة من القطن المصرى طويل التيلة المستوردة أو منع استيراده : حيث أجرى المستشار التجارى بالسفارة عدة محادثات مع رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ومعاونيه المختصين بشئون مصر موضحا لهم خطورة التزام أمريكا اتخاذ مثل هذه الخطوة على العلاقات بين البلدين ، وشرح لهم أهمية القطن بالنسبة للاقتصاد المصرى باعتباره المورد الرئيسى لحصول مصر على الدولارات اللازمة لاستيراد ما تفتقر إليه من سلع انتاجية تساهم فى تدعيم النشاط الزراعى والصناعى بها ، وأن التفكير فى تخفيض الحصة لا يتفق مع سياسة أمريكا الاقتصادية التى ترمى إلى مساعدة الدول الأخرى لزيادة حصيلتها الدولارى ، وأنها كما تيسر وسائل استبدال منتجات الدول الأوربية ، فينبغى أن ترفع القيود المفروضة على توريد الأقطان المصرى إليها ، أيضاً أوضح مضار ذلك على صناعة المنسوجات الرفيعة الأمريكية التى تعتمد على الأقطان المصرى طويلة التيلة التى تستوردها أمريكا بكميات ضخمة إذا ما قيست بإجمالى المخزون لديها والتى لا يمكن إحلال أقطان أخرى محلها ، هذا فضلا عن أن اتباع أمريكا لمثل هذا الإجراء قد يؤثر على سمعتها لدى الشعب المصرى الذى قد يفسره على أنه نوع من الضغط الاقتصادى الأمريكى على مصر ويعدّه تضامنا منها مع بريطانيا التى بدأت من الخمسينات الإحجام عن استيراد القطن المصرى بكميات كبيرة بهدف الإضرار بالاقتصاد المصرى ، وقد أسفرت هذه المحادثات عن تأكيد المسئول الأمريكى للسفير بعدم إجراء أى تغيير على الحصة فى ذلك العام ولكنه لا يضمن إمكانية حدوث مثل هذا التغيير مستقبلا ، وعلى مصر إعادة النظر فى سياستها التى تعتمد على القطن الذى بدأت تنافسه الألياف الصناعية - إلى حد ما - فى الأسواق الخارجية^(٢) .

كما عملت الحكومة المصرية على إرسال الوفود الفنية لدراسة سوق القطن فى أمريكا والاتصال بالمستوردين وشركات الغزل والنسيج للوقوف على مدى ما يمكن عمله لدعم الطلب الأمريكى على الأقطان المصرى ، فعلى سبيل المثال فكرت وزارة المالية فى عام ١٩٤٦ بالاشتراك مع وزارتى التجارة والصناعة والزراعة فى إرسال بعثة إلى أمريكا تتألف من بعض موظفى الحكومة المختصين وفريق من ممثلى التجار المصدرين للقطن للدعاية للقطن المصرى فى تلك السوق لزيادة تصريفه وذلك بالاتفاق

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سرى جدا) بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٨ ، محفظة رقم ٥٠٩ ، ملف ١٠/٧/٢٠٣ (سرى) ، تقرير معد بمعرفة المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٩ ، الاهرام : العدد ٢٢٨٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٨ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٦٩٨ ملف ١٧/٢٠٧/١٧ج١ (سرى جدا) خطاب من السفارة المصرية بواشنطن الى وزير الخارجية المصرى بتاريخ ١١/١/١٩٥٤ .

على ما يمكن عقده من صفقات بعد أن أصبحت الدول الأخرى المنتجة للأقطان طويلة التيلة تتسابق في بذل كل المساعدات الممكنة لمصدرها لفتح أسواق جديدة لأقطانهم . وقررت تلك الوزارات المعنية إعادة النظر في سياسة القطن في مصر في ضوء المعلومات التي سيتضمنها تقرير تلك البعثة والبعثات الأخرى المترامنة معها الموفدة إلى الأسواق الأخرى التي يصدر إليها القطن المصري^(١) .

كذلك رأت الحكومة المصرية في عام ١٩٥٥ أن أفضل طريق عملي لتقريب وجهات النظر المصرية الأمريكية بشأن الحد من القيود الأمريكية على القطن هو التفاهم مع هيئة السويما - التي تمثل اتحاد مزارعي الأقطان الأمريكية المصرية طويلة التيلة التي بدأت تظهر في الأفق بشكل قوى يهدد إلى حد ما مصالح مصر في السوق الأمريكية كما سبق ذكره - ولقد بذل المشرف على أعمال المكتب التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن مجهودات كبيرة لمحاولة التفاهم مع المسؤولين في تلك الهيئة ؛ توطئة لفتح مجالات للتعاون المشترك لتنسيق الدعاية للأقطان طويلة التيلة وإجراء الأبحاث الفنية على هذه الأقطان بغية توسيع نطاق استيعاب السوق الأمريكية لكميات متزايدة من هذه الأقطان ولكن لم يتم شيئا ما في هذا الصدد ، بل على العكس قوى نشاط هيئة السويما وزاد عدد أعضائها إلى أن وصل إلى مايقرب من ٣٠٠٠ عضوا ، كما تمكنت هذه الهيئة تحت رعاية الحكومة الأمريكية - بما تكفله للسوق الأمريكية من حماية وما تبذله من مساعدات - من توطيد أقدامها في ذات السوق^(٢) .

ومع كل ما بذلته مصر من جهود للتخفيف من القيود الأمريكية على صادرات الأقطان المصرية إلى أمريكا ، ظلت تلك القيود قائمة حتى نهاية فترة الدراسة ، بالرغم من تأييد بعض الجهات الأمريكية لوجه النظر المصرية من ضرورة رفع القيود وزيادة ما تستورده أمريكا من القطن المصرى ، فكانت السفارة الأمريكية بالقاهرة والقنصلية التجارية الأمريكية بالاسكندرية في طليعة تلك الجهات، إذ أرسلتا العديد من التقارير لحكومتها تفيد ضرورة إعادة النظر في نظام الحصص الأمريكى وحاجة مصر لمزيد من الدولارات للحصول على احتياجاتها من السلع الأمريكية ، وأنه لن يتأتى لها ذلك إلا عن طريق زيادة صادراتها من الأقطان للسوق الأمريكية ، وقد بنت تلك الجهات تأييدها استنادا إلى تواجدها في مصر ووقوفها على وضع الاقتصاد المصرى عن قرب ، كذلك كانت وزارة الخارجية الأمريكية - وخاصة قسم الشرق الأدنى بها - متعاطفة مع مطالب مصر نحو

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ٣٤٣ ، الملف السابق ، بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ . محفظة رقم ١١٢٧ - ملف ٣/٤/٤٦ ج٢

، مذكرة من وزارة المالية مرفوعة لمجلس الوزراء الذى وافق عليها في ١٩٤٦/٥/٥ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٣٤٣ ، الملف السابق ونفس التاريخ السابق .

التخفيف من المحصص أو الغائها بالنسبة للأقطان التي يبلغ طول تيلتها $\frac{3}{8}$ بوصة فما فوق ووافقت لجنة التعريف الجمركية - وهي اللجنة المسئولة عن عمل الدراسات ووضع التوصيات المتعلقة بالتعديلات على نظام المحصص - على أن تأخذ في الاعتبار إمكانية زيادة المسموح باستيراده من الأقطان طويلة التيلة الممتازة إلا أن معارضة الكونجرس القوية تحت ضغط مزارعي الأقطان بولايات الجنوب لتعديل أو إلغاء المحصص وقفت حائلا دون الاستجابة لتوصيات تلك الجهات^(١). كما أيدت وزارة الزراعة الأمريكية مزارعي الأقطان في مطالبهم بضرورة الإبقاء على نظام المحصص كما هو دون تعديل، وشجعتهم في التوسع في إنتاج الأقطان طويلة التيلة ووقفت ضد أية محاولة تهدف التخفيف من نظام المحصص، مبررة موقفها بحمايتها لمصالح الزراعة والسوق الأمريكية المحلية، ولما كانت سياسة أمريكا التجارية تتأثر بالتيارات والمصالح الخاصة بمختلف الطبقات في الوقت الذي كان الرئيس الأمريكي يحتاج لتأييد أصحاب المصالح في انتخابات الكونجرس التي تجري كل عامين والتي تتناول كل أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء الشيوخ، كذا انتخابات الرئاسة التي تجري كل أربع سنوات، ونظرا للمعارك العنيفة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، استطاع ممثلو زراع القطن في ولايات الجنوب، إقناع الرئيس الأمريكي بوجود عدم تغيير نظام المحصص، وقد استجابت دوائر البيت الأبيض لمطالبهم^(٢).

وإزاء عجز مصر عن حل مشكلة زيادة صادراتها من الأقطان الأمريكية، قام المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن بدراسة السوق الأمريكية وخرج من تلك الدراسة بنتائج تفيد بأن تلك السوق تستوعب كميات كبيرة من غزل القطن وخيوط الحياكة، وأورد أمثلة على ذلك بأنه في عام ١٩٥٤ بلغت جملة واردات أمريكا من هاتين السلعتين ما يقدر بـ ١٠٤١٨٧٢ رطل، بلغت قيمتها ٧٥٥٣٢٤ دولار، وعلى ذلك فقد أوضح للمسئولين المصريين إمكانية استغلال مصر تلك الفرصة عن طريق تصدير كميات كبيرة من غزل القطن^(٣)، وخاصة أن مصر مؤهلة لذلك، حيث إن إنتاجها من الغزل إزداد عاما بعد آخر، فبعد أن كان يبلغ ٥٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ وصل إلى ٧٣٠٠٠ طن عام ١٩٥٥، أي بزيادة قدرها ١٧٠٠٠ طن بنسبة ٣٠.٤٪، وبذا تتمكن من تعويض

FRUS., vol v, 1950 : Memo regards problem of Cotton quota for Egypt, dated 24/2/1950, pp. (١) 286-287, Nahn, Peter L. : Op.cit., P.P. 57,245.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محافظة رقم ٣٧٤، ملف ١٠/٧/٢٠٣، تقرير السفارة المصرية بواشنطن الاسبوعي معد بمعرفة السكرتير التجاري بالسفارة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١.

(٣) نفس المصدر : محافظة رقم ١٣٤٩ - ملف ١٠٣/٧/١٣١ ج١ (سرى جدا)، خطاب السكرتير التجاري لسفارة مصر بواشنطن الي وكيل وزارة التجارة والصناعة بخصوص سوق القطن المصري في أمريكا بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣.

النقص فى صادرات القطن الخام وذلك بتصديره فى صور أخرى تفادياً للقيود الأمريكية من حصص وغيرها^(١)

صادرات مصرية أخرى :

يلى القطن البصل فى الأهمية فى قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا ، ومع أن أمريكا تعد أولى دول العالم ، إنتاجاً له - كما سبق ذكره - إلا أنها كثيراً ما كانت تلجأ لاستيراد كميات كبيرة منه لتغطية استهلاكها المحلى فقد اقبلت على البصل المصرى نظراً لجوده صنفه ونضوجه مبكراً عن أبصال الدول الأخرى المصدره له ، والمنافسة كبصل إسبانيا وهولندا وإيطاليا ، وصدرت مصر إلى السوق الأمريكية البصل بنوعيه الطازج والمجفف ، وبالنسبة للبصل الطازج مثل المحصول الصعيدي معظم البصل المصدر الذى يبدأ موسم تصديره فى أول مارس من كل عام ولمدة ثلاثة أو أربعة أشهر . وفضلت السوق الأمريكية البصل المصرى الكبير الحجم . وقد وضعت الحكومة سياسة ثابتة لتصديره ، تتلخص فى الإعلان عن الكميات التى سيرخص بتصديرها بصفة ميدنية فى شهر فبراير على أساس التقديرات الأولية للمحصول ، ثم تعلن فى أبريل عن باقى الكميات التى سيرخص بتصديرها فى حدود التقدير النهائى للمحصول ، وجفاظاً منها على سمعة المحصول من البصل فى الأسواق الخارجية أوكلت إلى مكتب مراقبة الصادرات الإشراف على رسائل البصل المصدره للتثبت من جودتها^(٢) .

أما فيما يتعلق بالبصل المجفف فقد بدأت صناعته فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية بتشجيع من مركز تموين الشرق الأوسط ، وذلك نظراً لأن البصل الطازج يشغل حيزاً كبيراً فى السفن وتعذر تصديره بكميات كبيرة فى فترة الحرب لصعوبات النقل والشحن وقلة الأماكن المتاحة بالسفن ، فقدم المركز لمصر الآلات الخاصة بتلك الصناعة والخبرات الفنية اللازمة لها وبدأ إنتاج البصل المجفف عام ١٩٤١ بكميات زادت عاماً بعد آخر ، وعملت الحكومة المصرية على استمرار هذه الصناعة بعد الحرب بعد أن زاد الطلب عليها فى الأسواق الخارجية ، والبصل المجفف نوعين : إما فى شكل مسحوق يشترط فيه أن يكون متجانس اللون ، مائلاً للاصفرار محتفظاً بنكهة البصل خالياً من الرطوبة أو فى شكل شرائح يشترط أن تسترد شكلها الأصيل بعد وضعها فى الماء المغلى ، وقد لاقى

(١) إدارة التفتيش العامة : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٥١ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥١ ، ص ١٥٥ ، الأهرام الاقتصادى : العدد

البصل المصرى المجفف بنوعيه قبولا فى السوق الأمريكية . وبدأت مصر تصدر إليها كميات منه أخذت فى الزيادة من أواخر الأربعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة^{١١} والجدول التالى يبين حصة أمريكا من البصل بنوعية . مقدارا وقيمة :

جدول رقم (١١)

مقدار وقيمة صادرات مصر إلى أمريكا من البصل بنوعيه من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٧

السنة	صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج		صادرات مصر إلى أمريكا من البصل المجفف	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنية	المقدار بالطن	القيمة بالجنية
١٩٤٦	١	١٣٧٥	--	--
١٩٤٧	٣٢	٥١٣	٤	٥٧
١٩٤٨	٢٧٣	٤٣٦٨	٢٠٩	٤٤٢
١٩٤٩	٢٠٣	٢٢٢٥	٨٧	١٣٠٢٦
١٩٥٠	٢٠	--	٢٥٨	٤١٤٢١
١٩٥١	٧٣٢	١٢٧٢٦	٢٨٢	٤٤٦١٢
١٩٥٢	٢٣٨	٦٠٣٨	١٧٣	٣٥٤٦٥
١٩٥٣	٢٥	٤٧٥	٦٣٧	١١٢٦٩
١٩٥٤	٢٠	٣٦٥	٣٣٩	٣٧٥٨٥
١٩٥٥	٤٥	٨٣٤	٢٨٨	٣٠٤٤٤
١٩٥٦	-	--	٢٠٥	٢٨٨١٢
١٩٥٧	٢٥	٥٠٠	٣١٤	٤٩٦٧٧

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن تجارة مصر الخارجية عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ص ٦٩٥ - ٦٩٦ ، عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ص ص ٧٣٥ - ٧٣٦ ، عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ص ص ٧١٨ - ٧١٩ ، عام ١٩٥٢ ، ص ص ٥٩٨ - ٥٩٩ ، عام ١٩٥٣ ، ص ص ٥٢٨ ، ٥٦٩ ، عام ١٩٥٤ ، ص ٥٤٢ ، عام ١٩٥٥ ، ص ص ٥٥٠ - ٥٥١ ، عام ١٩٥٦ ، ص ص ٥٢٨ - ٥٢٩ ، عام ١٩٥٧ ، ص ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

من الجدول رقم (١١) يتبين أنه بينما كان متوسط صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج فى السنوات من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ يبلغ ٢١٩ طنا بقيمة ٣٢٧٤ جنيها ، إذا بتلك الصادرات تزيد زيادة هائلة فى عام ١٩٥١ لتصل إلى ٧٣٢ طنا أى بزيادة قدرها ٥١٣ طنا عن متوسط الفترة السابقة بنسبة ٢٣٤,٣٪ وربما يرجع ذلك إلى نقص المحصول الأمريكى من البصل الطازج فى ذلك العام مما اضطرها إلى الاعتماد على البصل المستورد بشكل أكبر ، وقد أدى ذلك

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة السابعة . عدد ٨٥ (أغسطس ١٩٤٣) ص ٢٥ ، الاهرام الاقتصادى : العدد ٦ مايو

إلى زيادة المستورد من البصل المصري وغيره . غير أن هذه الزيادة لم تستمر . إذ عادت كميات البصل المصري المصدر إلى أمريكا في عام ١٩٥٢ إلى مستوى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥١ - التي تعد سنة استثنائية - وإن كانت قيمة تلك الكميات جاءت أعلى من مستوى السنوات السابقة . وهذا يعنى ارتفاع سعر البصل المصدر في عام ١٩٥٢ عما كان عليه من قبل . كما يلاحظ أيضا أن صادرات مصر من البصل قد هبطت هبوطا حادا في السنوات من ١٩٥٣ وحتى نهاية فترة الدراسة . ورغم تطبيق مصر لنظام حق الاستيراد من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٥ وإعطاء المصدرين حق الاستفادة بـ ١٠٪ من حصيلتهم من الدولارات عما يصدرونه من البصل ليتمكنوا من مواجهة منافسة أبصال الدول الأخرى في السوق الأمريكية^(١) . وترجع أسباب نقص صادرات البصل المصري في تلك الفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) إلى عدم إقبال السوق الأمريكية عليه كما ورد بتقرير لوزارة الزراعة الأمريكية . أوضحت فيه أن البصل المصري يصل إلى أمريكا مصابا بيقع سودا ، ولذلك أصبح غير مرغوب فيه في تلك السوق ولذا فهو يلقى منافسة شديدة من أبصال الدول الأوربية المصدره لتلك السوق مما دعا وزارة الزراعة المصرية لإصدار تعليماتها إلى زراع البصل بضرورة العناية بزراعته وعدم تغليب المحصول قبل نضجة . كذلك لفتت أنظار مصدرى البصل بمراعاة فرز البصل المصاب للتأكد من سلامته وخلوه من الآفات قبل التصدير والعناية بالرسائل المصدره ، وتعريضها للشمس والهواء حتى تجف . كى يصل البصل المصرى بحالة جيدة إلى الأسواق الأمريكية نظرا لطول المسافة، حرصا منها على الحفاظ على مكانة البصل المصرى في تلك السوق^(٢) .

أما عن صادرات مصر إلى أمريكا من البصل المجفف - تشتمل أرقام الجدول رقم (١١) على نوعية المسحوق والشرايح - فبعد أن كانت حتى عام ١٩٤٨ لاتكاد تذكر ، إذا بها تبدأ فى الزيادة من عام ١٩٤٩ ويرجع ذلك لماقررته وزارة المالية المصرية فى ذلك العام من رفع القيود المؤثرة على تصدير مثل هذه السلعة والتي كانت تتمثل فى إلزام المصدرين بدفع قيمة الصفيح الأبيض الذى يستخدم فى تعبئة البصل المجفف المعد للتصدير بالدولارات ، بذا استطاع المصدرون زيادة الكميات المصدره بموجب هذا القرار^(٣) فبلغ متوسط ما صدر من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ ما مقداره ٤٠٠ . ٢ طن وقيمة بلغت متوسطها ٣٣٦٣١ جنيهها ، وإذا بهذه الصادرات ترتفع ارتفاعا كبيرا فى عام ١٩٥٣ لتصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه - كمية وقيمة - من قبل وبذا احتلت أمريكا المكانة الثانية بعد بريطانيا فى قائمة صادرات مصر من هذه السلعة وتعزى تلك الزيادة إلى تشجيع الحكومة المصرية لصناعة البصل المجفف ، فبدأ الإنتاج فى الزيادة ، كما ترجع للاتخفاض الذى

(١) الأهرام الاقتصادي : العدد الثامن والأربعين ، مايو ١٩٥٥ ، ص ١٣

(٢) الجمهورية : العدد ٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦

(٣) الأهرام العدد ٢٢٩٢١ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٨

أصبحت صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج للأسباب السابق ذكرها ، فبدأ إقبال تلك السوق على زيادة الطلب على البصل المصري المجفف في ذلك العام^(١١) .

له تستمر صادرات البصل المجفف إلى السوق الأمريكية عند مستوى عام ١٩٥٣ ، إذ انخفضت في السنوات التالية وحتى نهاية فترة الدراسة لتصل في المتوسط إلى ٢٨٦.٥ طن بقيمة بلغ متوسطها ٣٦٦٢٩.٥ جنيهها أي بنقص قدره ٣٥٠.٥ طنا عن عام ١٩٥٣ بنسبة ٥٥٪ بمبلغ ٧٦.٦٠.٥ جنيهها بنسبة ٦٧.٥٪ وقد جاء الانخفاض في القيمة أكبر من الانخفاض في الكمية ، أي أن أسعار البصل المجفف المصدر قد انخفضت عن عام ١٩٥٣ ، ويرجع النقص في الكميات والقيم في تلك الفترة إلى ما قرره الحكومة الأمريكية بدأ من عام ١٩٥٤ ، من نقل مسحوق البصل من فئة التوابل إلى فئة الخضروات المحولة إلى دقيق مما ترتب عليه إخضاعه لرسم أعلى مما كان مفروضاً عليه وبالتالي قلت صادرات مصر إلى أمريكا من هذا النوع وأصبح معظم المصدر من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٧ من البصل الشرائح^(١٢) .

ويلاحظ بصفة عامة أن مصر استطاعت أن تعوض - إلى حد ما - نقص صادراتها إلى أمريكا من البصل الطازج من عام ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٧ بما صدرت من البصل المجفف في تلك الفترة .

وإلى جانب صادرات مصر إلى أمريكا من القطن والبصل صدرت إليها أيضا بعض السلع الأخرى وأن كانت بكميات وقيم ضئيلة ولكن مع هذا لا يمكن تجاهلها إذ أنها تساهم مجتمعة بحصة مائتي إجمالي صادرات مصر إلى أمريكا وبالتالي تحقق ولو قدر محدود من الحصيلة الدولارية لمصر ومن أهم تلك الصادرات المنجنيز والصوف الخام وشمع العسل وخرق وكهنة من القطن والحناة والسهم والجلود المدبوغة ومن ثم فهي تتنوع ما بين مواد خام معدنية ومستلزمات إنتاج وبيع زراعية ، وقد تفاوتت تلك الصادرات في كمياتها وقيمتها في فترة الدراسة من عام لآخر ، والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من صادرات مصر من تلك السلع مقدارا وقيما في السنوات من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٧ :

(١١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، ص ١٧١ .

(١٢) الجمهورية : العدد ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٥ .

جدول رقم (١٢)
بعض الصادرات المصرية إلى أمريكا مقدارا وقيمة ١٩٤٦ - ١٩٥٧

السلعة	صادرات مصر من المصير الي		صادرات مصر من السلع		صادرات مصر من حرق وكهنة		صادرات مصر من حناء		صادرات مصر من		القيمة
	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	المصير الي امريكا	بالجنيه	
١٩٤٦	-	-	١٩٦١	٤٧٣٠	٤٦٢٢	٧٩٥٢٤	١٧٦٠٥	١٧٦٠٥	-	-	١٩٤٦
١٩٤٧	٩٦٥٢	١٢٥٥١	٤٤١	٤٩٧٦	٣٣٧٤	٦٦٤٦	٩٧٧١	٩٧٧١	-	-	١٩٤٧
١٩٤٨	-	-	١٨٦	١٥٩٧	٤٦٢٢	١٠٣١٩	٥٧٧٩	٥٧٧٩	-	-	١٩٤٨
١٩٤٩	١٦٢٠	١٩٩٦	١٦١	١٦٥٧	٢٦٧	٦٢٠٢	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	-	-	١٩٤٩
١٩٥٠	١٨٩٤٨	٤٦٥٤٦	٨٥١	٨٤٨٧	٦٦١	٣٠٩٦٦	٦٨٢٩	٦٨٢٩	-	-	١٩٥٠
١٩٥١	٢٥٧٥٢	٧٥٢١٦	٩٧	٦٦٢٠٢	١٧٠٣	٤٦٣٦٦	٢٢١٣	٢٢١٣	-	-	١٩٥١
١٩٥٢	١٠٩٦٩	٢٦٤٦٦	٢٥٠	١٢٩٠٧	٦٠٨	٢٠٣٣٦	٢٤٤٥	٢٤٤٥	-	-	١٩٥٢
١٩٥٣	١٣٩١٣	٥٠٥٣٤	٩١١	٧٦٨٩	١٥١١	٨٦٣٨	٢١٢٥	٢١٢٥	-	-	١٩٥٣
١٩٥٤	١١١١٣	٤٦٦٧٨	٥٢١	١٤٤٥٦	٧٦	٧٦٠	٦٦٦	٦٦٦	٥١١	٥١١	١٩٥٤
١٩٥٥	١٣٨٠٢	٤٦٦٢٦	٧٠	٢٣٣٠٠	-	-	٣٠٤٦	٣٠٤٦	٦٣	٦٣	١٩٥٥
١٩٥٦	١٥٧٩٥	٧٧٧٧٦	٦٥٤	٤٩٦٠٣	١١٠	٢٢٢٢	٤٩٧٠	٤٩٧٠	١٥	١٥	١٩٥٦
١٩٥٧	-	-	٦	٢٥٢	٢٠	٧٨٨	٥١٠٠	٥١٠٠	٢٢	٢٢	١٩٥٧

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ . مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عن الأعمار ١٩٤٦ - ١٩٥٧ . صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٢) يتبين أن المنجنيز عاد ليظهر فى قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت قد توقفت صادراته إليها منذ عام ١٩٣٠ بتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية - كما سبق ذكره - وإن ظل حتى عام ١٩٤٩ يصدر بكميات وقيم ضئيلة ولكن منذ عام ١٩٥٠ بدأت صادرات مصر من المنجنيز إلى أمريكا تزيد زيادة ملحوظة حتى بلغت أقصاها فى عام ١٩٥٦ : إذ زادت قليلا عن ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ بما مقداره ٨٥٠٠٠ طنا بنسبة ١١٦.٤٪ وترجع زيادة صادراته فى الخمسينات بصفة عامة إلى عدة أسباب منها : اكتشاف مناجم جديدة للمنجنيز فى شبه جزيرة سيناء منذ عام ١٩٤٩ ومنح الحكومة المصرية عدة تراخيص لاستغلالها^(١) . لذا أخذ الانتاج فى الزيادة من هذا الخام عاما بعد آخر ، فعلى سبيل المثال بعد أن كان ٢٠٩٠٠٠ طن متري فى عام ١٩٥٢ ، زاد إلى ٢٧٧٠٠٠ طن متري فى عام ١٩٥٣ . كذلك زيادة اعتماد أمريكا فى الخمسينيات على الأسواق الأفريقية ومنها مصر لمدها بالعديد من المعادن ومن بينها خام المنجنيز ، بعد أن فقدت سيطرتها السياسية - إلى حد كبير - على آسيا التى كانت أسواقها المورد الرئيسى لها لمثل هذه الخامات ، وبذلك استطاعت مصر أن تصدر إلى أمريكا كميات كبيرة من هذا الخام^(٢) .

وبالرجوع للجدول رقم (١٢) يتضح أيضا أن صادرات مصر من الصوف الخام إلى أمريكا قد تذبذبت فى الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٦ وبلغت أقصى كميته لها عام ١٩٤٨ ، ويرجع ذلك إلى نمو صناعة غزل ونسج الصوف فى مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى اعتمدت بصفة رئيسية على الأصواف المحلية المحدودة إذ أن مصر لا تعد من الدول الفنية فى انتاج الاصواف وهى تنتج نوعين : أحدهما يسمى بالواسمى ويدخل فى صناعة المفروشات كالبطاطين والأكلمة والسجاد والثانى يسمى بالرحمانى وهو صوف الصحراء الغربية ويعرف أحيانا باسم المربوطى أو البرقى ، وهو أجود الأصواف الذى تنتجها مصر ويدخل فى صناعة المنسوجات الصوفية . وكلما زاد احتياج الصناعة المحلية للأصواف الخام كانت الحكومة المصرية تفرض قيودا على تصديره كالقيود التى فرضتها عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، وكذا يلاحظ أن كميات صادراته تفاوتت من عام لآخر ، وقد وجه معظم المصدر من النوع الثانى بصفة رئيسية إلى السوق الأمريكية تلتها السوق السويسرية بهدف الحصول على العملات الصعبة وخاصة الدولار الأمريكى^(٣) . كما يلاحظ من الجدول أن صادرات تلك

(١) الأهرام : العدد ٢٣٠٧٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٩ .

(٢) الأهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، يولييه ١٩٥٥ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣) وزارة المالية : مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٢٠٨ .

السلعة كادب شتوقف في عام ١٩٥٧ حيث صدرت كميات لانكاد تذكر . وربما يُفسر هذا بنمو صناعة غزل وسج الصور في مصر واستهلاكها لمعظم الانتاج المحلي وعدم نوافر فائض للتصدير

ومن السلع التي صدرتها مصر ايضا إلى أمريكا شمع العسل الذي يدخل في صناعة بعض الأدوية ومستحضرات التجميل ويوضع الجدول رقم (١٢) الكميات المصدرة منه منذ عام ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ تراوحت ما بين ١٩ ٤ ٢ طنا وبلغت أقصاها في عام ١٩٥٤ مع أنها لم تسجل أعلى قيمة لها في ذلك العام . إذ جاءت أعلى قيمة عام ١٩٥١ وهذا يعني أن الأسعار في عام ١٩٥١ كانت أعلى من عام ١٩٥٤ كما يتبين من الجدول أيضا أنه بعد أن كانت صادرات شمع العسل آخذة في الزيادة منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٦ - وأن تفاوتت من عام لآخر - إذا بها تتراجع في عام ١٩٥٧ لتتقارب مع الكميات المصدرة في بداية الفترة أي في عامي (١٩٤٦ ، ١٩٤٧) ، وأن زادت عنها قليلا . وقد يعزى هذا إلى زيادة استهلاك هذه السلعة محليا

فضلا عن السلع السابقة . صدرت مصر إلى أمريكا أيضا كميات من الخرق والكهنة من القطن والتي تدخل في صناعة بعض انواع من الورق . كذلك يمكن إعادة استخدامها - بعد إجراء عدة عمليات عليها - في بعض الأغراض كصناعة أنواع من المنسوجات الخشنة ، وقد جاءت أمريكا كثاني دولة بعد بريطانيا في استيراد تلك السلعة^(١١) . ومن نفس الجدول يتبين أن مصر قد صدرت كميات كبيرة من هذه السلعة إلى أمريكا في الأعوام من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥١ ، جاءت في المتوسط ٣٠٥٣ طن وقيمة متوسطها ٦٦٢٧٦ جنيها ، ولكن تلك الكميات بدأت في الهبوط في السنوات التالية وحتى عام ١٩٥٧ . فيما عدا عام ١٩٥٣ ، لتصل إلى أقل كمية لها في عام ١٩٥٧ ، إذ أصبحت من الضالّة إذا ما قورنت بما كان يصدر منها في أول الفترة موضوع البحث وقد يرجع هذا إلى زيادة الاستهلاك المحلي في مصر من هذه السلعة وقلة الفائض المتاح للتصدير .

ومن السلع الأخرى التي صدرتها مصر إلى أمريكا في فترة الدراسة ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، الحناء والسهم والجلود المدبوغة وإن كانت بكميات وقيم ضئيلة كما هو مبين بالجدول رقم (١٢) ، فصدرت مصر كميات من الحناء تراوحت كمياتها في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ما بين ١٢ ، ١٤٨ طنا بقيم تراوحت بين ١٢٤٥ ، ١٧٦٠٥ جنيها ، وهي تدخل في صناعة مستحضرات التجميل الخاصة بالشعر .

أما بالنسبة لصادرات مصر من السهم إلى أمريكا فلم تظهر هذه السلعة في قائمة الصادرات المصرية إليها إلا اعتبارا من عام ١٩٥٤ وحتى نهاية فترة الدراسة ، وقد بلغت أعلى كمية صدرت

(١١) نفس المصدر نفس السنة ص ٢١

منه فى عام ١٩٥٥ ويرجع هذا لزيادة الانتاج المحلى من السمسم فى ذلك العام فبعد أن كانت مصر تنتج ما يقدر بـ ١١٨.٠٠٠ أردب فى عام ١٩٥٢ ، إذا به يزيد ليصل إلى ١٤٢ أردب فى عام ١٩٥٥^(١) . وللسمسم أهمية كبيرة إذ أنه يدخل فى عدد من الصناعات الغذائية كما أن مخلفاته تدخل فى صناعة علف الحيوان .

وفىما يتعلق بصادرات مصر من الجلود المدبوغة إلى أمريكا ، فإنه نظرا لنمو الصناعات الجلدية فى مصر وصناعة دبغ الجلود أيضا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فرضت الحكومة قيوداً على تصدير الجلود المدبوغة إلى الخارج لكى تتوفر المادة الخام للصناعة المحلية ، لذا فلم تصدر إلا كميات ضئيلة إلى أمريكا فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ولكن بعد أن بدأت الجلود المدبوغة فى مصر تكفى وتزيد عن احتياجات السوق المحلية ، قامت الحكومة فى عام ١٩٥٣ برفع القيود على تصديرها وسعت لزيادة المصدر منها للخارج بعد أن كادت صادراتها تتوقف إلى الأسواق الخارجية ، فزادت الكميات المصدرة إلى أمريكا اعتبارا من عام ١٩٥٤ عاما بعد آخر حتى نهاية فترة الدراسة ، وإن كانت تلك الكميات تعد ضئيلة جدا حيث تعرضت الجلود المصرية المدبوغة لمنافسة شديدة من مثيلاتها من الدول الأخرى فى الأسواق الأوربية بصفة عامة والسوق الأمريكية بصفة خاصة ، ولم تلق قبولا كبيرا عليها فى تلك السوق ، ولذا وُجِّهَ معظم ما صدرته مصر من تلك السلعة من عام ١٩٥٣ حتى نهاية فترة الدراسة للبلاد العربية^(٢) .

كما صدرت مصر إلى السوق الأمريكية كميات كبيرة من الكتان والقنب ولكن منذ عام ١٩٤٨ بدأ المستوردون الأمريكيون فى الإحجام عن استيراد هذين الصنفين من مصر وذلك لتكرار تصدير رسائل تختلف عن العينات المتفق عليها ، وبذا فقد التجار الأمريكيون الثقة فى المصدرين المصريين ، وحتى تستأنف مصر من جديد إعادة تصدير هاتين السلعتين أستطلع رأى الملحق التجارى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، فقدم عدة اقتراحات من شأنها إعادة الثقة بالمصدرين المصريين ، وتلخص فى ضرورة أن تقوم الجهات المسئولة فى مصر بتصنيف الكتان والقنب المصدر إلى درجات ومنح شهادات رسمية للمصدرين تبين الدرجة الخاصة بالكمية المراد تصديرها إلى أمريكا تفاديا لحدوث أى تلاعب كى يطمئن التجار الأمريكيون مبدئيا ويعود الاقبال على استيراد الكتان والقنب المصرى فى السوق الأمريكية^(٣) .

(١) ادارة التبعئة العامة : الكتاب السنوي للاحصاء العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ص ٢٩ .

(٢) الاهرام الاقتصادي : العدد ٦٦ بتاريخ نوفمبر / ديسمبر ١٩٥٦ ، ص ٣٩ .

(٣) الاهرام : العدد ٢٢٧٤٤ بتاريخ ١٢/٢ / ١٩٤٨ .

ولقد حاولت الحكومة المصرية تنويع الصادرات إلى أمريكا للخروج من هيمنة القطن على تلك الصادرات ، بدراسة إمكانيه تصدير سلع غير تقليدية للسوق الأمريكية ، فتعددت آراء المتخصصين حول إمكانية تصدير بعض السلع كالأعشاب الطبية والجبس ومنتجات خان الخليلي والوقوف على مدى استيعاب تلك السوق لمثل هذه السلع .

فقام المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بعدة دراسات للسوق الأمريكية للتعرف على حاجة تلك السوق لاستيراد الأعشاب الطبية وخرج من دراساته أن المصانع الكيماوية والمعامل الطبية بأمريكا تحتاج لأنواع معينة من هذه الأعشاب الطبية التى تنبت فى مصر ، ونتيجة لعدة اتصالات أجراها مع الهيئات الأمريكية المختصة، تلقى عرضا من وزارة التجارة الأمريكية باستعدادها للإعلان عن الأعشاب الطبية المصرية ؛ ليتعرف المستوردون الأمريكيون عليها ؛ ليقوموا بالاتصال بالمصدرين المصريين لاستيراد مثل هذه السلع ، وعلى هذا أرسل المستشار التجارى بالسفارة إلى الحكومة المصرية بحثها على تشجيع تصدير النباتات والأعشاب الطبية إلى أمريكا ، ولما كانت الأعشاب مباح تصديرها فى مصر بصفة عامة عن طريق مصلحة الجمارك بشرط أن يكون مصدرها مقيد بسجل خاص بوزارة الصحة لإحكام رقابتها على تصدير الأعشاب وخاصة وأن معظمها تدخل فى صنع العقاقير الطبية - فيما عدا بعض الاعشاب النادرة التى يشدد طلب المعامل المصرية عليها كنبات الخلة التى كانت محظور تصديرها - سعت وزارة التجارة والصناعة إلى تشجيع تجار تلك السلع عن طريق الغرفة التجارية المصرية بإجراء اتصالات مع المستوردين الأمريكيين لتصدير كميات منها إلى أمريكا وبذا يمكن تحقيق عائد من الدولارات الأمريكية لمصر^(١) .

كذلك كانت هناك إمكانية لتصدير الجبس المصرى للسوق الأمريكية ، وما يؤكد ذلك تلقى وزارة التجارة والصناعة عروضاً من بعض الشركات الأمريكية تبدي رغبتها فى استيراد مثل هذه السلعة وتتعلم عن إمكانيات تصديره إلى أمريكا وعن أسعار تكاليف شحنة والكميات التى يمكن لمصر تصديرها إلى أمريكا شهريا^(٢) .

ومن السلع الأخرى التى قامت دراسات بشأن إمكانية تصديرها للسوق الأمريكية منتجات خان الخليلي كالمشغولات الذهبية والفضية والنحاسية والمصنوعات الجلدية كالحقائب والعلب الجلدية والمصنوعات العاجية الصغيرة والمصنوعات المطعمة بالصدف ذات الأشكال المختلفة والأقمشة الحريرية

(١) نسر المصدر : العددان ٢٢٤٤٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٧ ، ٢٢٧٤٤ بتاريخ ٢/١٢/١٩٤٨

(٢) الجمهورية : العدد ١٠٩١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٦

المزركشة ، فقام بعض أعضاء الغرفة التجارية بالاسكندرية بدراسة السوق الأمريكية ومدى استيعابها لاستيراد مثل هذه السلع وخلصوا إلى أن العديد من الدول تصدر مصنوعات صغيرة تتشابه مع مصنوعات خان الخليلي المصرية إلى أمريكا بمبالغ كبيرة كفرنسا وهولندا واليابان . كما أعرب مدير المعرض الدولي الدائم بـ « نيو أورليانز New Orlianze عن استعداده بتخصيص جزء من المعرض بالمجان لمدة شهر تستطيع مصر خلالها عرض منتجاتها من هذه السلع للتعارف التجارى بين المنتجين المصريين والمستوردين الأمريكيين ، وفى حالة ما إذا لاقت تلك السلع قبولا فى الأسواق الأمريكية فعلى مصر أن تستأجر جزءا من المعرض لاستغلاله ، ونظرا لأن تلك الصناعات فى مصر كانت تفتقر إلى وجود هيئة منظمة لها وعدم توافر رؤوس أموال كبيرة لدى القائمين عليها للانتاج على نطاق واسع للتصدير ، كما أن هذه الصناعات لا يراعى فيها المواصفات القياسية الواجبة وأن منتجها فى عزلة عن الأسواق الخارجية ولا يقوموا بعمل الدعاية اللازمة للترويج لمنتجاتهم فى الخارج ، لذا أوصى أعضاء الغرفة بأن يهتم اتحاد الصناعات المصرية بترقية إنتاج مثل هذه السلع التى قد تلقى رواجاً فى السوق الأمريكية بصفة عامة وفى الولايات الأمريكية الجنوبية بصفة خاصة ، وتقوم بإعداد كتالوجات لتعريف المستوردين بالأنواع التى تنتج فى مصر ليتم التعاقد بموجبها ، كذلك العناية بطرق التغليف التى تلعب دورا هاما فى الإقبال عليها فى الخارج ، ويحرصوا على توجيه تلك الصادرات عن طريق ميناء نيو أورليانز الذى يعد مفتاح الولايات الجنوبية وىلى ميناء نيويورك فى الأهمية نظراً لموقعه الممتاز على خليج المكسيك وعلى مصب نهر المسيسيبي ، مما ييسر تصريف البضائع المصدرة عن طريقه إلى أربعة عشر ولاية أمريكية من ولايات الجنوب ، كما أنه يمتاز برخص تكاليف الشحن والنقل بسهولة من خلاله^(١) . ومن الملاحظ بصفة عامة أن السلع التى رؤى إمكانية تصديرها إلى السوق الأمريكية لم تظهر فوائدهم الصادرات المصرية إلى أمريكا خلال فترة الدراسة ، وربما يكون قد تم التعاقد على تصديرها خلال تلك الفترة ، إلا أن بدء الشحنات الخاصة بها لم تتم إلا فى الفترة التالية .

وحرصا من حكومة الثورة على زيادة الصادرات المصرية إلى الخارج سواء من السلع التقليدية أو السلع التى تأمل تصديرها ، وإيماناً منها بأهمية تنمية الصادرات لتوفير ما يلزم مصر من عملات أجنبية ، لاستيراد ما تحتاجه لرفع القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى ، أصدرت القرار رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٥٧ لإنشاء الهيئة العامة لتنمية الصادرات للقيام بوسائل الدعاية والأعلان الكفيلة بتصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية والاشتراك فى تحديد السياسة العامة لتصدير المحاصلات

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة عشر ، العدد ٢٠٩ ، فبراير ، ١٩٥٤ ، ص ص ٤٨ - ٥٠ .

والمواد والمنتجات ، واقترح الشروط التي يتم بموجبها فرز المنتجات المصرية وتصنيفها وتعبئتها والرقابة على تصديرها والعمل على اتخاذ الوسائل المختلفة لتشجيع تصدير بعض المنتجات^(١) . ومن المفهوم ضمنا أن عمل هذه الهيئة سيعود بالفائدة على وضع الصادرات المصرية فى السوق الأمريكية.

أهم الواردات المصرية من أمريكا:

وقبل تناول أهم السلع التي وردتها أمريكا إلى مصر ، يجدر التنويه عن السياسة التي اتبعتها مصر بخصوص نظام الاستيراد فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ . فلقد كانت الواردات المصرية تخضع لنظام التراخيص فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى ظل رقابة مركز تومين الشرق الاوسط ، ولكن منذ نهاية الحرب رُفِعَتْ التراخيص عن معظم السلع فيما عدا بعضها التي كان ما يزال بها ندرة على المستوى العالمى ، ويخروج مصر من الكتلة الاسترلينية من ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قامت الحكومة المصرية بوضع قواعد جديدة تنظم عملية الاستيراد من الخارج خوفا من نفاذ احتياطيها من العملات الأجنبية وبخاصة الدولارات الأمريكية واحكام الرقابة على الجنيه الاسترلى ، فصدر قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٧ فُرِضَ بمقتضاه إخضاع جميع السلع والمنتجات المستوردة من جميع البلاد لنظام تراخيص الاستيراد ، ثم تلاه قرار وزارى آخر رقم ٨٢ فى نفس العام لتنظيم شروط منح تراخيص الاستيراد ومع تحسن وضع بعض العملات الأجنبية فى عام ١٩٤٨ صدر قرار وزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ رُفِعَتْ بمقتضاه الرخص عن جميع البضائع والمنتجات التي ترد من العديد من الدول وبخاصة التي تقبل التعامل بالاسترلى ، ولكنها استمرت بالنسبة للواردات التي ترد من دول العملة الصعبة كالدول التي تتعامل بالدولار كأمريكا وبعض دول العملات الأخرى كسويسرا والمانيا والبرتغال واليابان ، ونظرا لعدم وفرة الدولارات لدى مصر أنشأت فى نفس العام ما عُرِفَ بنظام حساب التصدير وحُدِدَت حصص الأصناف التي لا يمكن استيرادها إلا من البلاد التي تتعامل بالدولار ، على أن تخضع قيمتها على هذا الحساب^(٢) . وبدخول الحكومة المصرية فى سوق القطن مشترية فى عام ١٩٥٢ وافتعالها أسعار مرتفعة ، زادت القوة الشرائية لدى منتجى القطن الذين باعوا أقطانهم للحكومة فزاد الطلب على السلع المستوردة ، مما أدى إلى اختلال توازن احتياطي العملات فى مصر فى الوقت الذى لم تتمكن فيه الحكومة من تصدير الأقطان التي اشترتها والحصول على عملات أجنبية ، وللمحد من الطلب على السلع المستوردة عاودت الحكومة تعميم الرخص على جميع البضائع

(١) وزارة الاقتصاد : دليل التجارة الخارجية والنقد الاجنبى فى العيد العاشر للثورة . الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٠

(٢) الاحرام الاقتصادية : العدد ٤٨ بتاريخ مايو ١٩٥٥ ، ص ٣٠

والمنتجات من جميع الدول مرة أخرى ، فأصدرت قرار وزارى رقم ١٢٠ فى السابع من اكتوبر عام ١٩٥٢ بتطبيق نظام الرخص^(١) .

وقد اتخذت الحكومة المصرية من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ عدة اجراءات بتشجيع الصناعة المحلية وحماتها فعملت على زيادة الرسوم الجمركية على بعض الكماليات لتصل إلى ١٠٠٪ من قيمتها ، وبين ٢٠٪ ، ٥٠٪ على السلع التى يكفى الانتاج المحلى حاجة الاستهلاك منها ، فى حين خفضت رسوم الوارد على المواد الأولية اللازمة للصناعة ومستلزمات الانتاج والالات ، كما حظرت استيراد العدد والالات المستعملة لبعض الصناعات الا بموافقة وزارة التجارة والصناعة . كذلك قامت بتعديل مواصفات المناقصات الحكومية لتشمل السلع المنتجة محليا بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط التى كانت موضوعه لصالح منتجات الدول الأجنبية ، وقامت بانشاء صناديق لدعم بعض الصناعات : كالقطن والحريير الصناعى والاسمنت^(٢) . هذا فى الوقت الذى تم فيه الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية على إعفاء المواد الغذائية والملابس وغيرها من السلع التى ترد إلى مصر عن طريق الهيئات الخيرية الأمريكية - كهيئة كير Care ، التى سيتم الحديث عنها فى فصل المساعدات - لتوزيعها فى مصر عن طريق هيئات الاغاثة المصرية كذلك إعفائها من الضرائب الداخلية على أن تتحمل مصر نفقات النقل والتخزين بالداخل ، وقد تبودلت المذكرات الخاصة بهذا الاتفاق بين وزير الخارجية المصرى « محمود فوزى » والسفير الأمريكى بالقاهرة مستر كافرى Mr. caffery وتم توقيع الإتفاق بصفة نهائية فى أكتوبر عام ١٩٥٤^(٣) .

وإن التدابير التى اتخذتها الحكومة تجاه الاستيراد من الخارج قد حققت أهدافها من عام ١٩٥٥ - إلى حد ما - للحد من استيراد الكماليات والإقلال من الوارد من المواد الغذائية والسلع التى تنتج مثيلاتها محليا مع تمكين الصناعة من استيراد المعدات والالات وتخفيض الرسوم عليها ، واستمراراً فى متابعة هذه السياسة اتخذت الحكومة فى عام ١٩٥٥ بعض الإجراءات لخفض رسم الوارد على بعض السلع اللازمة لتنمية بعض الصناعات ، فأعفت واردات الجوت ومواد النسيج كالحريير الصناعى الذى يدخل فى صناعة إطارات الكاوتشوك ، كذا المستلزمات المستوردة لمصانع الحديد والصلب من الرسم لمدة ثلاث سنوات^(٤) ، وتعويضاً للعجز فى إيرادات الدولة نتيجة هذه

(١) نفس المصدر : نفس العدد . ص ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) علي الجريزلي : التاريخ الاقتصادي للشورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر . القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٥٠ - ٥١ .

(٣) الجمهورية : العدد ٣٢٤ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥٤ .

(٤) وزارة المالية : مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ٩ .

الاعفاءات، فرضت الحكومة رسم استيراد قدره ٧٪ على جميع الواردات باستثناء معدات الصناعة والآلات والمهمات اللازمة لنسبة الانتاج القومى والمواد الخام الضرورية للصناعة، كذا ما يستورد من مهمات وبضائع لإعادة تصديرها، وإعفاء المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات أيضا وذلك بموجب القانون رقم ٤١٨ الصادر فى ٢١/٨/١٩٥٥^(١). كما أعلنت وزارة المالية والاقتصاد سياسة جديدة للاستيراد لعام ١٩٥٦، أصدرت بمقتضاها تراخيص الاستيراد وفقا لنظام نصف سنوى، فحددت قيمة الواردات الإجمالية للنصف الأول من عام ١٩٥٦ فى ضوء قيمة الصادرات المصرية لعام ١٩٥٥ ثم حددت قيمة الواردات فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦ فى ضوء الصادرات المصرية فى النصف الأول من نفس العام. ولا يدخل فى هذا التقدير الواردات اللازمة لأمن الدولة أو ما تشتريه الحكومة بطرق مباشرة كالاتفاقات أو ما تستورده الشركات الأجنبية المستثمرة فى مصر كشركات البترول، ولا تتضمن المعدات التى تستورد وفقا لنظام المعونة الاقتصادية الأمريكية أو ما يستورد من فائض المحاصيل الزراعية الأمريكية، واستهدفت الحكومة من اتباع هذا النظام الجديد تيسير الإجراءات على المستوردين ومحاولة أحداث توازن بين واردات السلع الاستهلاكية والانتاجية^(٢). كذلك أصدرت وزارة المالية فى ١٩/٤/١٩٥٦ قراراً بفرض رسم إحصائى جمركى بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج، ويحصل مع الرسوم الجمركية المستحقة على الواردات^(٣). كما أصدرت الوزارة تعليماتها للمستوردين فى أوائل ديسمبر ١٩٥٧ بضرورة الحصول على موافقة رقابة النقد التابعة للوزارة فى حالة الاستيراد بالدولار أو بالجنية الاسترلينى، وذلك لتنظيم تحويل الأموال إلى الخارج^(٤).

وكنتيجة لكل ما بذلته الحكومة نحو تعديل نظام الاستيراد إلى جانب إنشائها للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى - الذى عمل منذ عام ١٩٥٢ - لتشجيع المشروعات الصناعية الخاصة التى تعتمد على استخدام الخامات المحلية بتخفيض الواردات الاستهلاكية أو الانتاجية، تمت الصناعة فى مصر فى الخمسينيات نموا محدودا وإن ظلت مصر حتى نهاية فترة الدراسة بلدا زراعيا بالدرجة الاولى^(٥). وما يؤكد ذلك ما مثلته نسب الانتاج الزراعى والصناعى والنشاط التجارى فى تقديرات الدخل القومى .

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٤ بتاريخ ١٩٥٥/٩/١ .

(٢) البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٥٦ ، ص ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) الجمهورية : العدد ٨٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٠ .

(٤) نفس المصدر : العدد ١١٤٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥ .

(٥) عبد الرحمن بسرى أحمد : استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ،

بحث منشور فى مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

والجدول التالى بوضع ذلك فى السنوات المالبة ٥٢/٥٣ وحتى ١٩٥٧/٥٦ :

جدول رقم (١٣)

نسب الزراعة والصناعة والتجارة فى تقديرات الدخل القومى

نوع النشاط	١٩٥٣/٥٢	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٥/٥٤	١٩٥٦/٥٥	١٩٥٧/٥٦
الزراعة	٪٣١.٣	٪٣٠.٩	٪٣٢.٧	٪٣١.٣	٪٣٥.٠
الصناعة	٪١٥.٨	٪١٦.٥	٪١٦.٨	٪١٧.٦	٪١٨.٠
التجارة	٪٨.٩	٪٨.٩	٪٩.٠	٪٩.٥	٪٩.٥

المصدر : إدارة التبعينة العامة : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٥ .

من الجدول رقم (١٣) يتبين أن نسب الإنتاج الزراعى والصناعى والنشاط التجارى زادت فى تقديرات الدخل القومى فى السنة المالبة ١٩٥٧/٥٦ عما كانت عليه فى السنة المالبة ١٩٥٣/٥٢ ، إذ بلغت الزيادة ٣.٧٪ للزراعة ، ٢.٢٪ للصناعة ، ٠.٦٪ للتجارة ، وإن كانت الزراعة قد مثلت أكبر معدل فى نسبة الزيادة إلا أن نسبة زيادة الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٥٦/١٩٥٧ عن عام ١٩٥٣/٥٢ جاءت أعلى نسبة فى الزيادة عن النشاطين الاخرين ، إذ سجلت ١٣.٩٪ فى حين سجلت فى الزراعة ١١.٨٪ والتجارة ٦.٧٪ .

وكما كان لسياسة مصر نحو الاستيراد من الخارج أثر على واردات مصر من أمريكا كذلك كان لسياسة أمريكا تجاه صادراتها للخارج أثر آخر على ما تستورده مصر منها ، ففى أوائل عام ١٩٤٧ قررت الحكومة الأمريكية رفع قيود الإصدار على أربعة عشر سلعة من السلع الأمريكية التى كانت مايزال تصديرها يخضع لنظام رخص التصدير منذ الحرب العالمية الثانية بعد أن توافر إنتاجها فى أمريكا ومن أهمها بعض الادوية كالبينسلين ، ورغم رفع القيود عن بعض السلع إلا أن الرئيس الأمريكى ترومان طلب من الكونجرس فى أبريل عام ١٩٤٧ مدّ أجل القانون الذى صدر وقت الحرب والخاص بإشراف الحكومة على التصدير والذى ينتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ لمدة عام آخر ، حماية للاقتصاد الأمريكى وحتى يتقارب مستوى عرض بعض السلع الأمريكية مع مستوى الطلب عليها^(١) . ومعنى هذا أنه ظلت بعض قيود التصدير قائمة على السلع التى مازال بها ندرة حتى منتصف عام

(١) مجلة غرفة القاهرة : السنة الثانية عشرة ، العددين الثانى والرابع ، فبراير وابريل ١٩٤٧ ، ص ٢٤٠ ، ٤٧٩ .

١٩٤٨. كذلك ناشدت الحكومة الأمريكية شركاتها المصدرة لبعض البضائع إلى مصر بتقديم تسهيلات في الدفع مراعاة لقلّة الدولارات لدى مصر. فقدمت بعض تلك الشركات التي لها وكلاء بمصر عروضاً عام ١٩٤٧ باستعدادها ببيع منتجاتها لهم، بالتنقيط، فلا تطلب دفع مبلغ فوري إلا في حدود ١٥٪ من قيمة السلع المباعة والباقي بسدد على مدى سنتين أو ثلاث سنوات إلى أن تتحرر مصر من القيود الخاصة بالعملة^(١). واستمرت الحكومة الأمريكية في اتباع سياستها لتشجيع التصدير إلى مصر، ومثباً مع هذه السياسة أعلن مدير بنك التصدير والاستيراد الأمريكي منح المستوردين المصريين قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لتيسير الاستيراد من أمريكا، وذلك أثناء لقائه بوزير التجارة والصناعة المصري في الاجتماع الذي عقدته غرفة القاهرة التجارية في أكتوبر ١٩٥٥^(٢).

وسائل النقل ومستلزماتها:

وفيما يتعلق بواردات السيارات بمختلف أنواعها اعتبرت مصر سوقاً رائجة لتجارة السيارات المستوردة، حيث أنها افتقرت في فترة الدراسة إلى صناعة مثل هذه السلع. فكلما زادت الطرق المعبدة في مصر زاد الإقبال على استعمال السيارات التي كانت أهم ما تورده أمريكا إلى مصر، وتعد أمريكا المورد الرئيسي لسيارات الركوب ونقل البضائع، تليها إنجلترا وفرنسا، أما واردات سيارات الأمتيبوس فتصدرت ألمانيا الدول الموردة لها، وجاءت فرنسا كثناني مورد لهذه النوعية في حين لم تكن أمريكا من الدول الرئيسية لتوريد سيارات الأمتيبوس، إذ وردت أعداد قليلة منها في تلك الفترة ونظراً لقلّة الدولارات لدى مصر في فترة الدراسة واضطرابها لشرائها من السوق الحرة بأسعار مرتفعة، عملت الحكومة على توفير ما لديها من دولارات لاستيراد الضروريات بالدرجة الأولى، والحد من الكماليات كلما كان ذلك ممكناً.. ولما كانت السيارات وخاصة الركوب منها تعد من السلع الكمالية، فقد رفعت الحكومة الرسوم المفروضة على استيرادها في بعض السنوات، وبذا ارتفعت أسعارها وقل استيرادها لصعوبة تصريفها.. لذلك تذبذبت واردات مصر من أمريكا من السيارات من عام لآخر^(٣). والجداول التالي يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من السيارات بمختلف أنواعها. عدداً وقيمة ونسبتها لإجمالي واردات مصر منها :

(١) الأهرام : العدد ٢٢١٦٦ بتاريخ ١٦/١/١٩٤٧.

(٢) الأهرام الاقتصادي : العدد ٥٣، أكتوبر ١٩٥٥، ص ١٩.

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك - تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ١٥٠، الأهرام الاقتصادي : العدد

٤٤، يناير ١٩٥٥، ص ٣٦.

جدول رقم (١٤)
واردات مصر من أمريكا من مختلف السيارات أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧

السنة	واردات مصر من أمريكا		واردات مصر من أمريكا من سيارات الركوب		واردات مصر من أمريكا من سيارات نقل البضائع	
	حصة أمريكا بالمعد	نسبة الألف الاحسن	حصة أمريكا بالمعد	نسبة الألف الاحسن	حصة أمريكا بالمعد	نسبة الألف الاحسن
١٩٤٦	١٨٧٨	%٥٤.٨	٦٢٨٣٢٤	%٥٦.٩	٢٢٩	%٤١.٣
١٩٤٧	٢٩٩٦	٥٣.٧	١١٩٢٣٩٣	٥٧.٢	١٥٥٦	٨٧.١
١٩٤٨	١.٢١	١٦.١	٦٣٢٨٦٨	٢٣.٥	١١٨٦	٤٦.٣
١٩٤٩	٤٧١٧	٥٣.٩	٢٦٥.٤٣٨	٦٤.٣	٦٤	٣٧.٦
١٩٥٠	٧٥٩٨	٣٦.٧	١٨٢٩٣٦١	٥٢.٣	٥٢	٦٢.٣
١٩٥١	٤١٤٤	٤٨.٥	٧٨٤٢٢٩	٦٢.٠	١١٥٥	٦٧.٣
١٩٥٢	١٧٤٦	٤.٠.٩	١٢٤٦٦٥٨	٥٢.٧	١٧٤٤	٨٣.٩
١٩٥٣	٤٥٠	٢٤.٧	٢٤٩٣٨٤	٣٧.٧	٢٣١	٦.٩
١٩٥٤	٤٦٤	١٦.١	٣٣٩٨٤١	٢٣.٢	٥٢٢	٧٢.٥
١٩٥٥	٦٦٦٢	٤٦.٥	١٨٨٣.١٠	٥٧.٦	٤٩٥	٦٦.٤
١٩٥٦	٨٨٥	٤٦.٤	٦٣٤٧٤٤	٥٨.٤	٤٤٧	٧٨.٣
١٩٥٧	٣٩٢	٣٧.٦	٧٨١٩٩٣	٤٥.٦	٤٩	١٣.٦

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ . صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٤) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من سيارات الركوب بلغت في المتوسط في السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ ، ٢٧٢٩ ، سيارة وأن تفاوتت أعدادها من عام لآخر حسب احتياجات السوق وبلغت أعلى ارتفاع لها عام ١٩٤٩ تلاه عام ١٩٥١ . ولكن ما وردته أمريكا من سيارات ركوب هبط هبوطا حادا في السنتين التاليتين ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ليصل إلى حدس ما كان عليه متوسط السنوات السابقة ، ويرجع ذلك الهبوط إلى عدة أسباب منها ، قيام حكومة الثورة بالحد من منح رخص استيراد السلع الكمالية نظرا لنقص العملات الصعبة في مصر وخاصة الدولارات الأمريكية ، وبما أن سيارات الركوب تندرج ضمن بند السلع الكمالية فقد قلت الرخص الممنوحة لاستيرادها ، كذلك رفعت الحكومة في يونيو ١٩٥٣ الرسم القيمي على واردات السيارات إلى ٣٠٪^(١) . كذا تشجيع الحكومة لإقامة بعض الصناعات في مصر كصناعة تجميع السيارات ، وللحد من استيراد السيارات تامة الصنع خفضت في أكتوبر ١٩٥٤ الرسم على السيارات التي تستورد مفككة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ . كما دارت محادثات بين وزير المالية المصري ومدير إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل في مصر في تجارة السيارات ولوازمها - شركة جنرال موتورز - حول إمكانية إقامة مصنع لتجميع السيارات الأمريكية في مصر ، وقامت الشركة بشراء قطعة أرض بالاسكندرية لإقامة المشروع عليها ، وأبدت استعدادها لتقديم مبلغ ١.٥ مليون دولاراً لإقامة هذا المشروع ، وقد هدفت الحكومة من وراء ذلك التمهيد لصناعة السيارات كاملة في مصر مستقبلا بعد إنشاء مصنع الحديد والصلب^(٢) .

وقد عاودت واردات مصر من السيارات الأمريكية ارتفاعها في عام ١٩٥٥ لتتقارب مع مستوى متوسط ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٣ بسبب الانتعاش الذي تحقق في مصر لتوافر أموال غير مستثمرة نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي حد من ملكية الأراضى الزراعية وإطلاق الحكومة حرية استيراد السيارات بالدولار ، فزاد الطلب على السيارات بشتى أنواعها وخاصة الأمريكية منها التي شهدت روجا كبيرا في ذلك العام وخاصة سيارات دودج وبيلموث وفورد وشيفورليه . وكان أكثر المشترين لهذه الأنواع ملاك الأراضى الزراعية الذين اضطرتهم أعمالهم السفر إلى الريف بعد أن ألزمتهم الحكومة مباشرة الإشراف على أراضيهم بأنفسهم ، فضلا عن الرأى السائد في مصر في ذلك الوقت بأن سيارات الركوب الأمريكية تتناز عن غيرها بالثمنة فهي لذلك أصح من

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، ص ١٥٩ . البنك الاهلي المصري : النشرة

الاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٥٤ ، ص ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) الجمهورية : العدد ٨٢٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٦ .

غيرها للسفر فى طرق الريف غير المرصوفة^(١) . ولم تستمر واردات السيارات فى العامين التاليين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، كما كانت عليه عام ١٩٥٥ . إذ هبطت فى عام ١٩٥٦ إلى ثلث ما كانت عليه فى عام ١٩٥٥ واستمرت فى الهبوط الحاد لتسجل أقل عدد ورد من أمريكا إلى مصر من هذه النوعية من السيارات فى عام ١٩٥٧ . ويعزى ذلك إلى ما قررتة وزارة المالية والاقتصاد فى مارس ١٩٥٦ من تخفيض الحصص المرخص بها لاستيراد السيارات مؤقتا لتوافر أعداد كبيرة منها فى السوق المصرية وحذرت التجار بالداخل من محاولة رفع أسعارها واتخاذ إجراءات مشددة ضد من يخالف ذلك^(٢) .

كما يتبين من الجدول رقم(١٤) أيضا أن نسبة حصة أمريكا إلى إجمالى واردات مصر من سيارات الركوب تذبذبت فى سنوات الدراسة إذ تراوحت ما بين ١٦,١ ٪ ، ٥٤,٨ ٪ حسب إجمالى السيارات المستوردة، ويلاحظ أن أقل سنة وردت فيها أمريكا (١٩٥٧) لم تسجل أقل نسبة لها ويرجع هذا لقله إجمالى المستورد فى هذا العام، لذا لم تأت النسبة منخفضة بنفس درجة إنخفاض الحصص .

وفيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من سيارات نقل البضائع تبين من الجدول رقم(١٤) أن متوسط ما وردته أمريكا لمصر فى الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٢ بلغ ١١٣٣ سيارة نقل ، إذا بها تهبط هبوطا حادا فى عام ١٩٥٣ لتصل إلى خمس ١/٥ متوسط ما كانت عليه تقريبا وهو ما يُعائل عدد سيارات النقل الموردة لمصر فى عام ١٩٤٦ ويرجع الانخفاض فى عام ١٩٥٣ إلى توافر مثل هذا النوع من السيارات فى السوق المصرية بأعداد كبيرة نتيجة لما طرحه الجيش البريطانى من سيارات نقل للبيع ، والتى لاقت إقبالا لرخص أثمانها، حيث أنها مستعملة و لم تتحمل رسوما جمركية كالمستوردة من الخارج^(٣) . وقد ارتفعت أعداد السيارات الموردة من أمريكا فى الثلاث سنوات التالية (١٩٥٤-١٩٥٦) لتصل إلى ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٣ تقريبا وأن ظلت أقل من متوسط ما كانت عليه فى الفترة السابقة عام ١٩٥٣ . ومع نهاية فترة الدراسة شهدت واردات مصر من أمريكا من هذه النوعية من السيارات إنخفاضا حادا لم تبلغه من قبل طوال السنوات موضوع البحث. وقد يُعزى هذا لتأثر معظم الواردات المصرية من أمريكا؛ لاستمرار تجميدها لأرصده مصر الدولارية لديها .

كما يتبين أن نسبة حصة أمريكا من إجمالى واردات مصر من سيارات نقل البضائع تراوحت

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، بوليه ١٩٥٥ ، ص ١٤ .

(٢) نفس المصدر : العدد ٥٨ ، مارس ١٩٥٦ ، ص ١ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، عام ١٩٥٣ ، ص ١٥٩ .

بين ١٣.٦ / ٨٧.١ / وإن كانت أعداد ما وردته أمريكا من سيارات نقل البضائع لمصر كان أقل مما وردته من سيارات الركوب . إلا أن نسبة حصتها جاءت أعلى في معظم سنوات الدراسة وهذا يعنى أن معظم ما استوردته مصر من سيارات نقل جاء من أمريكا وإن ظلت سيارات الركوب تمثل أهم أنواع السيارات الموردة لمصر من أمريكا وذلك لارتفاع قيمتها ، بدأ فهي تحتل نصيب أكبر من إجمالي قيمة واردات مصر من أمريكا .

أما فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من سيارات الأمنيوس فكانت من الضالة إذا ما قيست بواردات مصر منها من سيارات الركوب ونقل البضائع ، إذ تراوحت في السنوات التي وردت فيها خلال فترة الدراسة ما بين سيارة واحدة وستة وثلاثون سيارة أمنيوس ، جاءت قيمتها ما بين ٣٠٠٥ ، ٥٢٥٥٧ جنيهها ويرجع هذا للمنافسة الشديدة التي تعرضت لها سيارات الامنيوس الأمريكية من السيارات الألمانية - طراز مرسيدس - والفرنسية - طراز - شوسون - في السوق المصرية واستطاعت ألمانيا تصدر قائمة واردات مصر من سيارات الأمنيوس^(١) .

وإلى جانب ما وردته أمريكا إلى مصر من سيارات بمختلف أنواعها ، وردت إليها أيضا هياكل لجميع أنواع السيارات وأن تفاوتت من نوع لآخر ومن سنة لأخرى ، وبدأت تزداد اعتبارا من عام ١٩٥٣ بعد أن خفضت الحكومة الرسوم الجمركية المفروضة عليها . وجاءت واردات هياكل سيارات النقل في المقدمة إذ تراوحت في فترة الدراسة ما بين ٢٢٧ الى ٢٧٠٧ هيكلا في حين تراوح ما وردته من هياكل سيارات الركوب في نفس الفترة ما بين ٥٢ ، ٣٤٣ هيكلا ، كما وردت هياكل لسيارات الامنيوس تراوحت ما بين ١١ ، ٥١٨ هيكلا^(٢) . كذلك وردت أمريكا إلى مصر مختلف قطع غيار السيارات بأنواعها تراوحت قيمتها في فترة الدراسة ما بين ٢٦٤٠٠٠ ، ٧٨٣٠٠٠ جنيه وقد سجلت هذه القيم نسب مرتفعة إلى إجمالي قيمة ما استوردته مصر من هذه النوعيات ، إذ تراوحت نسبة حصتها إلى الإجمالي ما بين ٤٨٪ ، ٨٨٪ أى أن معظم واردات قطع غيار السيارات استوردت من أمريكا في فترة الدراسة^(٣) .

ومن السلع التي وردتها أمريكا لمصر والمرتبطة بوسائل النقل إطارات السيارات الكاوتشوك بنوعيتها الخارجى والداخلى ، إذ توجد علاقة بين واردات السيارات والاطارات ، فكلما زاد استخدام السيارات زادت بالتعبية واردات الإطارات ولكن لا يمكن الجزم بأن السنوات التي انخفضت فيها

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، يولييه ، ١٩٥٥ ، ص ١٤ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، اعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

(٣) نفس المصدر : نفس السنوات ، صفحات متفرقة .

واردات السيارات صاحبها انخفاض مماثل في واردات الإطارات ، إذ أن الإطارات لازمة للسيارات الموجودة في مصر المستعملة منها أو الجديدة ، وقد وردت أمريكا إطارات كارتشوك لمختلف أنواع السيارات وتصدرت بريطانيا توريد الإطارات الخارجية في معظم سنوات الدراسة ، تلتها أمريكا ثم إيطاليا ، في الوقت الذي كانت فيه أمريكا تأتي على قمة الدول الموردة للإطارات الداخلية ، تلتها بريطانيا ثم أعقبها إيطاليا وفرنسا ، أي أن أمريكا وبريطانيا قد تبادلتا المراكز في توريد نوعي الإطارات لمصر في فترة الدراسة^(١) .

والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من إجمالي واردات مصر من الإطارات بنوعيتها في السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧ :

جدول رقم (١٥)

واردات مصر من أمريكا من إطارات كارتشوك خارجية وداخلية أعوام ١٩٤٦-١٩٥٧

السنة	واردات مصر من أمريكا من إطارات خارجية كارتشوك محرفة للسيارات		واردات مصر من أمريكا من أنواع هوائية كارتشوك للسيارات (داخلية)	
	عدد	القيمة بالجنية	عدد	القيمة بالجنية
١٩٤٦	٢١٩.٢	١١٩٧٣٤	٢٢٤٤٣	١٧٢٤.٠
١٩٤٧	٢٣٥٣٢	١٤٣.٨٧	٢٤٤٦٠	٢٣.٨٨
١٩٤٨	٧٦٧٧	٢٦٩٩٢	٨٥٨٧	٧٣٥٦
١٩٤٩	١١٥١	٦٥٧٦	٦٨٧	٥٩٤
١٩٥٠	١٣٣٤	١.١٦٩	١٧٦٤	١٣٤٩
١٩٥١	٢.٥٩	١٦١٣.٠	٦٧٩	٦٧٢
١٩٥٢	٣٩٧٩	٤٦٤٧٢	٢٩٨.٠	٢٥١.٠
١٩٥٣	٢٩٨.٠	٨١٤٢٣	--	--
١٩٥٤	١١١٩٩	١٥٣١١٥	١١١٧٧	١٢٦٩١
١٩٥٥	٢٦.٢٢	٣٥٧٤.٦	٢٢٤٨٦	٣٣٩٣٦
١٩٥٦	١٤٨٢٩	٢٧٤.١١	١٣٧٢٣	٢.٤٣٦
١٩٥٧	٢.٣٤	٥١١١٥	١٤٣٨	٢٧٣٣

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، أعوام ١٩٤٦-١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٥) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من الإطارات الخارجية للسيارات جاءت مرتفعة في عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ ، ويرجع هذا لتعطش السوق المصرية للإطارات بعد أن عانت من أزمة شديدة في فترة الحرب العالمية الثانية للحصول على ما تحتاجه منها والتي ارتفعت أسعارها

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ١٠ .

فى فترة الحرب العالمية الثانية ارتفاعا كبيرا^(١) ، بينما هبطت فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٣ ليصل متوسطها إلى ٣١٩٧ اطارا ، وأن تفاوتت أعدادها من عام لآخر ، وبلغت أعلاها عام ١٩٤٨ . ثم عاودت ارتفاعها فى الثلاث سنوات التالية ١٩٥٤-١٩٥٦ لتصل إلى أكبر معدل لها فى عام ١٩٥٥ . وقد يعزى ذلك إلى توتر العلاقات السياسية ، وبالتالي الاقتصادية بين مصر وبريطانيا - المورد الأول لهذه النوعية - بعد قيام الثورة وتوقيع اتفاقية الجلاء ، مما أدى إلى اعتماد مصر بدرجة أكبر على أمريكا فى استيراد إطارات الكاوتشوك الخارجية ، فزاد نصيبها من واردات تلك السلعة . فى حين أن واردات الاطارات من أمريكا قد هبطت هبوطا حادا فى عام ١٩٥٧ عما كانت عليه فى الثلاث سنوات السابقة : ويرجع هذا بالدرجة الأولى لبداية ظهور الانتاج المحلى المصرى من الاطارات بعد أن تم الاتفاق فى عام ١٩٥٤ بين شركة النقل والهندسة المصرية وشركة اندلاند الأمريكية المندمجة مع شركة مانسفيلد - سادس أكبر الشركات الأمريكية فى هذه الصناعة - لإقامة مصنع بالاسكندرية لانتاج إطارات كاوتشوك سواء الخارجية أو الداخلية منها برأس مال مصرى تساهم فيه الشركة الأمريكية بقدر ضئيل ، على أن تزود تلك الشركة المصنع بجميع الآلات والخبرات الفنية اللازمة لمثل هذه الصناعة - سيأتى الحديث عن تفاصيل هذه الصناعة والمشاركة الأمريكية فيها فى فصل الاستثمارات - التى دعمتها وزارة التجارة والصناعة والمجلس الدائم للانتاج القومى^(٢) . وقد كفلت الحكومة المصرية الحماية لهذه الصناعة بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المطاط الخام والحرير الصناعى اللازم لها . كما أعفت الآلات اللازمة لإقامة المصنع من الرسوم الجمركية مساندة فى إنجاح هذه الصناعة الناشئة فى مصر والثى بدأت تنتج مع نهاية فترة الدراسة نوعيات تضارع المنتجة فى أمريكا ، كما ألزمت المصالح الحكومية باستخدام الاطارات المنتجة محليا ، كلما كان ذلك ممكنا فى حدود الطاقة الانتاجية للمصنع^(٣) .

ويتتبع أرقام واردات مصر من أمريكا من اطارات الكاوتشوك الداخلية الواردة بالجدول رقم(١٥) يتبين أنها مرتبطة إلى حد كبير بواردات الاطارات الكاوتشوك الخارجية فى معظم سنوات الدراسة ، فكلما زادت واردات الإطارات الخارجية زادت بالتعبئة الاطارات الداخلية وكلما انخفضت الأولى انخفضت الأخيرة أيضا ، وإن كان هناك تفاوت طفيف بين واردات النوعين فى بعض السنوات، ويرجع أن الاسباب التى أدت إلى ارتفاع وانخفاض واردات الاطارات الخارجية هى ذات الأسباب التى أثرت على ارتفاع وانخفاض واردات الإطارات الداخلية .

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٩٠ .

(٢) الجمهورية : العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٦ ، الاهرام : بدون عدد ، بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٦ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٠٠ .

سلع غذائية:

ومن السلع التي وردتها أمريكا لمصر أيضا بعض المواد الغذائية. كالقمح ودقيقة والأذرة، ولقد كانت مصر قبل الحرب العالمية الثانية لا تستورد كميات كبيرة من القمح إذ كان الانتاج المحلي يفي بمعظم الاستهلاك، كما فرضت مصر رسوما مرتفعة على واردات القمح الأجنبي حماية للمنتج المحلي الذي كان يزيد عاما بعد آخر، حتى كاد يكفى كافة الاحتياجات، ولكن اختلف الوضع تماما منذ سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إذ أصبحت مصر من الدول المستوردة للقمح والأذرة بكميات كبيرة ويرجع هذا إلى زيادة عدد السكان في مصر وقلة غلة الفدان من الحبوب نتيجة لإنهاك التربة المصرية أثناء الحرب لنقص استيراد الأسمدة اللازمة لخصوبة التربة. وإن كان قد تم استيراد بعض كميات من الأسمدة بصعوبة في فترة الحرب وظفت معظمها لتسميد الأراضي المزروعة قطنًا. وفي فترة الدراسة زاد اعتماد مصر على الحبوب المستوردة من قمح وأذرة وكانت كندا وأستراليا من أولى الدول توريدا لتلك السلع^(١). وإن كانت أمريكا قد وردت إلى مصر مقادير ما من القمح والأذرة في أوائل فترة الدراسة، إلا أنها تزايدت في أوائل الخمسينيات. وقد توقف إمكانية استيراد مصر من أمريكا على مدى توافر ما لديها من دولارات، والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من القمح ودقيقة - مقدارًا وقيمة - في السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧ :

الجدول رقم (١٦)

واردات القمح ودقيقة لمصر من أمريكا

السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من القمح		حصة أمريكا من واردات مصر من القمح	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنية	المقدار بالطن	القيمة بالجنية
١٩٤٦	٢٠٥	٥٣٧٧	٢٠	٧٢٠
١٩٤٧	٦	٣٥٠	١/٦ طن	١٢
١٩٤٨	٧٠٠	٣٢.١٧١	٧٨٦٢	٢٨٣١٥٦
١٩٤٩	٢٩٠٣٤	٨٥٢٤٥٧	٥	٢٠٠
١٩٥٠	٣/٤ طن	٢٢	١٤	٥٥٨
١٩٥١	٢٣٦٥٨٩	٨٣٣٤٧٨	١	٣٥
١٩٥٢	٢١٧٨٦٢	١٠٠٥٩٠١٨	٧٢٥٧	٣٧٢٩٤٤
١٩٥٣	٢١٤٦٣٥	١٠٢٠٥٠٧١	٢٦٤٩٨٠	١٢٨٧١١٠
١٩٥٤	٩٥٩٠	٢٥٤٤٠٩	٩٢١١	٤٥٨٣٤٥
١٩٥٥	--	--	--	--
١٩٥٦	١٣٧٧٣١	٣٦٧٧٤٣٣	٨	٢٧٥
١٩٥٧	٢٨٨٠٠	٨٦٤٧٣٤	٩٨	٤٣٥٤

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، سنوات من ١٩٤٦ - ١٩٥٧، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ٤١ .

من الجدول رقم (١٦) يتبين أن مصر استطاعت استيراد حوالي ٢٠٠ طن من القمح من أمريكا عام ١٩٤٦ نتيجة لاتفاقها مع بريطانيا على تخصيص مبالغ معينة من الدولارات لاستيراد القمح خارج الحصة المعتمدة لها من العملات الصعبة . وفي عام ١٩٤٧ هبط ما استوردته مصر من أمريكا هبوطا حادا ليصل إلى ستة أطنان ، ويرجع ذلك إلى إصدار الحكومة الأمريكية قرارا في ذلك العام بتخفيض صادراتها من القمح لوجود ضائقة عالمية في المواد الغذائية ، والتي أثرت على واردات مصر من القمح بصفة عامة من جميع الدول الموردة للحبوب ، فجاء إجمالي ما استوردته مصر من القمح عام ١٩٤٧ ٤٠٠٠ طنًا في حين أنها استوردت ٩٤٠٠٠ طن في عام ١٩٤٦^(١) .

وبعد أن زاد ما وردته أمريكا لمصر من القمح في السنتين التاليتين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ إذا به ينخفض انخفاضًا حادا حتى كاد أن يكون منعدما عام ١٩٥٠ . وقد يفسر ذلك بأن سنة ١٩٥٠ تعد ذروة سنوات الحرب الكورية التي كانت أمريكا طرفا رئيسيا فيها وبالتالي عملت على إمداد قواتها الموجودة في آسيا بكميات كبيرة من القمح علاوة على ما احتفظت به داخل البلاد لتكوين مخزون احتياطي لفترة الحرب - إذ أن القمح من أهم السلع الغذائية الاستراتيجية التي تحرص الدول على تخزينها في فترات الحروب - مما أدى إلى عدم توافر فائض لديها للتصدير في ذلك العام . ولكن اعتبارا من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٣ زادت كميات القمح التي استوردتها مصر من أمريكا زيادة هائلة إذ قاربت على ربع مليون طنًا في المتوسط ، وهي أكبر كميات من القمح وُردت من أمريكا طوال فترة الدراسة . وربما يرجع ذلك إلى زيادة حصيد مصر من الدولارات نتيجة لزيادة صادراتها من القطن إلى أمريكا في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، وقد انعكس ذلك على إمكانية مصر من استيراد المزيد من بعض السلع من أمريكا ومن بينها القمح .

لم تستمر الزيادة فيما وردته أمريكا من القمح لمصر ، إذ سرعان ما هبط هبوطا ملحوظا في عام ١٩٥٤ وتوقف في عام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ نحو تحديد المساحات المزروعة قطنًا بـ ٣٥٪ من إجمالي مساحات الأرض المزروعة وذلك لاتاحة فرصة أكبر لزيادة المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وخاصة القمح . ومع أن قرارات الحكومة بتحديد المساحة لم يكن يلتزم بتطبيقها بدقة ، إذ أن كبار الملاك كانوا يتحايلون على قرار الحكومة وذلك بإدخال مساحة الأراضي البور ضمن المساحات المزروعة ، إلا أن سياسة الحكومة بدأت تأتي أكلها إذ زاد إنتاج القمح المحلي وأصبح يسد جزءا أكبر من احتياجات البلاد ، لذا قل المستورد من الخارج . وإن كانت مصر لم

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٤١ ، مجلة غرفة القاهرة : السنة

الثانية عشرة - العدد الثامن ، أكتوبر ١٩٤٧ ، ص ١٠٤٨ .

تستورد من أمريكا قمحا عام ١٩٥٥ فليس معنى هذا أن الانتاج المحلي أصبح يفي بكل حاجات الاستهلاك^(١) ولكن مصر استمرت في استيراد كميات من القمح جاءت من مصادر أخرى نتيجة للازدياد المضطرب في أعداد السكان^(٢).

ونظرا لتناقص مخزون القمح لدى مصر ، استوردت في عام ١٩٥٦ حوالي ٢٤٢٠٠٠ طناً جاء أكثر من نصفها من أمريكا ومع أنها استوردت في العام التالي (١٩٥٧) ، ٧٠٠ ألف طناً من القمح ، فقد جاء معظمه من دول الكتلة الشرقية وخاصة روسيا التي أصبحت مصر تعتمد عليها في استيراد القمح من عام ١٩٥٥ ، إلا أن الوارد من أمريكا قد قل بدرجة كبيرة في عام ١٩٥٧ وذلك لاضطراب العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين منذ تأميم مصر لشركة القناة وتجميد أمريكا الأرصدة المصرية لديها وامتناعها عن الإفراج عن أجزاء منها لاستيراد ما محتاجه مصر من القمح^(٣).

وفضلا عما وردته أمريكا إلى مصر من القمح ، وردت إليها أيضا كميات من دقيق القمح تذبذبت كمياتها في السنوات من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ صعودا وهبوطا لتأثرها لنفس العوامل التي أثرت علي واردات القمح إلى حد كبير ، وبلغت أكبر كمية لها عام ١٩٥٣ حيث أنها جاءت أعلى مما وردته من قمح لمصر في ذات العام ، الأمر الذي دعا أصحاب المطاحن المحلية بتقديم احتجاجات لوزارة التموين يشكون من منافسة الدقيق المستورد للانتاج المحلي ، فأصدرت لجنة التموين العليا في ديسمبر من نفس العام قرارا بتخفيض استيراد الدقيق وخاصة الأنواع الفاخرة منه التي تقوم المطاحن المحلية بانتاج مثلتها ، ولكن ما لبثت نتائج هذا القرار تأتي ثمارها إلا وقامت وزارة التموين في يونيه ١٩٥٤ ، باستيراد عشرة آلاف طناً من الدقيق الفاخر ، جاء معظمه من أمريكا بإدعاء أن ثمنه يقل كثيرا عن المنتج محليا ، فعادوا أصحاب المطاحن المصرية شكواهم من تصرف وزارة التموين وأوضحوا أن هذا الإجراء أضر بمصالح البلاد ، إذ عطل المطاحن المصرية عن العمل وقلل من فرص تشغيل الأيدي العاملة ، لما كان له من تأثير علي تصريف المخزون من القمح لدي مصر ، وأرجعوا رخص أثمان الدقيق المستورد إلى تدعيم الحكومة الأمريكية له ، كذلك رخص أثمان القمح في الخارج وأنه من الأصوب لمصر استيراد القمح عن الدقيق لتشغيل مطاحنها

(*) كما يرجع أيضا نقص استيراد مصر من القمح الي حصولها علي كميات منه عن طريق برنامج العون الأمريكي كما سيأتي تفصيله في فصل المساعدات .

(١) USNA, D.O.S., 874.00-TA / 10-852 : Report from American Embassy, Cairo regards Agricultural imports and Exports in Egypt, dated 8/10/1952, p.16.

وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ٥٩ .

(٢) نفس المصدر : عام ١٩٥٧ ، ص ٤٣ .

والاستفادة بما يتخلف من عملية الطحن من الخالة والسن تستخدم كعلف للحيوان وما يفيض عنهما يمكن تصديره للخارج والحصول على عملات أجنبية^(١) أخيراً استجابت وزارة التموين لطلب أصحاب المطاحن المصرية وأوقفت استيراد الدقيق من أمريكا عام ١٩٥٥ واستوردت كميات قليلة منه في العامين التاليين وأن زادت في عام ١٩٥٧ بعض الشيء عن عام ١٩٥٦.

ومن السلع الغذائية الأخرى التي استوردتها مصر من أمريكا الأذرة ، التي تراوحت كميات الوارد منها ما بين ٤٠٠ . ٣١٤٠٠٠ طنًا في السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦^(٢) . لاستخدامها في صناعة الخبز وذلك بخلطها مع دقيق القمح لرخص أثمانها وتعويض النقص في كميات القمح - إلى حد ما - في بعض السنوات.

إلى جانب واردات مصر من أمريكا من بعض السلع الغذائية التي أمكن الحصول عليها عن طريق القنوات التجارية العادية ، ثم عقد اتفاقات خاصة بين البلدين لتبادل السلع المصرية بالقمح أو الأذرة الأمريكية . كما دارت مناقشات حول عقد بعض الاتفاقات الأخرى لم يوفق البلدان في إتمامها لأسباب متعددة . . ففي عام ١٩٤٧ جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء المصري أثناء تواجده بنيويورك وبين الجهات المختصة بأمريكا للتعرف على إمكانية توريد كميات من القمح من أمريكا لمصر مقابل استيراد بعض السلع المصرية ، إلا أن الظروف الخاصة بعام ١٩٤٧ - السابق ذكرها عند الحديث عن واردات القمح - حالت دون أخذ خطوات إيجابية في هذا الشأن^(٣) .

ولما كان إنتاج مصر من الأرز آخذًا في الزيادة في الأربعينيات ، حتى أصبح يكفي الاستهلاك المحلي ويحقق فائضًا يمكن توجيهه للتصدير ، ونظرًا لجودته وتطور صناعة تبييضه في مصر ، أصبح يلي القطن في الأهمية في قائمة الصادرات المصرية - رغم القيود التي فرضتها الحكومة المصرية التي تقضى بضرورة سداد أثمان بيعة بالعملات الصعبة - فزادت المساحات المخصصة لزراعته عام ١٩٤٨ عما كانت عليه عام ١٩٣٩ ، فبعد أن كانت تلك المساحة تبلغ ٥٤٧٠٠٠ فدانًا عام ١٩٣٩ ، زادت لتصل إلى ٧٨٦٠٠٠ فدانًا في عام ١٩٤٨ ، أي بزيادة تقدر بـ ٢٣٩٠٠٠ فدانًا بنسبة ٤٣.٧٪^(٤) .

(١) الجمهورية : العدد ٣٤٩ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٥٤ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة عوم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، سنوات من ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ، صفحات متفرقة .

(٣) الأهرام : العدد ٢٢٣٢٦ بتاريخ ٧/٢٩/١٩٤٧ .

(٤) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٩ ، ص ١٠٧ .

ولما كانت مصر تعاني من عجز في كميات القمح والأذرة ، فكرت في مبادلة فائض محصول الأرز في استيراد تلك السلع من أمريكا وقد تم عقد اتفاق في يونيه ١٩٤٨ بين الحكومتين على أن تأخذ أمريكا ٨٠٠٠٠ طنًا من الأرز المصري المبيض مقابل سداد مبلغ ٩ مليون دولارًا أمريكيًا ثلثا لنصف الكمية وتورد لمصر ٥٠ ألف طنًا من الأذرة ثلثا للنصف الثاني ، وقد تم توقيع الاتفاق بالاسكندرية ، مثل الجانب المصري وكيل وزارة التجارة والصناعة لشئون التموين ومثل الجانب الأمريكي ممثل إدارة مخازن الجيش بوزارة الحرب الأمريكية ، واتفق الطرفان على أن تشحن كميات الأرز المصري المتفق عليها على سفن أمريكية لإرسالها إلى مناطق الشرق الأقصى الواقعة تحت احتلال القوات الأمريكية^(١) .

وفي الوقت الذي ناهضت فيه أمريكا في عام ١٩٤٩ مشروع إنشاء إدارة دولية لتصريف السلع الزراعية المقترحة من مؤتمر الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة لمساعدة الدول التي تعاني من نقص في الحبوب وذلك لاعتبارات خاصة متعلقة بشئون إنتاج أمريكا الزراعي وسياستها الزراعية ، فضلت عقد اتفاقات ثنائية مع الدول لتصريف فائض حاصلاتها الزراعية واستبدالها بما تحتاجه من سلع من تلك الدول ، ومن هذا المنطلق دخلت أمريكا في مفاوضات مع الهند في نفس العام لعقد اتفاق يقضى بتوريد أمريكا الفوري لكميات من القمح للهند مقابل استبدالها ببعض السلع الهندية كالمايكا ، تورد خلال عدة سنوات وذلك حرصا من أمريكا لدرء خطر الشيوعية عنها وحتى تقف الهند كحاجز أمام التوسع الشيوعي في آسيا بعد أن أصبحت معظم أراضي الصين تابعة للشيوعية ، فما كان من المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن إلا أن تقدم للسفير المصري هناك باقتراح بمبادرة السفارة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد اتفاق مماثل بعد التشاور مع الحكومة المصرية موضحا أهمية عقد مثل هذا الاتفاق لاستبدال بعض السلع المصرية كالمنجنيز والفوسفات والأرز المبيض مقابل حصول مصر على ما تحتاجه من قمح من أمريكا ، إذ أن القطن الذي يعد أهم مورد لمصر للدولارات الأمريكية مقيد بنظام الحصص الأمريكي . وحيث أن دوائر وزارتي الخارجية والتجارة الأمريكية تبديان رغبتهما الدائمة لمعارنة مصر للتخفيف من نظام الحصص وتوثيق الروابط التجارية بين البلدين ، فمن المأمول مساهمتها في مساعدة مصر للتوصل لعقد مثل هذا الاتفاق . كما أوضح أن مصر لا تقل أهمية عن الهند باعتبارها مفتاح الشرق الأوسط وأن علي

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ ج٢ ، بشأن حاجة مصر من القمح والأذرة من الولايات المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ ، مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة عشرة - العدد ١٤٢ ، يولييه ١٩٤٨ ، ص

أمريكا مساندة مصر في حل مشاكلها الاقتصادية حتى تسد الثغرات التي قد تستغلها الشيوعية للدخول لمصر ، وبالتالي مدُ نفوذها لمنطقة الشرق الأوسط ككل^(١) . وقد رفع السفير المصري هذا الاقتراح لوزارة الخارجية المصرية ، التي قامت بدورها بإحالتة إلى الوزارات المعنية لدراسته وبعد أن أتمت تلك الوزارات الدراسات الخاصة بالاقتراح ، تقدمت بمذكرة لوزارة الخارجية موضحة فيها مدي احتياج مصر لكميات من القمح والأذرة وصعوبة الحصول علي كل الاحتياجات لعدم توافر دولارات أمريكية كافية ، ورحبوا بمبادلة بعض السلع المصرية بالقمح والأذرة الأمريكية ، كما قدموا بيانات مفصلة عن احتياجات مصر من هاتين السلعتين في عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ والثلاث أعوام التالية ، لكي تكون الوزارة علي بينه بالاحتياجات المصرية من الحبوب عند محاولة عقد اتفاق مع أمريكا^(٢) .

وبعد أن تم الاتفاق بصفة مبدئية في عام ١٩٥٠ بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التموين والحكومة الأمريكية ممثلة في إثني عشرة شركة عالمية مرشحة من قبلها ، لتوريد كميات من قمح أمريكي لمصر مقابل كميات من الأرز المصري المبيض ، علي ألا تبدأ مصر في إرسال شحنات الأرز المتفق عليها إلا بعد استلامها لمقادير القمح الأمريكي بميناء الإسكندرية ، إلا أنه في نوفمبر من نفس العام عدلت وزارة التموين عن الموافقة علي إتمام هذا الاتفاق نظرا لمحارلة الشركات الأمريكية بخس أسعار الارز المصري في الوقت الذي رفعت فيه أسعار القمح الذي سيورد من أمريكا . لذا لم يتوصل الطرفان إلى إتمام المبادلة المتفق عليها^(٣) .

وقد وافقت الحكومة الأمريكية في نهاية عام ١٩٥٥ على توريد كميات من القمح لمصر مقابل دفع أثمانها بالجنيه المصري -ليس عن طريق المبادلة بسلع مصرية- طبقا لقانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكي والذي سيتم الحديث عنه بالتفصيل في فصل المساعدات. وقد تم الاتفاق بين الدولتين على شراء مصر كميات من القمح الأمريكي تقدر بـ ٢٨٠.٠٠٠ طن، ترسل إليها علي عدة شحنات، وقد وصل بعض تلك الشحنات خلال عام ١٩٥٦^(٤). ومن المرجح أن باقي الشحنات لم ترد إلي مصر حتى نهاية فترة الدراسة، إذ ربما يكون قد ارجىء إرسالها نظراً لاضطراب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين -إلى حد ما- مما أثر على حجم المعونات الأمريكية إلي مصر .

-
- (١) وثائق وزارة الخارجية : محفوظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٢٨ (سري جدا) . مذكرة معده بمعونة المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن مرفوعه إلي السفير المصري بواشنطن بتاريخ ١٩٤٩/١١/٦ .
(٢) نفس المصدر : نفس المحفظه والملف ، بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ .
(٣) الاهرام : العدد ٢٣٣٦٥ بتاريخ ١٠/٢٣ / ١٩٥٠ . ٢٣٣٩٩ بتاريخ ١١/٢٦ / ١٩٥٠ .
(٤) نفس المصدر: بدون عدد بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٦ .

مستلزمات الانتاج :

شكلت مستلزمات الانتاج جزءاً لا بأس به في إجمالي واردات مصر من أمريكا ، وتمثلت أهمها في الأخشاب والأصباغ من قطران الفحم وآلات متعددة الأغراض . ففيما يتعلق بواردات الأخشاب ، كانت تعد تجارة الأخشاب المستوردة تجارة قديمة في مصر احتكرتها بعض بيوت الاستيراد لفترات طويلة وحيث أن مصر تفتقر إلى الغابات ونتاجها ضئيل من الأخشاب التي تصلح لعمليات البناء والأثاث بينما تميزت الأخشاب المستوردة بجودة نوعياتها ومقاساتها التي تلائم مختلف أغراض الاستهلاك والتي يستخدم آلات ضخمة متطورة في تقطيعها وأعدادها للاستعمال . وقد زادت مقادير الأخشاب التي استوردتها مصر في فترة الدراسة لا زيادة حركة العمران عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية . ورغم ما بذلته وزارة الزراعة من مجهودات لإجراء تجارب متعددة لزراعة الأشجار الصالحة لانتاج الأخشاب في المناطق الصحراوية ، إلا أن مصر ظلت تعتمد بالدرجة الأولى على الأخشاب المستوردة ، وقد عملت مصلحة الجمارك المصرية على زيادة الاهتمام بهذه التجارة فخصصت لها أرصفة بميناء الاسكندرية وانشأت مكتبا خاصا للإشراف على واردات تلك السلع كما أقامت وزارة الزراعة قسما بميناء الإسكندرية عرف « بالمحجر الزراعى للأخشاب » لفحص رسائل الأخشاب المستوردة للتأكد من خلوها من الآفات التي تصيبها وتبخيرها قبل دخولها للبلاد ورفض الأنواع التي لايجدى فيها التبخير . وقد استوردت مصر من أمريكا نوعا واحداً من الأخشاب غير الفيليري الذي يزيد سمكه عن خمسون مليمترا والمعروف بالبيتش باين ، ومثلت واردات أمريكا من هذا النوع في فترة الدراسة ما يقرب من ٧٪ من إجمالي واردات مصر من الأخشاب ، إذ أن واردات مصر من الأخشاب بأنواعها : كالزان والسويدي والبياض والأرو ، وردت من دول شمال أوروبا كفنلندا والسويد والنرويج كذا من دول أخرى كتشيكوسلوفاكيا وروسيا ورومانيا وكندا واليابان ، ومع هذا سيطرت بريطانيا - إلى حد كبير - على تجارة الأخشاب المصرية إذ أن واردات مصر من الأخشاب كانت تدفع أثمانها بالاسترليني حتى لو كانت من دول العملة الصعبة ، فيما عدا ما يستورد من أمريكا فكانت تسدد أثمانه بالدولار ، حيث جرت العادة أن يتم استيراد الأخشاب عن طريق بريطانيا حتى لو كانت من السويد أو فنلندا أو غيرها ، لأن بريطانيا هيمنت على تجارة الأخشاب الأوروبية^(١) . والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من الأخشاب - البيتش باين - الصالحة للبناء والأثاث في الفترة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ :

(١) نفس المصدر : عامي ١٩٤٧ ، ص ٩٣ ، ١٩٤٩ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

جدول رقم (١٧)

واردات مصر من أمريكا من الأخشاب البيتش باين (غير الفيليري الذي سمكه أكثر من ٥٠ ميللنتر)

السنة	حصة أمريكا من صادرات مصر من الأخشاب		السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من الأخشاب	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنية		المقدار بالطن	القيمة بالجنية
١٩٤٦	١٢٩٣	٣١١	١٩٥٢	٢٧٢٤	١١٩٥٥٩
١٩٤٧	١٤٤٢	٣١٨٦	١٩٥٣	١٤٤٧	٥٥٦٥٧
١٩٤٨	٧٨٧	٢٠٨	١٩٥٤	٢٤٦٢	٩٠٢٤٣
١٩٤٩	٣٨٢٦	١٥٤٦٣	١٩٥٥	٣٨١٨	١٤٦٩٩٢
١٩٥٠	٦٧٤	٢١١٩٢٢	١٩٥٦	١٨٦٥	٦٦١٢٥
١٩٥١	٢٢٩٤	٨٠٣٣	١٩٥٧	١٢٦	٥١١١٦

المصدر : وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية أعوام من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ . صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٧) يتبين أن مصر قد استوردت مقادير كبيرة من الأخشاب في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، وهي تعد أكبر كميات وردت خلال فترة الدراسة . وقد يرجع ذلك إلى اشتداد الطلب على جميع أنواع الأخشاب المستوردة في السوق المصرية بصفة عامة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد أن كاد يتوقف استيراد الأخشاب في فترة الحرب لأنها تشغل حيزا كبيرا في السفن عند النقل ، في الوقت الذي كانت تعطى فيه الأولوية لنقل السلع الخاصة بالمجهود الحربي . ولكن واردات الأخشاب من أمريكا هبطت هبوطاً حاداً في عام ١٩٤٨ وربما يرجع ذلك لتوافر كميات كبيرة من الأخشاب السابق استيرادها في الأعوام السابقة . ثم ما لبثت ان ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في السنتين التاليتين ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، عما كانت عليه في عام ١٩٤٨ . وإن ظلت أقل بكثير من مستويات ماكانت عليه في أول سنوات الدراسة .. أما عن الفترة ١٩٥١ وحتى ١٩٥٧ فقد جاءت وارداتها في المتوسط حوالي ٢٢٦٠ طناً ، وتعد واردات مصر من الأخشاب الأمريكية ضئيلة بصفة عامة نظراً لأن أمريكا لا تدرج ضمن مجموعة الدول الرئيسية التي تورد الأخشاب إلى مصر .

ومن مستلزمات الإنتاج الأخرى التي وردتها أمريكا لمصر بخلاف الأخشاب ، أصباغ من قطران الفحم التي تدخل في صباغة المنسوجات ، لذا فهي تعد من مستلزمات صناعة النسيج التي تمت في مصر منذ الحرب العالمية الثانية . وكانت بريطانيا أولي الدول توريداً لهذه السلعة لمصر تلتها سويسرا وجاءت أمريكا في المرتبة الثالثة^(١) . وقد تذبذبت كميات ما استوردته مصر من أمريكا في فترة

(١) نفس المصدر : عامي ١٩٤٧ ، ص ٨١ ، ١٩٥٥ ، ص ٩٢ .

الدراسة من عام لآخر وفقا لمدى توافر الدولارات الأمريكية لديها ، إذ تراوحت الكميات ما بين ٢٠ ، ٩٦ طنًا ، وخصوصا أنه كان من المتاح لمصر استيراد تلك السلعة من بريطانيا بالسترليني - الذي كان لمصر رصيذا كبيرا منه في فترة ما بعد الحرب - دون اللجوء لاستيرادها بالعملة الصعبة ، والجداول التالي يبين حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم - مقداراً وقيمة - خلال الفترة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ :

جدول رقم (١٨)

واردات مصر من أمريكا من أصباغ من قطران الفحم ١٩٤٦-١٩٥٧

السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم		السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنية		المقدار بالطن	القيمة بالجنية
١٩٤٦	٩٠	٥٧٢٩٧	١٩٥٢	٢٢	٢٨٧٦٨
١٩٤٧	٧١	٩٣٦٥٧	١٩٥٣	٤٦	٥٨٣٠٧
١٩٤٨	٦١	٦٥٧٥١	١٩٥٤	٥٥	٦٢٧٨٩
١٩٤٩	٩٦	١٠٢١٠٨	١٩٥٥	٣٧	٤٠٠٤٤
١٩٥٠	٤٧	٥٩٤٢٩	١٩٥٦	٧٣	٥٩٩٧٧
١٩٥١	٦٥	٧٤٤٤٢	١٩٥٧	٥٤	٦٠٣٦٢

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ٢٩٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ص ٣٤٢ ، عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ص ٢٨٠ ، عام ١٩٥٢ ، ص ١٢٨ ، عام ١٩٥٣ ، ص ٢٨ ، عام ١٩٥٤ ، ص ٢٣٣ ، عام ١٩٥٥ ، ص ٢٣٧ ، عام ١٩٥٦ ، ص ٢١٢ عام ١٩٥٧ ، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ صفحات متفرقة .
من الجدول رقم (١٨) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من أصباغ من قطران الفحم بلغت في المتوسط خلال سنوات الدراسة ٦٥.٨ طنًا ، فيما عدا عامي ١٩٥٢ الذي هبطت فيه عن هذا المتوسط بمقدار الثلث وعام ١٩٥٥ الذي هبطت فيه عن المتوسط بنسبة ٤٣٪ تقريبا ، وربما يرجع ذلك لاستيراد مصر كميات أكبر من هذه السلعة من مصادر أخرى في هذين العامين وتوفير الدولارات الأمريكية لاستيراد سلع من أمريكا ترى مصر أنها أكثر أهمية ولا تستطيع الحصول عليها من دول أخرى .

علاوة علي ما وردته أمريكا من مستلزمات الإنتاج كالأخشاب والأصباغ من قطران الفحم ، وردت إليها من تلك المستلزمات أيضا الآت متعددة الأغراض ، أتت في مقدمتها الآت وطملمبات ثابتة للاحتراق الداخلي والتي تعد من أكثر الآلات التي استوردتها مصر في فترة الدراسة لرخص أنماها ، حيث أنها تدار بالكبروسين وتصلح لعدة أغراض - زراعية وصناعية - فهي تدخل في

صناعة روافع المياه اللازمة للري . كما تدخل في صناعة المولدات الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع.

وتصدرت بريطانيا قائمة الدول الموردة لمصر لمثل هذه الآلات تلتها أمريكا فسويسرا . كذلك استوردت مصر من أمريكا مولدات ومحركات ومحولات كهربائية تستخدم في العديد من الصناعات التي بدأت في مصر منذ الثلاثينيات بعد أن وفرت لها الحكومة نوعاً من الحماية ، هذا فضلاً عما استوردته مصر من أمريكا من آلات وأنوال نسيج لازمة لصناعة المنسوجات علي نطاق واسع بعد أن بدأت تنمو تلك الصناعة في مصر - كما سبق ذكره - وتسد جزءاً كبيراً من الاستهلاك المحلي من عدة نوعيات من المنسوجات ، مما تطلب زيادة استيراد أعداد أكبر من تلك الآلات التي جاءت غالبيتها من بريطانيا التي تمتلك صناعة منسوجات متطورة وعريقة وفي نفس الوقت تعدّ من أكبر الدول انتاجاً للآلات الخاصة بها ، ثم أعقبتها أمريكا كشاني دولة في توريد آلات النسيج تلتها سويسرا . أي أن ذات الدول الثلاث بذات الترتيب اشتركت في إمداد السوق المصرية بمعظم ما تحتاجه من تلك النوعيات من الآلات^(١) .

وقد تراوحت قيمة ما استوردته مصر من أمريكا من الآلات وطلبها ثابتة للاحتراق الداخلي في فترة الدراسة ما بين ٨٢٠٠٠ ، ٤١٦٠٠٠ جنيه ، جاءت نسبتها لإجمالي ما استوردته مصر من هذه الآلات ما بين ٥.٥ ٪ ، ٢٧.١ ٪ ومن الملفت للنظر أن أعلى قيمة لم تسجل أعلى نسبة وربما يرجع ذلك إلي أن الارتفاع في إجمالي المستورد جاء أكبر من الارتفاع في حصة أمريكا ، كما أن أقل قيمة لم تسجل هي الأخرى أقل نسبة ، ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الانخفاض في إجمالي ما استورد كان أكبر من الانخفاض في حصة أمريكا^(٢) .

وفيما يتعلق ب وارداتها من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية فقد تراوحت قيمتها في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ ما بين ٤٠٠٠ ، ٤٠٠٠٠ جنيه ، وإذا ترتفع ارتفاعاً كبيراً في الفترة التالية ١٩٥٢ - ١٩٥٧ لتتراوح ما بين ٦١٠٠٠ ، ٣٤٧٠٠٠ جنيه ، وقد يعزى ذلك إلى زيادة إهتمام الحكومة باستيراد مثل هذه النوعيات من الآلات وذلك بتخفيض الرسوم المفروضة عليها ضمن ما قامت به من تخفيضات علي مستلزمات الانتاج بصفة عامة . وجاءت نسبة حصة أمريكا لإجمالي المستورد في فترة الدراسة ما بين ٥.٣ ٪ ، ٣٤.٩ ٪ ، وفي الوقت الذي سجلت فيه أعلى قيمة لحصة أمريكا أعلى نسبة لم تسجل أقل قيمة أقل نسبة ، نظراً لأن الانخفاض في قيمة إجمالي المستورد كان أكبر من الانخفاض في قيمة حصة أمريكا . أما

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ١٤٣ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية . السنوات من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة

بالنسبة لواردات مصر من أمريكا من آلات وأنوال النسيج فقد جاءت بقيم ضئيلة في الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ ، إذ تراوحت ما بين ٦٣٢ ، ٤١٨٧ جنيه ، ومع أنها قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في الخمسينيات لتتراوح ما بين ١٨٥٠٠٠ ، ٥٧٩٠٠٠ جنيه من عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٧ وأن تفاوتت من عام لآخر ، إلا أنها ظلت تمثل نسبة ضئيلة لإجمالي ما استوردته مصر في فترة الدراسة بصفة عامة لاستثمار بريطانيا بتوريد معظم احتياجات مصر من هذه النوعية من الآلات^(١) . وقد حاولت أمريكا في الخمسينيات بداية الاهتمام لزيادة نصيبها من تلك الآلات حتى تتمكن تدريجيا من كسر احتكار بريطانيا لتوريدها .

بعض أنواع من الوقود:

استوردت مصر من أمريكا أيضا في فترة الدراسة أنواع مختلفة من الوقود المعدني كزيت التشحيم والفحم الحجري والانثرايسيت وبعض أنواع الوقود السائل كالبنزين والديزل والمازوت ، وأن تفاوتت أهمية ما وردته أمريكا لمصر من الوقود من نوع لآخر ومن عام لآخر . . وقد جاء اهتمام الحكومة باستيراد أنواع متعددة من الوقود لضرورته في تشغيل المصانع التي بدأ يزيد نشاطها - إلى حد ما - في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تمكنت من تجديد العديد من الآلات واستيراد آلات حديثة ، وتوافر المواد الخام بعد رفع القيود التي كانت مفروضة في فترة الحرب علي الصادرات والواردات المصرية من قبل مركز تموين الشرق الأوسط . كذلك ما قامت به الحكومة من عام ١٩٥٢ لتشجيع الصناعات القائمة وإدخال صناعات جديدة بمصر مثل صناعة الحديد والصلب . هذا فضلا عن استخدام الوقود في تشغيل مختلف وسائل النقل ، والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من بعض أنواع الوقود المعدني - مقدار وقيمة - ونسبتها إلى إجمالي ما استوردته مصر منها في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ :

(١) نفس المصدر : نفس السنوات ، صفحات متفرقة .

جدول رقم (١٩)

واردات مصر من أمريكا من بعض أنواع الوقود المعدني
من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧

حصة أمريكا من واردات مصر من الفحم الحجري والانتراست وسنيتها للاحتياج				حصة أمريكا من واردات مصر من الزيوت المعدنة للتشغيل وسنيتها للاحتياج				السنة
النسبة /	القيمة بالجنية	النسبة /	المقدار بالطن	النسبة /	القيمة بالجنية	النسبة /	المقدار بالطن	
٨.٣	٩٨.٠٠٠	٧.٣	١٩.٠٠٠	٩٨.٩	٥٩٣.٠٠٠	٩٩.٤	٢٤٦.٠٠	١٩٤٦
٥٧.٣	١.٦٣.٠٠٠	٥١.٣	١٧٩.٠٠٠	٨٩.٧	٥٩٩.٠٠٠	٨٤.٤	٢٥٦.٠٠	١٩٤٧
-	٣٣٣.٠٠٠	١٦.١	٥٩.٠٠٠	٩٠.١	٨٩١.٠٠٠	٨٨.٨	٣٣.٠٠٠	١٩٤٨
-	--	-	--	٧٥.٦	٧١٦.٠٠٠	٧٢.٣	٢٤.٠٠٠	١٩٤٩
-	--	-	--	٨١.٩	٨.٩.٠٠٠	٧٩.٧	٢٦.٠٠٠	١٩٥٠
٢٢.٦	٤.٥.٠٠٠	١٧.٦	٤٥.٠٠٠	٧٩.١	١١.١.٠٠٠	٧٥.٨	٣٣.٠٠٠	١٩٥١
١٣.٤	١٧٧.٠٠٠	١١.٣	٢١.٠٠٠	٨٥.١	١٣٢٦.٠٠٠	٨٤.٦	٣٤.٠٠٠	١٩٥٢
١.٢	٤٨٤٥	.٨	٥٩٣	٨٣.١	١.٧٥.٠٠٠	٨٥.١	٢٥.٠٠٠	١٩٥٣
٥٢.١	٣٨٩.٠٠٠	٤٧.٧	٥٩.٠٠٠	٨٥.٥	١.٤٥.٠٠٠	٨٦.٠	٢٨.٠٠٠	١٩٥٤
٢٨.٦	١٨١.٠٠٠	٢٦.٣	٢٧.٠٠٠	٧٧.٦	٨٢١.٠٠٠	٧٢.٨	٢٥.٠٠٠	١٩٥٥
٤٦.٦	٢٤٧.٠٠٠	١٦.٦	٣.٠٠٠	٧٣.٣	١١٧.٠٠٠	٦٨.٥	٣٣.٠٠٠	١٩٥٦
٢٦.٦	٢٨٦.٠٠٠	٢٨.٢	٣٤.٠٠٠	٩٢.٣	١٤٩٣.٠٠٠	٩١.٧	٣٥.٠٠٠	١٩٥٧

المصدر : وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة ، مصلحة عموم الاحصاء النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٩) يتبين ان ما استوردته مصر من أمريكا من زيوت التشحيم تراوحت في فترة الدراسة ما بين ٢٤.٠٠٠ ، ٣٥.٠٠٠ طنًا ، وجاءت بمتوسط سنوي قدره ٢٨٨٥٠ طنًا. وتشير نسبة حصة أمريكا للاجمالي بأن معظم ما استوردته مصر من هذا النوع من الوقود جاء من أمريكا ، إذ سجلت حصتها في غالبية السنوات أكثر من ٧٥٪ وكادت تصل في بعضها إلى كل ما استوردته مصر من هذا النوع ، إذ بلغت ٩٩.٤٪ فيما عدا ثلاث سنوات تراوحت نسبتها ما بين ٦٨.٥٪ ، ٧٢.٨٪ ، أي أن مصر قد اعتمدت بدرجة كبيرة علي أمريكا في تزويدها بما تحتاجه من زيوت التشحيم .

كما يتبين أيضا من الجدول أنه فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من الفحم الحجري والانتراست ، فقد تفاوتت كمياته تفاوتًا كبيرًا من سنة لأخرى في فترة الدراسة . وبلغت أكبر كمية

استوردت في عام ١٩٤٧ ، ويفسر ذلك باعتماد مصر على استيراد الفحم من أمريكا ثم جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الثانية في توريد الفحم لمصر في ذات العام وذلك لظروف تعلقته بالموارد الرئيسيين لمصر وهما ألمانيا وبريطانيا ، إذ خرجت الأولى من الحرب مهزومة وبدأت تحاول إعادة بناء اقتصادها في الوقت الذي خرجت الثانية منهكة من الحرب وبدأت تعمل على استعادة صناعتها لسابق عهدها وبالتالي لم يتوفر لديهما فائض كبير من الفحم للتصدير ، في حين وصلت أقل كمية وردتها أمريكا لمصر عام ١٩٥٣ . ويرجع هذا لانخفاض إجمالي واردات مصر من الفحم بصفة عامة ومن أمريكا بصفة خاصة في ذلك العام . لاستعاضة مصر عن استخدام الفحم بالمازوت في العديد من الأغراض التي كان يستخدم فيها الفحم من قبل ، ثم عاودت واردات مصر من الفحم ارتفاعها في السنوات التالية وبالتالي زادت حصة أمريكا منه بعد أن أنشأت الحكومة مصنعاً لصناعة الحديد والصلب في مصر والتي تعتمد صناعته على الفحم بالدرجة الأولى . لذا أصبحت مصر في حاجة ماسة لاستيراد المزيد من الفحم^(١) . أما عن نسبة مقدار حصة أمريكا إلى إجمالي ما استوردته مصر من الفحم فقد وصلت أعلى نسبة لها إلى نصف إجمالي المستورد تقريبا وأقل نسبة لها تكاد لا تمثل ١٪ من إجمالي المستورد ، بينما يلاحظ أن الكميات المتشابهة في بعض السنوات لم تسجل نفس النسب إذ ارتبط ذلك بمدى ارتفاع أو انخفاض المستورد أي أنه كلما ارتفع الإجمالي قلت النسبة وكلما انخفضت زادت النسبة حتى لو تطابقت كميات حصة أمريكا .

ومن أنواع الوقود المعدني الأخرى التي استوردتها مصر من أمريكا بعض نوعيات من الوقود السائل كالبنزين والديزل والمازوت وقد جاء ماوردته أمريكا في فترة الدراسة من الضالة إذا ما قيس بإجمالي ما استوردته مصر ، وتراوحت كمية حصة أمريكا ما بين ٩ ، ٢٨٠٠٠ طن ، والسبب في ذلك يرجع إلى تمكن مصر من استيراد مثل هذه الأنواع من الوقود السائل من دول أخرى لا تتطلب سداد ائمانها بالدولار ، كذلك زيادة الإنتاج المحلي من البترول ، ومشتقاته نتيجة لنشاط شركات التنقيب في فترة ما بعد الحرب واكتشاف المزيد من الآبار كبريت سدر الذي تم اكتشافه في عام ١٩٤٦ وبدأ يظهر إنتاجه من عام ١٩٤٧^(٢) .

واردات أخرى متنوعة:

لقد جاءت الادوية والعقاقير الطبية ضمن السلع التي استوردتها مصر من أمريكا في فترة الدراسة ، وترجع صناعة الادوية في مصر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى وإن اقتصر آنذاك على

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية . اعوام ١٩٤٧ ، ص ٧٠ ، عام ١٩٥٣ ، ص ٧٥ ، عام ١٩٥٧ ، ص ٥٩ .

(٢) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ٧٠ .

بعض التركيبات البسيطة ، ولكنها نمت بعض الشيء أثناء الحرب العالمية الثانية لتعذر ورود الأدوية بكميات كافية اثناء فترة الحرب ، ومع انتهاء الحرب تعرضت الأدوية المحلية للمنافسة من الأدوية المستوردة التي تيسر ورودها بكميات كبيرة نظرا للتطور المستمر في صناعتها في الخارج . وقد تقدمت تلك الصناعة بمصر - إلى حد ما - من عام ١٩٥٢ لتشجيع الحكومة لها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية علي المواد الكيميائية المستوردة اللازمة لصناعة الأدوية المحلية . فبدأت تسد جزءاً ما وإن ظل متواضعا من احتياجات السوق المصرية من بعض أنواع الأدوية^(١) . لذا استمرت مصر تعتمد علي الأدوية المستوردة من الخارج ، ورغم القيود التي فرضتها مصر علي الاستيراد من عام ١٩٤٧ خاصة من دول العملة الصعبة لم تتأثر واردات الأدوية بتلك القيود إذ اعتبرت من السلع الضرورية . وتصدرت بريطانيا قائمة الدول الموردة للأدوية لمصر في حين احتلت أمريكا المركز الثاني تلتها فرنسا فسويسرا فبلجيكا^(٢) .

ويبلغ متوسط ما وردته أمريكا لمصر من الأدوية والعقاقير الطبية في السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧ ، ٢٢٣.٧ طناً بقيمة بلغ متوسطها ٦٣٣.٠٠٠ جنيهاً ، وتراوحت نسب حصة أمريكا للإجمالي ما بين ٥.١ ٪ ، ١٣.٥ ٪ بالنسبة للمقدار ، ١٢.٢ ٪ ، ٢٥.٧ ٪ بالنسبة للقيمة ومن الملاحظ أن نسب حصة أمريكا لإجمالي القيمة سجلت ضعف نسبتها لإجمالي المقدار في معظم سنوات الدراسة نظرا لارتفاع أسعار الأدوية الأمريكية علي وجه الخصوص في تلك الفترة^(٣) .

ومن بين السلع التي استوردتها مصر من أمريكا في فترة الدراسة التبغ - من دخان وورق دخان - والسجائر . ففيما يتعلق بالتبغ حرمت مصر زراعته منذ تسعينيات القرن التاسع عشر باعتبار استيراده يحقق دخلا ويعد مورداً من موارد الخزانة المصرية وذلك لحرية مصر في رفع الرسوم علي وارداته ، ولجوده اصنافه عن التبغ المزروع في مصر، لذلك اعتمدت صناعة السجائر في مصر علي التبغ المستورد وبصفة خاصة الوارد غالبية من تركيا واليونان ، ولكنه بتغير أذواق المستهلكين في مصر في فترة الحرب العالمية الثانية - لاحتكاكهم بالقوات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها - وتفضيلهم للسجائر المصنوعة من التبغ الفرجينى الأمريكى ، بدأ التبغ الأمريكى يحل محل التبغ التركي واليوناني في السوق المصرية بعد أن نشطت أمريكا في توريد التبغ لمصر في أعقاب الحرب

(١) الأهرام الاقتصادية : العدد ٢٦٥ ، أكتوبر ١٩٥٦ ، ص ٢١ ، حسين خلات : التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث .

الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٧٤ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

لزيادة الاقبال عليه ولانتشار عادة التدخين بين المصريين بسبب الحرب ولزيادة عدد السكان في مصر^(١) . علي أن الحكومة المصرية أعادت اباحة زراعة التبغ من عام ١٩٥٤ تحت شروط معينه ، ومع هذا ظل التبغ المصرى ينتج علي نطاق ضيق ، واستمرت مصر تعتمد علي التبغ المستورد وخاصة الفرجينى لحاجة صناعة السجاير المحلية اليه^(٢) . أما فيما يتعلق بالسجاير ففي الوقت الذي كانت توجد في مصر صناعة قائمة للسجاير ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت مصر تصدر كميات ، وان كانت محدود من السجاير للخارج ، إلا إنها استوردت بعض أنواع من السجاير الأجنبية لتوافقها مع الأذواق المصرية ولكن وارداتها كانت قليلة اذا ما قورنت بواردات مصر من التبغ ، وتلت امريكا بريطانيا في قائمة الدول المورده للسجاير لمصر في معظم سنوات الدراسة . وكتنتيجة لرفع مصر الرسوم الجمركية المفروضة على السجاير المستوردة من عام ١٩٥٤ لتشجيع الصناعة المحلية وتفضيلها وتوظيف الأموال المتاحة لاستيراد السجاير في استيراد التبغ ، انخفضت واردات مصر من السجاير إنخفاضاً كبيراً ، وبالتالي انخفضت واردات السجاير الامريكية التي استعوض عنها إلى حد كبير بتلك المصنوعة في مصر - التي اعتمدت علي التبغ الفرجينى المستورد - الذي زادت وارداته من عام ١٩٥٣ زيادة مضطرده عاما بعد آخر حتى نهاية فترة الدراسة^(٣) .

وقد بلغت واردات مصر من أمريكا من التبغ في فترة الدراسة أعلي كميات لها عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ إذ سجلت في هذين العامين ٦١٣٧ ، ٤٩٠٨ طناً علي التوالي ، وذلك لشدة الطلبات عليه وتعذر استيراده بكميات كبيرة في فترة الحرب ، وإذا بهذه الكميات تنخفض انخفاضاً كبيراً في الفترة التالية ١٩٤٨ - ١٩٥٢ لتصل في المتوسط إلى ١٦١٧ ، ٢ طناً ، ثم بدأت كمياته في الارتفاع التدريجى عاما بعد آخر اعتباراً من عام ١٩٥٣ حتى نهاية فترة الدراسة ، وبلغت أقصى ارتفاع لها عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ إذ جاءت بمقدار ٣٥٧٣ ، ٤٠٠٤ طناً علي التوالي وان ظلت أقل من الكميات الموردة في العامين الأولين من الدراسة^(٤) . وترجع أسباب زيادة واردات التبغ من عام ١٩٥٣ لنفس الأسباب التي سبق ذكرها من تشجيع الحكومة للصناعات المحلية وذلك بتخفيض الرسوم علي مستلزمات الإنتاج . وحيث أن التبغ يعدّ المادة الأولية اللازمة لصناعة السجاير فقد سرى علي وارداته هذا التخفيض .

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٦٥ ، حسين خليل : المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ٧١ .

(٣) نفس المصدر عامى ١٩٤٧ ، ص ٦٥ ، ١٩٥٥ ، ص ٧١ .

(٤) نفس المصدر : السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ص ٦٥ - ٦٦ ، من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ص ص ٢٢-٢٣ ، ٦١ ، ١٣٦ .

٧١ ، من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ص ص ٧٢ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٥٧ ، ٥٨ .

أما عن واردات مصر من أمريكا من السجائر فقد جاء متوسط الكميات المستوردة في الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٣ . ٢٥ ٧٤ طنا ، إذا بهذه الكميات تنخفيض في الثلاث سنوات التالية ١٩٥٤ - ١٩٥٦ لتصل في المتوسط إلى ٥٦.٦٦ طنا أي بانخفاض قدرة ١٧.٥٩ طنا بنسبة ٢٣.٦٩٪ ، وذلك بتأثير ارتفاع الرسوم الجمركية التي فرضتها مصر على السجائر المستوردة من عام ١٩٥٤ وتكاد تكون واردات مصر من السجائر الأمريكية قد انعدمت في عام ١٩٥٧ ، إذ أنها لم تتعد الستة أطنان في ذات العام وذلك لنمو صناعة السجائر المحلية^(١) .

وبالإضافة إلى السلع التي استوردتها مصر من أمريكا والسابق ذكرها ، كانت هناك أيضا بعض الواردات المصرية منها وإن لم تدرج في قوائم احصاءات واردات مصر من أمريكا إذ أنها قد تمت عن طريق اتفاقات خاصة ، فعلى سبيل المثال : كللت بالنجاح الدراسات التي قام بها ممثلوا أمريكا في مركز تومين الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية والمتعلقة باحتياجات السكك الحديدية المصرية من قاطرات وخلافه و إذ تمكنت أمريكا في أولي السنوات التالية للحرب ان تشارك بريطانيا في توريد صفقه القاطرات التي طلبتها مصلحة السكك الحديد المصري مناصفه بينهما وكان قوامها ٤٠ (اربعون) قاطره ، وقد تم في ديسمبر ١٩٤٦ الاتفاق بين المصلحة واحدي الشركات الأمريكية واحدي الشركات البريطانية علي أن تورد كل من هاتين الشركتين عشرون قاطره بثمان يوازي ٢٣ الف جنيه مصري للقاطره المورده من بريطانيا ، ووافقت المصلحة علي ارتفاع ثمن القاطره المورده من أمريكا بعض الشيء في مقابل سرعة توريد الشركة الأمريكية لمصتها من القاطرات وعلي أن يتم سداد القيمة بالجنيه الاسترليني ، وأن تراعى الشركة الأمريكية الالتزام بمواصفات مصلحة السكك الحديد المصرية بالنسبة لما تورده من قاطرات . وكذلك تم تعاهد المصلحة المذكوره في عام ١٩٤٨ علي استيراد خمسمائه طن فولاذ من أمريكا وأن يكون الدفع بالدولار لتستخدم في صناعة القضبان الخاصة بالمشروعات التي تزمع المصلحة إقامتها ومن بينها مشروع اقامة خط حديدي بين الشلال وحلفا^(٢) . وهكذا وفقت أمريكا في كسر حده الاحتكار البريطاني لامداد مصلحة السكك الحديد المصرية بمستلزماتها ، والتي ظلت حكرًا علي بريطانيا لسنوات عديدة

كما كان للمفاوضات التي أُجريت بين الحكومة المصرية ، ووزارة التجارة الأمريكية عام ١٩٤٦ لكي تحصل علي الات جديدة تستخدم في معاصر القصب وصناعة تكرير السكر لاحتلالها محل

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٣ ، ص ص

٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٢٥٣ ، ١٢٧ ، ٢٠٢ ، من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٤ ، عام ١٩٥٧ ، ص ١٨٢ .

(٢) الأهرام : العدد ٢٢١٤٥ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٦ ، ٢٢٦٥٤ بتاريخ ١٨/٨/١٩٤٨ .

الآلات المستخدمة والتي طال عليها القدم ، والتي تعذر عليها تجديدها في فترة الحرب ، اثر على تحسين تلك الصناعة بمصر لمساهمة تلك الآلات في تخفيض تكاليف انتاج السكر بمصر ، مما يتيح له فرصاً أفضل للتصدير للخارج عما كان عليه من قبل^(١١) .

لقد كان لزيادة النشاط التجاري الأمريكي في مصر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية صدى في الدوائر البريطانية المعنية بالسياسة البريطانية الاقتصادية والتجارية فدارت عدة مناقشات بين المسؤولين البريطانيين حول عدم مقدرة بريطانيا الوفاء باحتياجات بعض المصانع المصرية التي كانت تحتكر بريطانيا توريدها لها من قبل ، مما ألجأ مصر إلى الاعتماد على امريكا لتزويدها بها ، وبذا كسبت أمريكا اسواقا في مصر على حساب بريطانيا التي خرجت من الحرب منهكة ولم تستطع في السنوات الاولى التي تلت فترة الحرب توريد كل ماتحتاجه مصر كاحتياجاتها لقاطرات السكك الحديدية السابق ذكرها ، وبينوا انه في الوقت الذي تطمئن فيه بريطانيا عدم منافسة امريكا لها في توريد السلع الاستهلاكية لمصر لندرة الدولارات الامريكية لدي مصر إلا انها كانت متخوفة من منافسة امريكا لها فيما يتعلق بتوريد المعدات الرأسمالية التي قد تزود بها مصر ولو عن طريق القروض^(١٢) .

ولقد أوصى المسؤولون البريطانيون بضرورة ايجاد أسعار منافسة للمنتجات البريطانية في السوق المصرية ، لأن بريطانيا إذا فقدت تلك السوق مع نهاية الاربعينيات فانهم يتوقعون صعوبة استعادتها في الخمسينيات مرة اخري رغم الآراء التي تستند الي أن علاقة بريطانيا القديمة مع مصر قد تساعدها في التصدي للمنافسة الامريكية في ذات السوق^(١٣) وقد تأكدت تلك المخاوف البريطانية ، إذ أنه مع نهاية فترة الدراسة أصبحت أمريكا والمانيا الغربية من أهم الدول المصدرة لمعظم الاحتياجات المصرية^(١٤) . بعد أن بدى لبريطانيا بادرة امل في الحد من المنافسة الامريكية في أوائل الخمسينيات ، وذلك لعلمها بنقص حصيلة مصر من الدولارات وأن ما لديها من احتياطي سوف

(١١) نفس المصدر : العدد ٢١٩٣٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٨ .

(١٢) F.O. 141/1222 : W1124/4/47 : Memo regards British Economic & Commercial Policy in Egypt. dated 8.11/4/1947.

(١٣) Ibid : xc 18638 : Note submitted by Commercial Minister dated 1947. p.3 . 141/ 1377 : U.S.A commercial Economic Activities in Middle East, dated 31/10/1949.

(١٤) Ibid : 371 / 118932, JE 1119/ 34 : Effect on U.K. Financial Measures on the Egn. Economy dated 1956. p.p.5-6.

يستخدمه في تدعيه غطاء العملة المصرية إلى جانب الذهب . فتظل بريطانيا محتفظة بمكانتها في السوق المصرية^(١) .

* * *

هكذا يستنتج من دراسة العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا في الفترة محل البحث ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، أنها قد اختلفت في بعض ملامحها عن فترة الحرب العالمية الثانية والفترة السابقة لها ، وإن ظلت هناك سمات أساسية تحكم تلك العلاقات بصفة عامة . إذ يعد استمرار سريان الاتفاق التجاري السابق عقده بين البلدين منذ عام ١٩٣٠ - أي قبل فترة الدراسة - طوال فترة الدراسة وعدم تمكن البلدان من وضع صيغة توفيقية لمعاهدة أو اتفاقية دائمة تخدم المصالح الخاصة لكليهما ، إحدى الملامح الهامة لتلك السمات . كما مثل القطن حجر الزاوية في تجارة مصر مع أمريكا طوال فترة الدراسة مثلما كان له من دور بارز في تجارتها معها منذ عشرينات القرن العشرين .

أما عن أهم المؤشرات التي أظهرت تباينا في تلك العلاقة في فترة الدراسة عما قبلها فتتلخص في محاولة تنوع صادراتها إلى أمريكا وإجراء العديد من الدراسات للتعرف على إمكانات تسويق بعض الصادرات المصرية في السوق الأمريكية والتي لم تكن تصدر إليها من قبل . ومدى استيعاب تلك السوق لها ، وإن ظلت سياسة مصر الاقتصادية وما اتسمت به من هيمنة القطاع الزراعي عليها تشكل هيكل الصادرات المصرية إلى أمريكا والتي تكونت غالبيتها من سلع زراعية وبعض المواد الخام . هذا في الوقت الذي تمكنت فيه أمريكا في تلك الفترة من تصدر توريد العديد من السلع للسوق المصرية بعد أن كان توريدها حكراً على بعض الدول الأخرى قبل ذلك ، مستفيدة من الظروف التي أثرت على مقدرة تلك الدول على توريدها كذلك كان لسياسة الحكومة المصرية الاقتصادية في الخمسينيات وتطلعها لمحاولة إحداث توازن بين أنشطة الاقتصاد المصري عن طريق بعض التغييرات في السياسة الجمركية ، أثر على نمط ما تورده أمريكا لمصر إذ عملت على زيادة واردات مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة المصرية وخفضت - الي حد ما - واردات الكماليات وإن استمرت بعض تلك الكماليات - مثل سيارات الركوب - من أهم ماوردته أمريكا إلى مصر ، هذا فضلا عما يمكن قوله من أن المنافسة التي بدأت بين أمريكا وبريطانيا ، في السوق المصرية منذ سنوات الحرب العالمية الثانية قد حسمت إلى حد كبير في فترة الدراسة لصالح الأولى على حساب الثانية ، وإن حدّ نقص الدولارات الأمريكية لدى مصر - نتيجة لسياساتها لفصل الارتباط المالي بينها وبين بريطانيا - من زيادة توسع العلاقات التجارية بينهما ، بالشكل الذي كانت تهدف إليه أمريكا .

* * *

Ibid :80414 : From British Embassy, Cairo to Foreign Office, dated 8/8/1950.